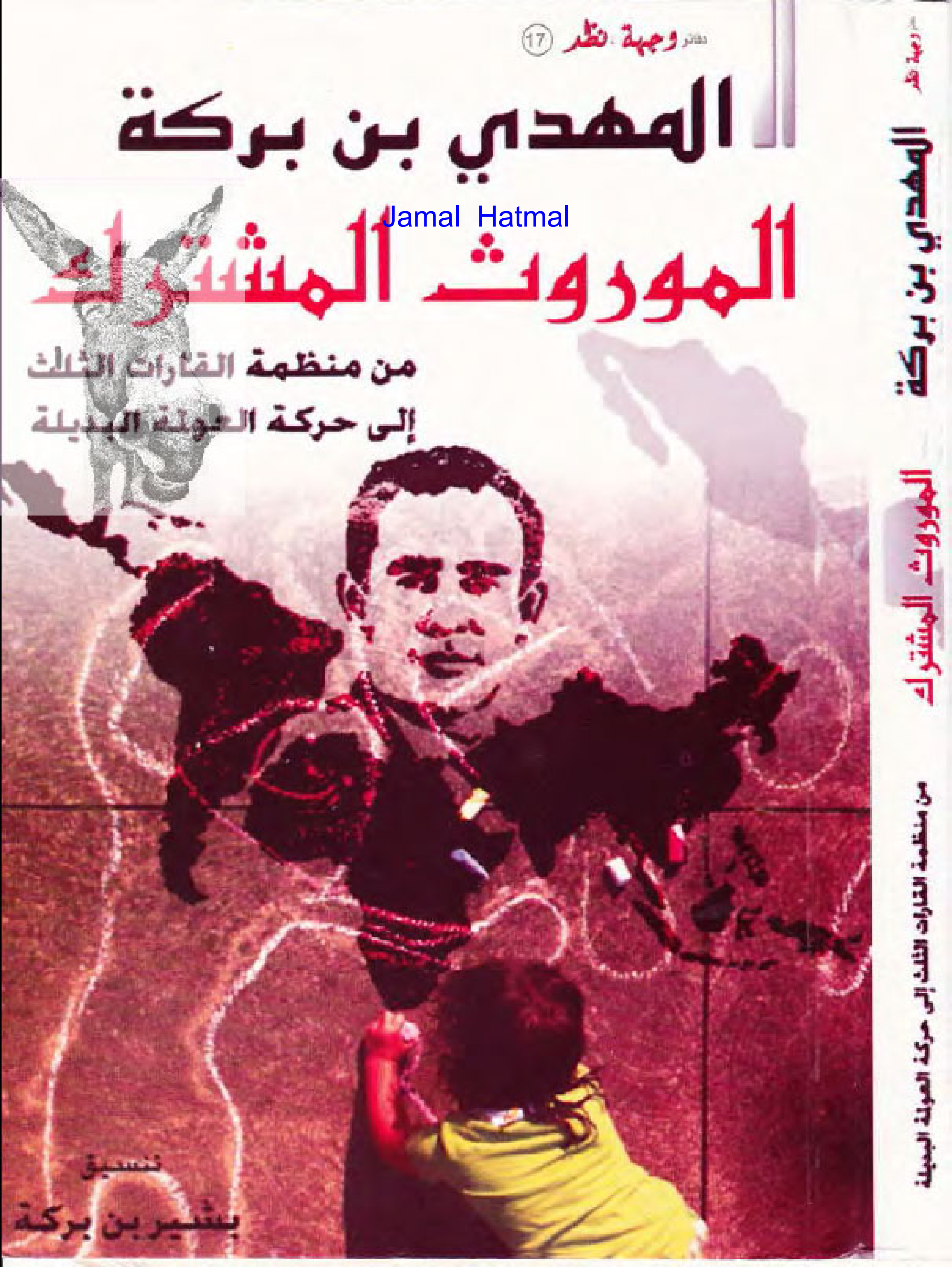


دفاتر وجهة نظر 17
المهدي بن بركة
Jamal Hatmal
الموروث المشترك
من منظمة القارات الثلاث
إلى حركة العولمة البديلة
تنسيق
بشير بن بركة
وجهة نظر
المهدي بن بركة
الموروث المشترك
من منظمة القارات الثلاث إلى حركة العولمة البديلة

دفاتر

17

المهدي بن بركة.. الموروث المشترك

من منظمة القارات الثلاث إلى حركة العولمة البديلة

تنسيق بشير بن بركة

العنوان الأصلي للكتاب:
Bachir Ben Berka (coord)
Mehdi Ben Berka en héritage
de la Tricontinental à l'altermondialisme
Préface de Jean Ziegler
(Editions Syllepse (Paris
،Collection، Point cardinaux
Tarik Editions (Casablanca) Paris 2005
تمت ترجمة هذا الكتاب بموافقة ذوي حقوق الشهيد المهدي بن بركة وبترخيص من الناشرين المغربي والفرنسي.
الترجمة من إنجاز شركة ملتكوم Multicom
Imm. 47. Rue Jabal Al Ayachi. 2ème étage. Appt. 8. Agdal - Rabat

دفاتر

وجهة نظر

المراسلات:
ص.ب: 2111 حي الرياض - الرباط
الهاتف: 037561225
063707106

e-mail:
abdellatifhousni20@yahoo.fr

• المهدي بن بركة.. الموروث المشترك
من منظمة القارات الثلاث إلى حركة العولمة البديلة
تنسيق بشير بن بركة
• التصميم : طارق جبريل
• الإيداع القانوني : رقم 2009MO2504
• السحب : مطبعة النجاح الجديدة
• الناشر : دفاتر وجهة نظر
• طبع من هذا الكتاب : 10.000 نسخة

فهرست

بمناسبة ذكرى مرور أربعين سنة على اختطاف واغتيال المهدي بن بركة، انعقدت بقاعة كليمونسو بمجلس الشيوخ الفرنسي بباريس يومي 29 و30 أكتوبر 2005، ندوة دولية في موضوع «من منظمة القارات الثلاث إلى حركة العولمة البديلة».

تم تنظيم هذه الندوة من طرف الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، ومعهد المهدي بن بركة- ذاكرة حية، والعصبة الفرنسية لحقوق الإنسان، والذاكرة والحقيقة والعدالة حول الاغتيالات السياسية في فرنسا، وبتعاون مع لوموند ديبلوماتيك Le Monde Diplomatique وكونفليانس المتوسطية Confluences Méditerranée وبدعم من مؤسسة جان جوريس Jean Jaurès .

تتكون لجنة احتضان الندوة من:

حسين عبد الرازق (مصر)، نوري عبد الرزاق (العراق)، حسين آيت أحمد (الجزائر)، هنري أليج Henri Alleg (فرنسا)، سمير أمين (مصر)، أحمد بن بلة (الجزائر)، محمد بنسعيد آيت إيدر (المغرب)، الأخضر الإبراهيمي (الجزائر)، موريس بيتان Maurice Buttin (فرنسا)، هنريان دي شامبوني Henryane de Chaponey (فرنسا)، نيكول دريفوس Nicole Dreyfus (فرنسا)، عمر الخطابي (المغرب)، المهدي المنجرة (المغرب)، كلود إستي Claude Estier (فرنسا)، جان جاك دوفليس Jean-Jacques de Félice (فرنسا)، مُراد غالب (مصر)، محمد حربي (الجزائر)، ألبير جاكار Albert Jacquard (فرنسا)، بيير جوكس Pierre Joxe (فرنسا)، محمد منصور (المغرب)، جيل مارتيني Gilles Martinet (فرنسا)، خالد محيي الدين (مصر)، كريم مروة (لبنان)، فريدة النقاش (مصر)، حاروب عثمان (تنزانيا)، جيل بيرو Gilles Perrault (فرنسا)، إغناسيو راموني Ignacio Ramonet (فرنسا)، إلياس صنبر (فلسطين)، ليلى شهيد (فلسطين)، جان تابي Jean Tabet (فرنسا)، روبير فردبي Robert Verdier (فرنسا)، بيير فيدال- ناكي Pierre Vidal-Naquet (فرنسا)، إيمانويل وليرستاين Immanuel Wallerstein (الولايات المتحدة)، جان زكلير Jean Ziegler (سويسرا).

تقديم

بمناسبة ذكرى مرور أربعين سنة على اختطاف واغتيال المهدي بن بركة ، انعقدت بقاعة كليمونسو بمجلس الشيوخ الفرنسي بباريس يومي 29 و30 أكتوبر 2005 ، ندوة دولية في موضوع "من منظمة القارات الثلاث إلى حركة العولمة البديلة" .

تم تنظيم هذه الندوة من طرف الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان ، ومعهد المهدي بن بركة- ذاكرة حية ، والعصبة الفرنسية لحقوق الإنسان ، والذاكرة والحقيقة والعدالة حول الاغتيالات السياسية في فرنسا ، وبتعاون مع لوموند ديبلوماتيكLe Monde Diplomatique وكونفليانس المتوسطيةConfluences Méditerranée وبدعم من مؤسسة جان جوريسJean Jaurès .

تتكون لجنة احتضان الندوة من :

حسين عبد الرازق (مصر) ، نوري عبد الرزاق (العراق) ، حسين آيت أحمد (الجزائر) ، هنري أليج Henri Alleg (فرنسا) ، سمير أمين (مصر) ، أحمد بن بلة (الجزائر) ، محمد بنسعيد آيت إيدر (المغرب) ، الأخضر الإبراهيمي (الجزائر) ، موريس بيتان Maurice Buttin (فرنسا) ، هنريان دي شامبونيHenryane de Chaponey (فرنسا) ، نيكول دْريفوسNicole Dreyfus (فرنسا) ، عمر الخطابي (المغرب) ، المهدي المنجرة (المغرب) ، كلود إستيClaude Estier (نرنسا) ، جان

جاك دوفليسJean-Jacques de Félice (فرنسا) ، مُراد غالب (مصر) ، محمد حربي (الجزائر) ، ألبير جاكارAlbert Jacquard (فرنسا) ، بيير جوكسPierre Joxe (فرنسا) ، محمد منصور (المغرب) ، جيل مارتينيGilles Martinet (فرنسا) ، خالد محيي الدين (مصر) ، كريم مروة (لبنان) ، فريدة النقاش (مصر) ، حاروب عثمان (تنزانيا) ، جيل بيروGilles Perrault (فرنسا) ، إغْناسيو رامونيIgnacio Ramonet (فرنسا) ، إلياس صنبر (فلسطين) ، ليلى شهيد (فلسطين) ، جان تابي Jean Tabet (فرنسا) ، روبير فرديRobert Verdier (فرنسا) ، بيير فيدال- ناكيPierre Vidal-Naquet (فرنسا) ، إيمانويل وليرستاين Immanuel Wallerstein (الولايات المتحدة) ، جان زكليرJean Ziegler (سويسرا) .

تقديم

انعقدت في باريس في نهاية أكتوبر 2005 ندوة دولية بمناسبة الذكرى الأربعين لاختطاف واغتيال المهدي بن بركة ، ويحتوي هذا الكتاب على الأبحاث التي قدمت في هذه الندوة ، وعلى شهادات أعضاء اللجنة الشرفية ، وعلى كلمات بعض الشخصيات ، كما يضم ملحقات تساعد القارئ على تعميق معرفته ببعض الإشكاليات التي طرحت خلال الندوة .

لعب المهدي بن بركة دورا أساسيا في تقوية التضامن بين شعوب إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، ومن خلال نشاطاته المختلفة ساهم بفعالية في دعم النضال من أجل الاستقلال الوطني الهادف لتحقيق التحرر والديمقراطية والتقدم الاجتماعي .

كان الهدف من انعقاد هذه الندوة الدولية بباريس عام 2005 هو التنديد وفضح جرائم الاغتيال السياسي ، وقد كانت تلك هي اللحظة الضرورية والمناسبة لإبراز الأفكار المبتكرة والخلاقة التي ارتكزت عليها النشاطات المتعددة الجوانب للمهدي بن بركة ، وكان كذلك فرصة للتأكيد على ضرورة تنمية أنواع جديدة من التضامن بين الشعوب .

وقد كان انعقاد تلك الندوة ، بالشخصيات التي حضرتها وشاركت فيها ، وبالموضوعات التي تمّ التطرق إليها ، وبالأبحاث القيّمة التي قدمت فيها ، وبالمكان المتميّز الذي انعقدت فيه ، أكبر تكريم لذكرى

المهدي بن بركة باعتباره مناضلا ثوريا ومفكرا تقدميا استشهد في ميدان النضال من أجل تقدم الشعوب وتحررها .

بعد انعقاد ندوة باريس بقليل ، احتفلت منظمة القارات الثلاث بالذكرى الأربعين لانعقاد مؤتمرها التأسيسي الأول في هافانا بكوبا في يناير 1966 ، وهو المؤتمر الذي كان من المنتظر أن يفتح لشعوب إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية آفاقا جديدة لتقوية عناصر نضالها ضد الاستعمار الجديد والإمبريالية والصهيونية .

وبعد أربعين سنة من انعقاد هذا المؤتمر، ظهرت في عام 2005 تحديات جديدة فرضتها العولمة مما أوجب مقاربة وتفكيرا مختلفا حول نفس الإشكاليات وهي : أشكال جديدة للتضامن بين الشعوب ، وإعادة النظر في التبادل شمال جنوب، وتنمية وتقوية واستثمار مجالات المواطنة والعمل الاجتماعي . وهذه هي الموضوعات التي تمت معالجتها خلال ندوة باريس في أكتوبر 2005 والتي سمحت باستحضار المشروع الدولي للمناضل والمفكر التقدمي المهدي بن بركة .

وقد كان لحضور الكاتبين العامين لمنظمة تضامن الشعوب الإفريقية الآسيوية ومنظمة القارات الثلاث القادمين من القاهرة وهافانا للمشاركة بالتحديد في هذه الندوة، مغزى رمزي عميق يُلح ويُؤكد بالدرجة الأولى على الاستمرار في النضال من أجل تضامن الشعوب عبر الزمن وبأشكال جديدة .

ويسعدني أن أشير أن التظاهرات التي نُظمت بجانب هذه الندوة ذات البعد الدولي ، تميزت بصفة خاصة بإزالة الستار عن لوحة تذكارية أمام مقهى ليب (Lipp) بشارع سان جرمان الذي جرت فيه جريمة الاختطاف يوم الجمعة 29 أكتوبر 1965 ، كما تم بالقرب من هذا المكان تدشين «ساحة المهدي بن بركة» من طرف السيد عمدة باريس وبحضور أرملة الشهيد السيدة غيثة بناني وأفراد العائلة وعدة مئات من الأصدقاء والمعارف والمناضلين من أجل حق الشعوب في حياة كريمة .

وتجب الإشارة على أن هذا الكتاب هو عبارة عن ترجمة بتصرف للطبعة الفرنسية التي أخرجتها في نفس الوقت «منشورات طارق» (Tarik Editions) بالدار البيضاء و«منشورات سيليبس» (Editions Syllepse) بباريس عام 2007 ، والتي ضمت أعمال ندوة باريس في أكتوبر 2005 . وبهذه المناسبة ، يسعدني أن أوجه جزيل الشكر للسيدين بشر بناني وباتريك سيلبيرستين (Patrick Sylberstein) على المجهود الكبير الذي قاما به من أجل إخراج هذه الطبعة الفرنسية في شكل جيد . كما أوجه نفس الشكر إلى كل هؤلاء الذين سهروا على الترجمة وساعدوا على إخراج النص العربي في أحسن الظروف .

•بشير بن بركة



الافتتاحيات



الافتتاحية (1)
ليلى شهيد [1]

يُشكل نجاح هذه الندوة، التي تُخلد ذكرى مرور أربعين سنة على اختفاء المهدي بن بركة، بداهة مناسبة بالغة الأهمية بالنسبة للعديد من الأشخاص. ذلك أنها تندرج في إطار تظاهرات أخرى تم تنظيمها تكريما لذكرى المهدي بن بركة الذي كان مناضلا من أجل الحرية والديمقراطية. وهي ندوة تُجسد عمل جميع المناضلين من أجل الديمقراطية والحقيقة، الذين قاموا بإعدادها وعملوا من أجل نجاحها. ولقد أفضى هذا النضال، إلى جانب عائلة المهدي، من أجل الحقيقة والذاكرة، إلى تخصيص مدينة باريس ساحة تحمل اسم المهدي بن بركة.

أود أن أحيي حضور السيدة غيثة بن بركة بيننا وأولادها وإخوتها وأبناءهم وبناتهم والأعضاء الآخرين من عائلة المهدي بن بركة. وأعتقد أن هذه لحظة بالغة الأهمية في النضال من أجل الحقيقة الذي تخوضه (عائلة المهدي) منذ أربعين سنة بشجاعة عز نظيرها. وهذه الحقيقة ليست من حق العائلة وحسب، وإنما هي من حق الشعب المغربي كذلك ومن حق كل الأحرار في العالم بأسره. فالعديد من الأشخاص الموجودين في هذه القاعة اليوم، والعديد من بين المتدخلين هم من الذين ناضلوا دوما من أجل الحق في العدالة واحترام سيادة الشعوب، والذين ناضلوا ضد جميع أشكال الاغتيال

1- المندوبة العامة لفلسطين بفرنسا إلى غاية سنة 2005، ثم مندوبة فلسطين لدى الاتحاد الأوروبي في بروكسيل.

السياسي سواء تعلق الأمر باغتيال أفراد أو باغتيال شعوب بأكملها .

اسمحوا لي أن أتقدم بتحية خاصة للسيدة ماري كلود فينو الهمشري ، أرملة محمود الهمشري ، ذلك الرجل الذي افتقدناه جميعا والذي كان قد سبقني بصفته ممثلا لفلسطين بفرنسا ، وهو الذي أريد تكريمه هنا . فقد فتح لنا الطريق ، وعندما بدأ عمله لم يكن الاعتراف القانوني بفلسطين في فرنسا قد تم بعد . وببطاقة مترو الأنفاق كان يجوب المدينة طولا وعرضا للقاء مناضلي إفريقيا وأمريكا اللاتينية والعالم العربي . وقد أدى حياته ثمنا للعمل الشجاع الذي قام به . ويجب التذكير أن ماري كلود، التي كانت ، وما تزال دائما ، مناضلة من أجل فلسطين والتي التقى بها خلال نضاله ، كانت ترافقه . وهي بيننا اليوم ليس باعتبارها زوجة وحسب، وإنما باعتبارها أيضا رئيسة ثانية لجمعية الذاكرة والحقيقة والعدالة التي تهتم بجميع الاغتيالات السياسية التي اقتُرفت في فرنسا والتي سيُثار بعضها خلال هذه الندوة . ومع ماري كلود ، ما زلنا ننتظر الحقيقة حول اغتيال محمود ومعرفة هوية الفاعلين على وجه الخصوص .

أود ، في النهاية ، أن أتقدم بتحية خاصة للعمل الذي قامت به اللجنة التنظيمية لهذه الندوة وأن أشكرها لكونها قد منحت هذه الرئاسة لفلسطين . ذلك أنه من البديهي ، وقد أدركتم ذلك ، أن الرئاسة لم تُمنح لي وإنما مُنحت للشعب الذي أمثله الذي تعلم الكثير من نضال المهدي بن بركة والذي افتقده كثيرا ، حتى وإن كان فكره حاضرا معنا على الدوام، ليُفسر لنا كيف تتضافر النضالات من أجل التحرر الوطني مع النضالات الكونية من أجل الحق والعدالة .

الافتتاحية (2)

سيديكي كابا[2]

الرجل الذي نُكرس له تفكيرنا هو رجل عظيم . عظيم بالأعمال التي أنجزها ، وهي أعمال متعددة ومتنوعة . . . أولا ، في الكفاح من أجل استقلال بلده ، والنضال من أجل الديمقراطية في العالم ، وفي التزامه بالتضامن مع شعوب العالم الثالث من أجل تنميتها وقلب النظام الاستعماري الذي كان يستعبدها . وما تزال تلك المعارك من أجل الحريات والحقوق ماثلة حتى أيامنا هذه ببريق وعالمية لا يتطرق إليها أدنى شك .

يُشكل اغتياله بعد اختطافه يوم 29 أكتوبر 1965 ، عنصرا كاشفا ، ورمزا ، ونداء ودعوة للعمل . ويتمثل العنصر الكاشف في فضح الممارسات القمعية والشبكات اللامرئية الموجهة ضد المعارضين للنظام الاستعماري ولنظام ما بعد الاستعمار . لقد تم اغتياله لنضاله المعادي للاستعمار والنظام القمعي الذي يُجسده النظام الملكي الذي لم يكن يتحمل الهالة التي تحيط به وإصراره على إقامة نظام ديمقراطي بالمغرب .

يظل الجواب على هذين السؤالين الرهيبين قائما : من هم المجرمون القتلة؟ من هم اولئك الذين أمروا بتنفيذ هذا الاغتيال؟ لقد ظل

2 - Sidiki Kaba رئيس الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان .

هذان السؤالان البسيطان والأساسيان بدون جواب بعد مرور أربعين سنة على ذلك الاغتيال الشنيع ، بالرغم من إجراء محاكمتين ومن التحقيقات الجارية ومن القيام بعدة أبحاث . وكون المهدي بن بركة كان أحد القادة البارزين للعالم الثالث هو أمر يكتسي رمزية بالغة . فقد كان ذاك الرجل يستهوي الجماهير بالمغرب ، وكان من مؤسسي حزبي الاستقلال ومؤسسا للاتحاد الوطني للقوات الشعبية . ومفاوضا في اتفاقيات إيكس ليبان التي ستؤدي إلى استقلال المغرب . كان مناضلا عزّ نظيره من العالم الثالث ومن أجل قضية الحركات التحررية المناضلة من أجل حصول بلدانها على الكرامة الدولية . كان المنشط لروح باندونغ ، وأطلق فكرة إحداث منظمة تضامن شعوب إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية . ونحن نعلم أن سلسلة الاستقلالات التي تحققت منذ آنذاك في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية مدينة بالكثير لروح باندونغ هذه . وقد كان مكلفا بتنظيم مؤتمر القارات الثلاث ، لكن تم اغتياله قبل تاريخ انعقاده .

إذن ما هو الدرس الذي يتعيّن استخلاصه من حياة وعمل المهدي بن بركة؟ لقد كانت حياته دعوة للعمل ودعوة للوقوف ضد الظلم والعسف والطغيان . ويجب أن نتذكر أن هذا النضال يكتسي راهنية كبرى . فهذا النضال من أجل الحرية والعدالة والديمقراطية وحقوق الإنسان يُسائلنا . إنه دعوة للوحدة ولتضامن بلدان الجنوب في سعيها إلى التنمية في الوقت الذي تعرِّض فيه العولمة الليبرالية الجديدة

للإهمال والتهميش ملايير من بني البشر الذين لا يحصلون لا على الماء الصالح للشرب ولا على الأدوية ولا على السكن ولا على الصحة ولا على التعليم . وهذا النضال من أجل المساواة في حصول الجميع على كل الحقوق هو نضالنا نحن ، وعلينا أن نواصل تعبئتنا .

دعوته إلى العمل هي أيضا رفض للنسيان ولانتصار الكذب . فما العمل؟ هل يجب أن نستسلم أمام داعي المصلحة العليا للدولة؟ وأمام جرائم الدولة التي يجب أن تبقى في العتمة والإفلات من العقاب؟ كلا ، أبدا!

ما زال ما اصطلح على تسميته «قضية بن بركة» يقض مضجعنا ، وسيظل الأمر كذلك ما لم يُسلط عليها الضوء بشكل تام . ومن حق أقاربه ، ومن حق كل واحدة وواحد منا ، ومن حق الشعب المغربي وكل الأحرار ، من حقهم جميعا معرفة الحقيقة وإقرار العدالة وجبر الضرر . وسنواصل النضال ضد النسيان . ومن جانبنا ، وأقول ذلك بقوة ، فإن الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان حاضرة في النضال . لقد عُدت من المغرب حيث أتابع منذ فترة طويلة سير أشغال هيئة الإنصاف والمصالحة التي يستهدف إحداثها تحرير الكلمة في المغرب وفتح الصفحات السوداء للقمع الذي مارسه نظام الحسن الثاني . ويجب أن يكون لنا أمل في أن تفتح خلاصات هيئة الإنصاف والمصالحة وتوصياتها مسالك للكشف عن الحقيقة حول اغتيال بن بركة . ولن يكون ذلك سوى إقرار للعدالة .

الافتتاحية (3)
هنري لوكليرك[3]

أمثل جان بيير ديبوا Jean-Pierre Dubois ، عن عصبة حقوق الإنسان التي خاضت نضالا متواصلا فيما يخص قضية بن بركة . وعمليا ، قادت عصبة حقوق الإنسان ورئيسها آنذاك دانيال مايير Daniel Meyer ، منذ اختفاء المهدي بن بركة ، بمعركة متواصلة من أجل الكشف عن الحقيقة . وبعد مرور أربعين سنة لم يتم الكشف بعد عن هذه الحقيقة . إننا لا نعرفها . من المؤكد أننا نعرف المسئولين . ومن المؤكد أيضا أننا على علم بأن وراء كل هذا يوجد عدد من الرجال الذين اقترفوا هذه الجريمة عمداً . وهنا لا يهم أن نعرف ما إذا كان الهدف من فعلتهم هو الاحتجاز أو الاختطاف أو الاغتيال ؛ فما هو مؤكد هو أنهم تسببوا في موت المهدي بن بركة ، بدون شك لأنهم أرادوا ذلك ، وأن وراء كل هذا يوجد دوما (لماذا يتم إخفاء هذا الاسم عند الحديث عن قضية بن بركة؟) رجل هو الحسن الثاني . أعتقد ، بما أننا نريد الحقيقة ، أنه لا يجب علينا أن نتوارى خلف الكلمات ونتخذها قناعا لنا ، ولا يجب أن يكون لنا اليوم أي احتراس دبلوماسي من أجل تلافي الحديث عمن كان في الحقيقة الرئيس الفعلي لهذه العملية ، أيا كان منفذوها وأيا كان مصيرهم فيما بعد في المنازعات

3 - Henri Leclerc الرئيس الشرفي لعصبة حقوق الإنسان .

الداخلية التي أدت بهذه المجموعة من المافيا إلى الاقتتال في ما بينهم. لكن المسئول الثاني - لماذا نخفي هذا أيضا؟ - هي المخابرات الفرنسية أيا كانت. كيف أمكن للجنرال ديغول أن يقول بأن الأمر لم يكن يتعلق سوى بمرؤوسين ثانويين، في حين أن مسئولية فرنسا ممثلة بعدد من موظفيها، ثابتة ولا تناقش وأنه تمت محاولة طمس هذه الحقيقة من خلال إخفاء عدد من الوثائق والملفات.

من الضروري معرفة الحقيقة - ليس لأنه ما يزال من المفروض معاقبة مقترفي الجريمة الذين توفي أغلبهم بدون شك وإنما لأنه من المهم أيضا عدم قبول الكذب، لأن الإفلات من العقاب هو الكذب أولا وقبل كل شيء.

وباعتباري أمثل هنا أقدم منظمة للدفاع عن حقوق الإنسان في فرنسا، وربما في العالم بأسره، العصبة الفرنسية للدفاع عن حقوق الإنسان والمواطن التي أنشأت سنة 1898 من أجل الدفاع عن إنسان بريء هو النقيب دريفوس Dreyfus ، أقول إنه يجب علينا كذلك ألا نقبل عددا معينا من الجرائم. فالجريمة السياسية تنتشر والجريمة السياسية تستمر. وهي اليوم ما تزال متواصلة في عدد من الأماكن. فالطغاة يَقتلون، وهم لا يقتلون شعوبهم وحسب، وإنما يقتلون كذلك أولئك الذين يناضلون من أجل الدفاع عن شعوبهم في الخارج.

بخصوص هذا الموضوع، هناك ماض في فرنسا. وكيف لي ألا أتحدث، وأنا هنا في هذه المنصة صحبة ماري كلود الهمشري وليلى

شهيد ، عن صديقي محمود الهمشري الذي تم اغتياله سنة 1972؟ ذلك الرجل - الذي أريد أن أتقدم له بتكريم شخصي - الذي جعلني أفهم أن هناك ، وراء المأساة الإنسانية الواضحة في فلسطين ، مشكلا سياسيا يجب علينا أن نتعلم فهمه وأن ندعو إلى تسويته . لقد تم اغتيال محمود في ظروف معروفة ، كان الجناة فيها معروفين ، ربما لم تكن أسماؤهم معروفة ، لكن الجهة التي قدموا منها كانت معروفة على أية حال . وكنا نعرف ذلك ونحن على علم به اليوم ، لأن جريدة إسرائيلية هي جريدة يدحوث أحرنوت نشرت بتاريخ 5 أكتوبر 2005 مقالا لضابط سابق يُقر فيه بالمسئولية المباشرة للموساد في مقتل محمود الهمشري . كيف يمكن ألا نقول اليوم إنه يجب أن نعرف لماذا لم نتمكن من السير بالتحقيق إلى نهايته من أجل الكشف عن الحقيقة ، في حين أنه من البديهي أن المخابرات الفرنسية كانت تعرف ذلك .

إذن سوف لن أتحدث عن الضحايا الآخرين المعروفين للموساد الإسرائيلي . لكنني أود الحديث عن رجل آخر وهو صديقي علي المسيلي ، الذي هو أيضا صديق لعدد من الأشخاص الموجودين هنا . لقد تم اغتياله بشكل واضح من طرف مخابرات الحكومة الجزائرية . ومنذ سنة 1987 ، لا يُعرف من الذي قام بقتله ، وبقيت الحقيقة غير معروفة إلى ألان . ومع ذلك هناك شخص نعرف من قتله لأننا نعرف الحقيقة : إنها دولسي سبتمبر ، ممثلة المؤتمر الوطني الإفريقي بفرنسا .

ومهما كانت الأسباب ، فإنه يمكننا القول بأن الجناة ظلوا في منأى عن العقاب . لكن يجب أن نعلم أن العمل الذي تم القيام به في إفريقيا الجنوبية من أجل محاولة الوصول إلى الحقيقة كان عملاً في غاية الأهمية . ذلك أن الحقيقة هي الخطوة الأولى ضد الإفلات من العقاب . ومن الواضح أننا نعرف اليوم من الذي اغتال دولسي سبتمبر ، هنا في فرنسا .

تذكروا أمرا غير مألوف يتعلق بتواطؤات فرنسا في عدد من الاغتيالات السياسية . وتذكروا أن سويسرا قد كشفت بشكل كامل عن الظروف التي تم فيها اغتيال الأستاذ راجاوي بمدينة لوزان في أبريل من سنة 1990 . وبما أن فرنسا كانت قد اعتقلت اثنين من مرتكبي هذا الاغتيال ، فإنه كان عليها أن ترحلهما إلى سويسرا على إثر قرار صادر عن غرفة التحقيق . وقد تم إرسالهما إلى إيران من طرف وزير الداخلية آنذاك ، شارل باسكوا . وما ندافع عنه بهذا الصدد ، هو فكرة معينة عن الديمقراطية . . . ومن المؤكد أنه ليس بالإمكان دائما الوقاية من هذا النوع من الاغتيالات ، لكننا نسعى على الأقل إلى أن تقوم الديمقراطية بالكشف عن الحقيقة ، وأن تتوخى ، على الأقل ، إنزال العقاب والدفاع عن نفسها ؛ ويجب علينا بصفة خاصة ألا نقف مكتوفي الأيدي .

إنه لمن الصائب أن نخلد هنا ذكرى المهدي بن بركة ، بعد مرور أربعين سنة . لكن من المهم على الخصوص أن نُصرح بما نود فضحه .

وهي ليست ظروف مقتله وحسب ، وإنما ظروف الصمت كذلك ، ذلك الغطاء من الرصاص الذي خيم على اغتياله والذي يُخفي جميع تواطؤات ديمقراطية مثل ديمقراطيتنا من أجل حماية ديكتاتورية الحسن الثاني .

لقد قلتم قبل قليل ، إنه يجب الكشف عن الحقيقة من أجل عائلة المهدي بن بركة . أجل! لكن يجب الكشف عنها من أجل الشعب المغربي . أجل! ومن وراء ذلك ، يجب الكشف عنها من أجل كل الذين يناضلون ، عبر كافة أرجاء العالم ، من أجل عالم أكثر عدلا وإنصافا ؛ من أجل كل الذين يناضلون اليوم . يجب الكشف عن الحقيقة من أجل المهدي بن بركة - ولماذا لا نقول ، بكل بساطة ، شيئا بديهيا - يجب الكشف عن الحقيقة من أجل شيء نتشبث به جميعا ، على أية حال وأكثر من أي شيء آخر ، ألا وهو مستقبل الديمقراطية .

الاغتيالات السياسية:
جرائم الدولة والمصلحة العليا للدولة

دلالة هذه الندوة، دور المهدي بن بركة

بشير بن بركة[4]

ليست هذه هي الندوة الأولى التي تخصص للمهدي بن بركة، ففي سنة 1995 انعقدت ندوة في جامعة باريس VIII سان دوني، تحت إشراف روني كاليسو René Gallissot وبمشاركة مجلة «بُوليتيس»Politis تحت عنوان «من استقلال المغرب إلى منظمة القارات الثلاث».

عندما بدأ التفكير، منذ سنة خلت، في انعقاد هذه التظاهرة وفي الدلالة التي يجب أن تكتسيها من خلال الموضوعات التي سيتم تناولها، تجلى بوضوح وبسرعة الخط الواجب اتباعه.

كان من البديهي، بعد أربعين سنة من اختطاف المهدي بن بركة واغتياله، أن التكريم الذي تستحقه ذكراه سيكون ناقصا إن لم يكن مصحوبا بالتذكير بمساهمته في تنمية التضامن الدولي بين الشعوب وتوسيعه. وتصادف هذه السنة الذكرى الخمسينية لانعقاد مؤتمر باندونغ الذي شكل حدثا مؤسسا لوعي الشعوب المستعمَرة بضرورة تنظيم نضالها المشترك من أجل الحصول على استقلالها الوطني. وستحل في يناير 2006 ذكرى أربعين سنة على انعقاد مؤتمر القارات

4 - أستاذ محاضر بالمعهد الجامعي للتكنولوجيا في بيلفور- مونبليار، رئيس معهد المهدي بن بركة- الذاكرة الحية.

الثلاث الذي كان من المفروض أن يفتح لشعوب إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية آفاق جديدة من أجل تقوية وتعزيز وسائل كفاحها ضد الاستعمار الجديد والإمبريالية والصهيونية .

واليوم ، بعد مضي أربعين سنة ، فإن التحديات الجديدة التي تفرضها العولمة تتطلب مقاربة وتفكيرا مختلفين بخصوص نفس الإشكاليات ، أي ضرورة بلورة أشكال جديدة للتضامن بين الشعوب ، وإعادة النظر في المبادلات شمال- جنوب ، وإعادة اكتساح مجال العمل الاجتماعي المفعم بروح المواطنة .

كل هذه المواضيع سيتم تناولها خلال هذه الندوة ، وستُمكّن من إطلالة جديدة على المشروع الدولي للمهدي بن بركة : ربط نضال شعوب العالم الثالث من أجل استقلالها السياسي بانعتاقها من الوصاية التي تفرضها القوى الاستعمارية القديمة ، وكل ذلك في أفق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية حقيقية .

ودون محاولة إعادة كتابة التاريخ ، يحقُّ لنا أن نتساءل كيف كانت ستصبح حالة العالم (أو العالم الثالث على الأقل) بدون الدعم اللامشروط الذي قدمته القوى الغربية للقوى الأكثر رجعية والأكثر فسادا ضدا على القوى الداعية للتقدم والديمقراطية؟ كيف كانت ستصبح حالة العالم (أو العالم الثالث على الأقل) بدون كل الاغتيالات السياسية التي أبادت المثقفين والمناضلين الحاملين لمشاريع مستقبلية؟ من المؤكد أن الحركة الاجتماعية ونضالات الشعوب هي

المحرك الرئيسي للتغيرات التاريخية . لكن ، كانت هناك دوما ، في لحظات حاسمة من التاريخ ، شخصيات تاريخية استطاعت أن تجسد الطموحات الشعبية ، وكانت حاملة لمشعل آمال جيل بكامله .

في هذا الصدد ، أفكر بصفة خاصة في باتريس لومومبا Patrice Lumumba وفيليكس موميي Félix Moumié وأميلكار كبرال Amilcar Cabral وتشي غيفارا Che Guevara وسلفادور أليندي Salvador Allende ، والمهدي بن بركة بطبيعة الحال . لقد تم اغتيال هؤلاء الزعماء مباشرة من لدن مصالح القمع التابعة للأنظمة التي اغتصبت استقلال بلدانها وقضت على آمال شعوبها ؛ وغالبا ما تم ذلك بتواطؤ المصالح التابعة للقوى الاستعمارية أو للاستعمار الجديد . ولذلك كان من الضروري أن تتناول هذه الندوة مختلف جوانب الاغتيال السياسي الموجه ضد حركات التحرير الوطني وضد المناضلين والقادة الثوريين .

لم يدشن اختطاف المهدي بن بركة واغتياله سلسلة الاغتيالات السياسية في فرنسا ، كما أن الفضيحة التي أثارتها «قضية بن بركة» والأزمة الكبرى التي تلتها لم تجعل مع ذلك حدا لمواصلة هذه الجرائم واستمرارها ، فمنذ سنة 1965 ، ارتُكبت العشرات من الاغتيالات السياسية فوق التراب الفرنسي بمشاركة دولة أجنبية ، وبالتواطؤ المباشر أو غير المباشر ، الفعال أو السلبي ، للدولة الفرنسية خلال ارتكاب الجريمة أو بعدها .

لقد كان محمود الهمشري وهنري كورييل Henri Curiel ودولسي

سبتمبر Dulcie September ومحمد بوديا وأندري مسيلي André Mécili ، وغيرهم كثير ضحية هذا التضامن الإجرامي بين المصالح المخابراتية . وفي كل هذه الحالات تقريبا ، كان البحث البوليسي والتحقيق القضائي - إن تم القيام بهما - يفضي إلى قرار انتفاء ما يبرر إقامة الدعوى .

من هنا تأتي خلال هذه الندوة ، الأهمية التي يكتسيها توضيح وتفكيك ، آليات التنظيم المنهجي لإفلات المجرمين من العقاب ، من خلال صمت الدولة وتواطئها .

وبالفعل ، فإنه من المهم ربط كشف الحقيقة المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة للحقوق بتحديد المسئوليات الفردية ومسئولية الدولة ؛ حيث سيمكن ذلك من طرح مسألة الإفلات من العقاب طرحا صحيحا وضمان عدم تكرار ممارسات من هذا القبيل . وذلك هو الشرط الذي لا مناص منه لكي يصبح شعار «حتى لا يتكرر هذا» حقيقة على أرض الواقع .

لا يُمكن إحياء ذكرى المهدي بن بركة دون عرض ظروف اختفائه وكل ما يزال من المفروض القيام به من أجل معرفة الحقيقة الكاملة حول مصيره . ويجب التأكيد على أنه حتى وإن كانت هذه الجريمة ، بعد مرور أربعين سنة على ارتكابها ، ما تزال حاضرة لحد الآن وتثير كل هذا القدر من التأثر والانفعال ، فإن مرد ذلك يعود إلى الأسباب التالية :

أولا ، لم يتم بعد فك اللغز الخفي الذي يحيط بموت المهدي بن بركة ، وهو أمر يُشكل في حد ذاته مساسا بحق عائلته في العدالة وفي معرفة الحقيقة .

ثم إن الفضيحة التي فجرتها جريمة الدولة هذه استمرت من خلال فضيحة اعتبار المصالح العليا للدول التي تم التمسك بها لمنع الكشف عن الحقيقة . أما الرفع الكلي لسر- الدفاع سنة 2005 عن ملفات «السديك» SDECE (مصلحة التوثيق والجوسسة المضادة) (حاليا DGSE) (المديرية العامة للأمن الخارجي) التي تم تسليمها للعدالة سنة 1982 ، فهو يُبيّن ، من خلال انعدام أهمية محتوى الوثائق التي لم تعد مصنفة ، الفضيحة المتمثلة في الإبقاء غير المبرر على تصنيفها ضمن «سر- الدفاع» على امتداد كل هذه العقود .

وأخيرا ، فإن شخصية المهدي ذاتها تستمر في وضع بصماتها على تاريخ المغرب والعالم الثالث من خلال حضورها عبر الزمن وما بعد الوفاة . وبالرغم من كل المحاولات الرامية إلى إخفاء صورة المهدي والتشويش على ذاكرته ، بل وإلى تلطيخ سمعته ، سيبقى المهدي من بين الشخصيات التي طبعت القرن العشرين بشكل قوي . وعلى حد تعبير دانيال غيرانDaniel Guérin «ستكون حياة هذا القتيل شاقة ؛ وستكون لهذا القتيل الكلمة الأخيرة» .

اجتمعت في هذه الجريمة جميع مقومات تقارب المصالح والتواطؤ بين مصالح المخابرات وقوى القمع لعدة دول من أجل تصفية مناضل

مُزعج ؛ واللجوء إلى مرتزقة أو إلى صعاليك من أجل القيَام بأعمال حقيرة ووضيعة ، تم تجسيده بوضوح سافر في هذه الجريمة . وبعد ذلك تم التمسك بالمصلحة العليا للدولة ، أو بالأحرى بالمصالح العليا للدول المعنية من أجل التغطية على الجريمة .

كانت مراكز اتخاذ قرار تصفية المهدي بن بركة وكذا منفذي الجريمة في مستوى حجم وأهمية الضحية والخطر الذي كان يمثله بالنسبة لهم . وتقع المسئولية السياسية لتصفيته على أعلى مستويات النظام المغربي . وفيما يتعلق بالتنفيذ والمشاركة في الجُرم ، نجد وزير داخلية المغرب المزاول لمهامه ومديره في الأمن الوطني ومساعديهما ؛ ونجد أعوانا تابعين للمصالح الرسمية الفرنسية وأيضا أفرادا من الشرطة الموازية إلى حد ما ، وضباطا من الشرطة يزاولون مهامهم ، إلى جانب صعاليك وأوغاد ، بتواطؤ ودعم لوجستيكي قدمته مصالح المخابرات الإسرائيلية والأمريكية .

ويبدو لي من الضروري أن أحيطكم علما ، من دون العودة إلى تاريخ القضية ، بالحقائق اليقينية التي وصلنا إليها وببعض التأملات المتعلقة بالبحث عن الحقيقة .

في يوم 29 أكتوبر 1965 كان المهدي على موعد في الساعة الثانية عشرة والنصف (12 و30 دقيقة) مع جورج فرانجو Georges Franju (مخرج سينمائي) وفيليب بيرنيي Philippe Bernier (صحفي) وجورج فيغونGeorges Figon (المنتج - الصعلوك) من أجل مناقشة

«كفى» (Basta) ، وهو شريط وثائقي حول نضالات الشعوب من أجل تصفية الاستعمار كان سيُعرض في افتتاح مؤتمر القارات الثلاث . وقد طُلب منه الحضور ليكون هو المستشار التاريخي لذلك الشريط . ولم يكن يشك في أن ذلك كان مجرد ذريعة لاستدراجه إلى باريس . وقبل التحاقه بمخاطبيه الذين كان على موعد معهم ، تمت مساءلته من لدن شرطيين فرنسيين أمام مقهى ليب Lipp، محج سان جرمان في باريس . وعندما اطمأن بعد تقديمهما لبطاقتيهما الرسميتين - التي أصرَّ على التحقق منهما - تبعهما اعتمادا على ما سمعه منهما . وعندئذ سقط ضحية المكيدة التي دُبرت له .

تم اقتياده إلى منزل في ملكية أحد الصعاليك الفرنسيين ، وهو جورج بوتشيش Georges Boucheseiche . ومنذ ذلك الحين بقي مصيره مجهولا . غير أنه لا يمكننا الشك في وفاته ؛ تلك هي الحقائق التي نعلمها علم اليقين .

ولئن كانت المسئوليات السياسية عن الجريمة ثابتة ، فإن الظروف الدقيقة التي تمت فيها ، والمجرمين ومكان قبره كلها ألغاز ما زالت تنتظر إماطة اللثام عنها ؛ أو فلنقل بالأحرى بأن تعدد الروايات ، المتناقضة أحيانا ، لا يسمح بالإجابة عن تساؤلاتنا المشروعة بخصوص هذه الألغاز .

واليوم ، بعد مضي أربعين سنة على الوقائع ، بفضل إرادة عائلته ومحاميه الأستاذ موريس بيتان Maurice Buttin ، ما يزال ملف «بن

بركة» مفتوحا على المستوى القضائي . ومازالت دعوى الاغتيال في طور التحقيق بباريس . فبفضل العمل الذي قام به القضاة ، وبفضل التحقيقات الصحفية أيضا ، توجد العناصر المادية والشهادات من أجل إحراز تقدم في البحث عن الحقيقة . فثمة شهود وبعض من مقترفي هذه الجريمة مازالوا على قيد الحياة في فرنسا والمغرب وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية . كما أن جميع الأرشيفات لم يتم إتلافها بعد ؛ فهي متوفرة في فرنسا والمغرب وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية .

إذن ، لماذا يبقى بحثنا عن الحقيقة دوما بدون جدوى؟ يجب أن نسجل أنه ، على امتداد كل هذه العقود ، كانت العقبة التي تعترض تسليط كل الضوء هي استمرار نوع معين من الإرادة السياسية الرامية إلى حماية المجرمين باسم المصلحة العليا للدولة . وبالنسبة لعائلة المهدي بن بركة ، وبالنسبة لأصدقائه وبالنسبة لنا جميعا ، فإنه من غير المحتمل إنسانيا ، ومن غير المقبول سياسيا أن تستمر التواطؤات التي سمحت بنجاح الاختطاف في منع إقرار العدالة وإحباط الكشف عن الحقيقة .

لماذا لا تزال الحقيقة مُخيفة؟ من يسعون إلى حمايته وما الذي يريدون التستر عليه؟

هل يراد باسم المصلحة العليا للدولة ، إخفاء تورطات على مستويات أعلى من تلك المعروفة داخل المصالح الرسمية الفرنسية؟

هل يراد ، باسم المصلحة العليا للدولة ، إخفاء الأدلة وعناصر الحجج التي تبيّن المسئولين الحقيقيين عن تدبير الجريمة بالمغرب؟

يجب على الحكومتين ، الفرنسية والمغربية ، تقديم أجوبة على هذه التساؤلات المشروعة . ذلك أن الرهان ، في هذه المعركة من أجل الحقيقة هو في المقام الأول تمكين عائلة من الإجابة على الأسئلة التالية فيما يخص وفاة زوج وأب : من هم المدبرون الذين أصدروا الأمر بارتكاب الجريمة؟ من هم المجرمون؟ أين هي الجثة؟ وهل تم تحديد كل المسئوليات والإحاطة بها؟ ويتمثل الرهان كذلك في مساعدة العدالة على كشف الحقيقة بخصوص مصير مناضل من أجل الحرية والديمقراطية اختفى في فرنسا ؛ وهو يتمثل أخيرا في إحباط عملية ابتذال الاغتيال السياسي والإفلات من العقاب .

لا يمكن طي بعض الصفحات السوداء للعقود الأخيرة بالمغرب طيا نهائيا من دون أن تتم محاسبة المسئولين عما اقترفوه من جرائم وانتهاكات لحقوق الإنسان أمام العدالة ، سواء أكانت جنائية أو أخلاقية أو أمام التاريخ ، مهما كان مستوى ودرجة مسئوليتهم .

إننا لمقتنعون بأن هذه المعركة من أجل الحقيقة التي نخوضها منذ أربعين سنة هي أيضا معركة من أجل الذاكرة . الذاكرة العائلية والذاكرة الجماعية أيضا ؛ وإنه لتكريم في حق الذين أدوا حياتهم ثمنا لنضالهم من أجل مثل عليا ، أن نعمل من أجل إماطة اللثام وتسليط الضوء على ظروف اختفائهم .

المسئوليات المغربية والفرنسية

موريس بوتان[5]

أود أن أتجاوز، في هذه المداخلة، الملف القضائي وأن أتناول المسئوليات المغربية والفرنسية. ولن أخوض في المسئوليات الإسرائيلية أو المسئوليات الأمريكية وذلك لسبب وجيه يتمثل في أنه كان من المحتمل أن هؤلاء وإولئك قد تتبعوا هذا الملف عن كثب، فإنه من الأكيد أن توجيها أعطي إلى ذلك الذي ذَكر اسمه عن حق صديقي هنري لوكليرك Henri Leclerc ، ألا وهو الملك الحسن الثاني بأن يعمل على اختفاء المهدي بن بركة لما فيه مصلحة الجميع. وفي هذا الملف لا نتوفر على أي شيء خاص لا حول الإسرائيليين ولا حول الأمريكيين.

قبل الحديث عن المسئوليات المغربية في هذا الملف، أود استحضار بعض الذكريات الشخصية. فقبل أن أرغَم على مغادرة المغرب، كنت منذ سنة 1953، أدافع، بصفتي محاميا في هيئة المحامين بالرباط، عن الوطنيين المغاربة. وقد دافع عنهم والدي كذلك قبل استقلال المغرب. وكان اؤلئك الوطنيون المغاربة، الذين كانوا يُقاومون الحماية بطبيعة الحال، يُنعتون بالإرهابيين كما هو شأن المقاومين الفلسطينيين اليوم. ومع قيامي بالدفاع، تمكنت من الحضور بعد الاستقلال في

5 - Maurice Buttin محامي عائلة المهدي بن بركة منذ أكتوبر 1965، رئيس لجنة اليقظة من أجل سلام حقيقي في الشرق الأوسط.

جميع المحاكمات السياسية التي توالت ، سواء ضد الحزب الشيوعي المغربي وأعضائه ، أو ضد الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وأعضائه ، أو ضد الاتحاد الوطني لطلبة المغرب . . . كنت حاضرا في جميع تلك المحاكمات ، مع زملائي المغاربة طبعا . وفي كل تلك المحاكمات ، كان الشخص الذي يقود لعبة الاتهام بدون منازع هو الملك الحسن الثاني .

لذلك كان من البديهي بالنسبة لي أن الأمر كان يتعلق بواجب حقيقي ، بعدما قدِمت إلي أمُّ المهدي بن بركة ، في 31 أكتوبر ، أي يومان بعد اختطافه لتطلب مني مؤازراتها ، حيث قبلت وقمت بذلك انطلاقا من الرباط . وتم تسجيل زملائي الباريسيين بعد ذلك بقليل . إذن قمت بذلك من الرباط وبقيت بالمغرب إلى غاية شهر شتنبر 1966 عندما قدِمت إلى باريس لحضور أول محاكمة للمختطِفين . ولم تتناول مرافعتي مباشرة ما جرى بفرنسا وإنما تناولت السياسة المغربية لأبين بوضوح أن النظام المغربي ، في شخص ملك المغرب ، كان قد قرر العودة القسرية للمهدي بن بركة إلى المغرب .

وما يجب أن نتبيّنه بوضوح هو أن الأمر يتعلق في هذه القضية ، في نفس الوقت ، بعودة قسرية للمهدي وباختطافه ثم بوفاته . وكما قال الأستاذ لوكليرك ذلك قبل قليل ، عندما يتحمل أحد مسئولية القيام باختطاف المهدي بن بركة ، فإن المسئول هو بالضرورة المسئول عن موته . ولا يمكن للمرء أن يُقدم على مثل ذلك الاختطاف من دون أن يقوم كذلك بدراسة كافة المخاطر التي قد تترتب عن ذلك .

ما الذي حدث بعد ذلك؟ هل طرأ حادث كما قال البعض؟ وذلك ما يُفسره مثلا أحد المشاركين في الاختطاف، «المراسل المحترم» أنطوان لوبيز Antoine Lopez في كتابه الأخير. إنه يحكي لنا أن بوتشيش هو الذي ارتمى على المهدي بن بركة وأشبعه لكما عندما رأى هذا الأخير أوفقير . . . الخ. هل هي حادثة ترتبت عن المادة التي حقن بها لنقله حيا إلى المغرب كما كان ذلك مبرمجا، على ما يبدو؟ يمكننا أن نفترض ذلك بناء على بطاقات الطائرة التي لم يتم استعمالها. أم أن الأمر يتعلق باغتيال اقترفه أوفقير كما تشير إلى ذلك بعض الشهادات التي نُسبت لفيغون؟ مع أن فيغون يشير بوضوح، في آخر الأقوال التي أدلى بها لمحاميه لومارشان Lemarchand قائلا: «عندما غادرت المهدي بن بركة، لم يكن قد توفي بعد».

ستشاهدون شريط سيرج لو بيرون Serges le Péron وسعيد السميحي «شهدت مقتل بن بركة». إنه شريط سياسي جيّد. لكن الأمر لا يتعلق بقضية بن بركة فقط. ذلك أنه عندما ينطق فيغون في الشريط بجملة، «شهدت مقتل بن بركة» – في حين أنه لم يتلفظ بها أبدا – فإن الأمر يتعلق ببساطة بإحدى الفرضيات الممكنة، غير أن ذلك ليس هو الحقيقة بالضرورة. فحالة الملف، وفقا لما تم تتبعه منذ أربعين سنة خلت، وكذا التحريات التي أجريناها على امتداد هذه الفترة برمتها، لا تقدم لنا أجوبة بخصوص هذه النقطة.

أوجه أصبع الاتهام إلى النظام المغربي في شخص الملك الحسن الثاني، لأنه هو نفسه الذي كان يقول دائما إنها قضية فرنسية –

فرنسية . وبالفعل فإن شرطيَّين فرنسيين هم الذين اختطفوا المهدي بن بركة ، وبالفعل أيضا فإن بوتشيش ، وهو فرنسي ، قد يكون هو الذي قتل المهدي بن بركة . لكن لا يجب أن ننسى مع ذلك أن النظام المغربي هو الذي رتب كل الأمور وسهر على تنظيمها . لذلك أنا أتساءل : إذا كانت أقوال الملك الحسن الثاني تتضمن الحقيقة ، لماذا لم يتم تسليم بوتشيش لفرنسا عندما لجأ إلى المغرب منذ الفاتح من نوفمبر 1965؟ ولماذا لم يتم تسليم اللصوص الأشرار الثلاثة الآخرين الذين التجأوا إلى المغرب ، بعد ذلك بقليل ، إلى فرنسا؟ كل ذلك يُبيّن بوضوح أنهم استفادوا من حماية المغرب . وفي الوقت الراهن ، وبالرغم من جميع الانتدابات القضائية التي أرسلناها إلى المغرب لم نتمكن من الوصول إلى الحقيقة فيما يتعلق بمآل اوُلئك الأشرار . فنحن نعرف ، عن طريق زوجاتهم ، أنهم اعتقلوا في المغرب بعدما كانوا يديرون باطمئنان ماخورات ومقاهي ومطاعم . وقد تمت مجازاتهم بسخاء مقابل ما قاموا به في فرنسا ، أي المشاركة في اختطاف المهدي بن بركة ولربما في اغتياله . لقد اعتقلوا بدورهم ، بدون شك لكي لا يتكلموا وتم إعدامهم . لكننا لا نستطيع إثبات ذلك بطريقة رسمية بواسطة الإنابة القضائية . فالسلطات المغربية لم تعد تعثر على الأشخاص الذين كانوا يحرسونهم ، فهي لا تعثر لا على هذا ولا على ذاك . إذن هناك مسئولية مغربية في المقام الأول .

يُذكر اليوم باستمرار تصريح الجنرال ديغول بخصوص هذا الحدث حيث قال : «إن الأمر لا يتعلق سوى بما هو سوقي ومسئولين ثانويين

في هذه «القضية» من الجانب الفرنسي . ستشاهدون هذا التصريح أيضا في شريط «شهدت مقتل بن بركة» ، فهي أحد الأجزاء الوثائقية من الشريط . لكن أعتقد أنه عندما يتم الاستشهاد بأقوال شخص ما ، فإن الاستشهاد يجب أن يكون كاملا . أي أنه لا يجب الاستشهاد فقط بالجزء الثاني من تصريح الجنرال ديغول ، وإنما الاستشهاد بجزئه الأول كذلك . وهو يبدو لي أكثر أهمية ، لأن الجنرال ديغول يتحدث في الجزء الأول من ندوته الصحفية الشهيرة عن وزير الداخلية في الحكومة المغربية . وهو ما يعني أنه يتهم السلطة المغربية . ونقول بصيغة أخرى إنه يتهم مباشرة الملك الحسن الثاني . فالحديث عن أوفقير لم يرد إلا لاحقا ، في الجزء الثاني (من الندوة الصحفية) .

إن اختزال هذه القضية دوما في قضية أوفقير – بن بركة لا يُمثل الحقيقة . ربما يكون أفقير هو الذي قتل بن بركة . . . ليس لدي علم بذلك . ونحن لا نستطيع إثبات ذلك لا من قريب ولا من بعيد . لكن القضية لا تبدأ هنا . والقضية هي مسئولية النظام . وعندما يتعلق الأمر بملكية دستورية مطلقة ، فإن السلطة تتجسد بالتأكيد في شخص الملك الحسن الثاني . وفي هذا المستوى تم اتخاذ قرار اختطاف المهدي بن بركة . وأنا لم أقل إن الملك كان قد قرر قتل المهدي بن بركة ، وإنما أقول أنه هو الذي قرر عودته القسرية بعدما حاول ، خلال لقاء في فرانكفورت ، دفعه إلى العودة برضاه . وعلى ضوء الطريقة التي سارت عليها الأمور أقول إنه لم يكن بإمكان بن بركة العودة برضاه ؛ لأن اتخاذ قرار العودة كان يقتضي قبول النظام المغربي بالشروط السياسية

التي طرحها الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في الرباط ، باتفاق تام مع بن بركة ، والحال أن الأمر لم يكن كذلك .

خلافا لما يتم ادعاؤه ، في الصحافة الفرنسية وفي صحافات أخرى ، لم يكن هناك أبدا تناقض بين ما كان يجري في جنيف ، في فكر المهدي بن بركة ، وبين ما كان يقوم به أصدقاؤه السياسيون بالرباط . إذ كانت هناك دائما اتصالات بين قادة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بالمغرب والمهدي بن بركة الذي اضطر إلى الاغتراب . وكانت مواقفهم السياسية واضحة تماما : «نشارك في الحكومة ، شريطة التوفر على السلطات التي تمكننا من تطبيق برنامجنا السياسي» . إذ لم يحدث أبدا وأن توفرت لأية حكومة مغربية كافة السلطات ؛ لا في أيامنا هذه ولا في ذلك العهد . ، فهناك في المغرب في الوقت الراهن ، حريات أكثر ، لكن السلطة هي سلطة الملكية وليست سلطة الحكومة . وإذن ، لم ينل المهدي بن بركة وأصدقاؤه مُبتغاهم آنذاك . وفضلا عن ذلك ، فإن المهدي بن بركة الذي صدر في حقه حكمان بالإعدام غيابيا كان يُطالب بالطبع بإصدار ظهير ملكي يتم بموجبه العفو عليه شخصيا من الأحكام الصادرة في حقه باعتبار ذلك ضمانة قانونية وسياسية للعودة إلى المغرب . وما كان للمهدي أن يثق فقط في كلمة شرف جلالة الملك الحسن الثاني ليعود إلى الرباط . ولم يتحقق لا هذا ولا ذاك . وتلك هي المسئوليات المغربية ، وهي واضحة في رأيي ، وهي ثابتة كذلك ، وأنا أنوي تفصيلها مستقبلا في مؤلَّف على نحو أعمق .

فيما يتعلق بالمسئوليات الفرنسية ، أتفق تماما مع ما قاله هنري لوكليرك قبل قليل . وبطبيعة الحال ، فإنها لم تكن مجرد «ما هو سوقي ومسئولين ثانويين» . ومن وجهة نظر الجنرال ديغول De Gaulle فإن عقيدا مثل لوروا فانفيل Leroy-Finville ، هو بداهة سوقي ومسئول ثانوي . إن ما كان الجنرال ديغول يريد قوله هو أن الحكومة الفرنسية لم تتخذ قرارا من أجل تسهيل العودة القسرية للمهدي بن بركة إلى المغرب . فالعناصر التي نتوفر عليها تبين بأن الجنرال ديغول كان قد استقبل المهدي بن بركة مرتين وكان من المفترض أن يستقبله خلال الفترة التي اختطف فيها بباريس . وقد كان الجنرال ديغول يولي بالفعل اهتماما كبيرا لما كان سيحدث في منظمة القارات الثلاث في شهر يناير من سنة 1966 . إذ بالرغم من أن المؤتمر كان سينعقد في كوبا فإن العصب المحرك الذي قام بإعداد كل شيء كان هو المهدي بن بركة . وبالتالي ، فإن استقباله والاطلاع على ما سيحدث كان يكتسي أهمية بالنسبة للجنرال ديغول .

يتعيّن إذن البحث عن المسئوليات الفرنسية على مستوى آخر . وبدون شك ، فإن بعض أعضاء الحكومة كانوا على علم مسبق بأن شيئا ما سيحدث . وتعيّن البحث عن نقطة الضعف الكبرى على مستوى مصالح المخابرات الفرنسية . ذلك هو الاتهام الذي وجهه الجنرال ديغول للمخابرات وهو اللوم الذي وجهه للوزير الأول جورج بومبيدو Georges Pompidou الذي كانت مصلحة التوثيق والجوسسة المضادة (السديك) تابعة له . وقد سُحبت منه هذه المسئولية وأسندت

إلى وزارة الدفاع ، وتم إعفاء الجنرال جاكييJacquier المسئول عن المخابرات . وفي ملف المخابرات الذي تم تسليمه للعدالة ، والذي استطعنا الاطلاع عليه أخيرا ، لا نتبين أي شيء جديد حول القضية . لكننا نُدرك في مقابل ذلك أن هناك عددا من الأعضاء داخل المخابرات ، ومن بينهم لوروا فانفيل الذي كان قد توصل من أنطوان لوبيز على الخصوص بعدد كبير من المعلومات ، لم يعمل على تبليغها . وكان هناك إهمال تام . فهل كان الأمر إراديا؟ هل يتعلق الأمر بمجرد إهمال؟ أم أن الأمر يعود بكل بساطة إلى كون المخابرات الفرنسية تذكرت الخدمات التي أسداها لها أوفقير الذي كان أيضا عميلاً للمخابرات الفرنسية خلال حرب الجزائر ، وكان يُخبر الجيش الفرنسي بتنقلات وحدات جيش بومدين بالمغرب . هل لعب تبادل الخدمات هذا بين مصالح المخابرات دورا هاما؟ أفترض أن الأمور جرت على هذا النحو وعلى هذا المستوى . وأقول بالضبط «أفترض» ، لأن الوضع الراهن للملف لا يكشف عن أي شيء .

يفضي بي تقاسم المسئوليات هذا إلى تكرار ما أكدناه دوما ، وهو أن :»قضية بن بركة» ليست فرنسية- فرنسية ولا مغربية - مغربية وإنما هي أساسا فرنسية - مغربية . وبالتالي فإن الواجب السياسي والأخلاقي يملي على مسئولي البلدين تقديم المساعدة لتسليط الضوء على مصير المهدي بن بركة .

اللجوء إلى الاغتيال السياسي ضد حركات التحرير

فكتوريا بريتين[6]

أدى اللجوء إلى الاغتيال السياسي الانتقائي والممنهج ضد حركات التحرير إلى تغيير مسار التاريخ في عدة بلدان إفريقية وشرق أوسطية ، وأثّر بكيفية عميقة في السياسات الإقليمية بالمنطقتين . كما ترتبت عن تلك الرجات تغييرات أكثر دلالة شكلت منعطفا كان أحيانا مأساويا في تاريخ العالم الثالث .

العلاقات بين العالم الثالث والقوى الغربية المهيمنة هي ، إلى حد ما ، نتاجُ لسنوات حرب الاستنزاف التي شنها الغرب بواسطة الاغتيالات السياسة على وجه الخصوص ، التي حرمت إفريقيا والشرق الأوسط من بعض أكبر قادتِهما وأضعفت منظماتهما الأكثر تمثيلية .

والنتيجة الأكثر مأساوية التي نعيشها اليوم ، بفعل تلك الاغتيالات السياسية وفقدان كل هؤلاء الزعماء للجيلين السابقين ، تكمُن بدون شك في كون معارضة الاستعمار الجديد قد أصبحت مُجزّأةً وحَلَقِيّةً وغير مسيَّسة ومهمشة ولا تتوفر على زعامة إلى حد أنها تتحول بسرعة إلى عمليات اعتداء انتحارية على صعيد واسع .

لا يمكننا بالطبع ، التكهن بما كان سيكون عليه مسار التاريخ لو لم

---

6 -Victoria brittain باحثة مشاركة في مدرسة لندن للاقتصاد ، متعاونة مع لوموند ديبلوماتيك و مؤلفة مشتركة لكتاب «المناضل العدو :رحلة ذهاب واياب الى غوانتانامو 2006»

تُقترف تلك الاغتيالات . ويمكن التعاطي للعبة التكهنات "ما الذي كان سيحدث لو . . ." . لكن سنحصل على أجوبة تختلف بشكل كبير ، حسب وجهة النظر والاعتقاد السياسي لكل واحد . وكثيرون هم الذين قد يتساءلون هل للأفراد حقا هذا الوزن في التاريخ بالمقارنة مع الوزن الذي قد يكون للحركات الاجتماعية الجماهيرية .

قد يكون من الصعب ، بالنسبة لجميع أولئك الذين لم يعيشوا ، خلال الستينات والسبعينات والثمانينات اللحظاتِ القويةَ والمليئة بالأمل التي عاشتها حركات التحرير الإفريقية ؛ أنَ يتصوروا التأثير الهائل لمجموعة من الزعماء ، ومنهم بن بركة الذي نريد تكريمه هنا وقدرتهم على التأثير على مخيال الملايين من الناس وعلى تطلعاتهم السياسية والاجتماعية ، بما في ذلك تلك التي تتجاوز قارّتِهم حتى في أوروبا والولايات المتحدة .

في عصر بن بركة ، لم تكن الليبرالية الجديدة هي القاعدة ، وكان السائد بالأحرى هو الأمل في أن بزوغ عالم أفضل أمر ممكن بل هو أمر وشيك . ولم يكن قد أعلن بعد عن نهاية التاريخ . وكانت هناك قوتان عظيمتان .

سأتناول في هذه المداخلة أساساً ، حركتين للتحرير تتجاوز أهميتهما حدود بلديهما وهما المؤتمر الوطني الإفريقي بجنوب إفريقيا وحركة «فتح» ، وكذا الفصائل الفلسطينية المتعددة .

مسار كل منهما يعكس اختلافا جوهرياً للموقع الاستراتيجي لكل

مِنهُما في العالم . فكون الفلسطينيين فاعلين في منطقة حيوية تطمع الولايات المتحدة في السيطرة على طاقاتها - خاصة إنتاج البترول - ومواجهتهم أهمَّ حليف للأمريكيين بالمنطقة أمر ليس في مصلحة هؤلاء (أي الفلسطينيين) . زِد على هذا أن الشرق الأوسط منطقة من مناطق العالم التي ركزت عليها بشكل كبير المصالح الإمبريالية الغربية - وذلك حتى قبل إنشاء دولة إسرائيل .

وإذا كان الموقع الاستراتيجي لجنوب إفريقيا مهما للغاية ، طبعا ، فلا يمكن تصنيفه في نفس الفئة الفريدة من المصالح الاقتصادية والإيديولوجية التي تعنيها إسرائيل بالنسبة للولايات المتحدة .

أود باختصار ، قبل الخوض في تفاصيل هاتين الحالتين ، أن نتذكر التأثير الهائل للاغتيالات السياسية في نضال حركات التحرر من أجل إنهاء الاستعمار في إفريقيا ، وذلك من خلال تقديم بعض الأمثلة فقط .

لنأخذ في هذا السياق أربعة اغتيالات لم يتم توضيح أغلبها ، قام بها محترفون خلال مدة ثلاثين سنة تقريبا . يتعلق الأمر بجرائم مرتبطة في ما بينها ، لأنها تشترك في ما بينها في المشاركة المفترضة لعناصر كانت تنتمي للمخابرات الفرنسية ولأوساط اليمين المتطرف . وهي اغتيالات ترتبط كلها بالعنف الاستعماري الجديد : بن بركة ؛ الكمروني فيليكس موميي Félix Moumié الذي قتل بالسم بجنيف سنة 1960 من طرف عميل للمخابرات الفرنسية ؛ هنري كورييل

Henri Curiel ، وهو مناضل مناهض للإمبريالية تم اغتياله في العمارة التي كانت بها الشقة التي كان يسكنها بباريس في مايو من سنة 1978 ؛ ودولسي سبتمبرDulcie September ، ممثلة المؤتمر الوطني الإفريقي التي اغتيلت بعد ذلك بعشر سنوات ودائما بباريس ، بطلقة في ظهرها من بندقية من عيار 22 ملم مزودة بكاتم للصوت ، وكلهم كانوا طرائد سهلة ، بدون أية حماية من أي نوع كان ، وذلك بالرغم من العديد من التهديدات بالقتل التي وجهت لهم ، في الحالتين الأخيرتين بصفة خاصة .

تم أيضا اغتيال الزعماء الكارزميين لبلدان شديدة الاختلاف في ما بينها ، مثل غينيا بيساو والموزمبيق والكونغو ، وكانت الدول الاستعمارية هي المستفيد الأول من ذلك ، وإن كان اختيار المنفذين قد تم من داخل جماعات محلية عميلة لتلك القوى . فقد تم اغتيال أميلكار كابرال وإدواردو موندلان وباتريس لومومبا لأنهم كانوا يهددون السلطة الاستعمارية أو استمرارية التحكم في الموارد الاقتصادية من طرف المعمرين السابقين . وكان لاختفائهم المباغث من المشهد السياسي الإفريقي أثر أكثر أهمية من الإشعاع المتواضع أحيانا في بلدانهم .

أملكار كبرال Amilcar Cabral

كان أمِلْكار كبرال زعيمَ الحزب الإفريقي لاستقلال غينيا بيسّاو

وجزر الرّأس الأخضر ، الحزب الذي صارع من أجل انتزاع استقلال هاتين المستعمرتين الصّغيرتين من إمبراطورية الاستعمار البرتغالي . وكان الحزب الإفريقي لاستقلال غينيا بيسّاو وجزر الرأس الأخضر يسعى إلى استقلال البلدين معاً ، مُمَثّلين في نفس حركة التّحرّر ، وإن كان مجال الحرب التي شنّها على المستعمر محدوداً في غينيا بيساو لأسباب لوجستيكية معروفة . ولد كبرال في غينيا وأصله من جزر الرّأس الأخضر . وكان زعيم الحزب الإفريقي لاستقلال غينيا بيسّاو وجزر الرّأس الأخضر من أشهر المثقّفين وأوسعهم صيتاً في دوائر حركات التحرير الإفريقية والتّيارات المعادية للاستعمار .

قُتِل كبرال يوم 20 يناير 1973 على مرأى ومسمع من زوجته أنّا ماريا ، على عتبة داره في كوناكري . قتله مُنشقّون عَن حركته سخّرتهم القوّة المُستعمِرة التي تآمرت مع عملاء محلّيين ضغطوا على الزّناد . وكانت تلك هي المحاولةَ الثانية التي سعت فيها لشبونة إلى تصفية أملْكار كبرال وقيادة حزبه . المحاولة الأولى كانت قبل سنوات ثلاث ، لمّا سعى الجنرالات الفاشستيون إلى الهجوم على كوناكري ، التي كانت مقرّ القيادة العامّة ، في الخارج للحزب الإفريقي لاستقلال غينيا بيسّاو وجزر الرّأس الأخضر . وما حرّك قتلة كبرال هو كراهيتهم للمخضرمين المنحدرين من جزر الرّأس الأخضر المتواجدين في قيادة حركة التّحرّر . ذاك أنّ التّفرقة على أسس عرقية وطبقية ، إلى حدّ ما ، كانت مشكلاً قائما دائماً في البلدان النّاطقة بالبرتغالية . وكثيراً

ما أذكت ناره القوى الإمبريالية ، التي كانت تجدها فرصة مواتية لإضعاف الحركات التّقدّمية (على غرار ما كان في أنغولا) ، حيث برّر شستر كروكر Chester Crocker ، كاتب الدّولة الأمريكي لِشؤون إفريقيا في الثمانينات من القرن الماضي ، الشّقاق الذي أحدثته حركة يونيتا UNITA ذات الميول العِرقية .

لم يكن كبرال مُسلّحاً ولاَ محروساً عند اغتياله لأنّه كانا يثق في منظّمته وفي قدرتها على إعادة المُنشقّين إلى صفوفها بالحوار . ورفض زعيم الحزب الإفريقي لاستقلال غينيا بيسّاو وجزر الرّأس الأخضر دائما إعدامَ المُتآمرين (الذين استخدمتهم لشبونة غير ما مرة) ، كما أقام مع المعارضين البرتغاليّين للدّكتاتورية صلات وثيقة . وكان من القائلين بأن الانتصار على القوّة المستعمرة سيؤدّي إلى انهيار النّظام الفاشي في البرتغال نفسها . وكان فكره المتفرّد الخلاّق مصدر إلهام لِمجمل حركات التّحرّر النّاطقة بالبرتغالية ، حتّى في آسيا .

خِطابُه الشّهير في ندوة منظّمة القارّات الثّلاث في هافانا عام 1966 جعله يتجلّى للعالم مُنظّراً من أبلغ المنظِّرين أثراً في زمانه ، بالإضافة إلى عمله الرّائع في الميدان : ففي غينيا بيسّاوُ ذاقت الجيوش البرتغالية أقسى هزائمها ، تلك الهزائم التي برّرت بعد ذلك تمرّد «القبطانات» البرتغاليين وثورة البنفسج . كبرال الثّائر كان يتحرّك في الزمن الحماسي لكفاح الشّعوب المُستعمَرة في سبيل تقرير مصيرها ولانتفاضة أولئك الذين كانت تستضعفهم الأنظمة الاستعمارية

الجديدة في إفريقيا أو أمريكا اللاّتينية . أمور كثيرة تلك التي كانت تجعل من كبرال مثالاً للزعيم الذي يقود حركة تحرّر ضاربة الجذور في الأرياف وفي صفوف الأطر الحضرية . حركة طُرح عليها تحدّ تاريخي يتمثل في تبني مصالح الفلاّحين والتنازل عن امتيازاتها الطّبقية . ولم يبلغ هيبة كبرال وتألّقه الفكري بعد أي كان في القارة السمراء ، 33 عاماً بعد اغتياله .

Eduardo Mondlane إدواردو موندلان

قُتِل إدواردو موندْلان ، زعيم جبهة تحرير الموزمبيق (FRELIMO) ، في دار السّلام يوم 3 فبراير 1969 بواسطة طرد ملغوم أرسله البوليس السّياسي البرتغالي (PIDE) السّيّئ الذّكر . موندْلان ، الذي كان مثقّفاً له شهرته ، قاد جبهة تحرير الموزمبيق منذ تأسيسها سنة 1964 وأثار انخراطه الشخصي في حركة الكفاح المسلّح ضدّ السّيطرة البرتغالية استغراب زملائه القدامى في الجامعات الأمريكية التي درّس فيها . إذ كانت له في فترات مختلفة من حياته ارتباطات مع خمس جامعات ، على الأقل . فقد قُبِل في جامعة ويتس Wits في جمهورية جنوب إفريقيا ، التي طُرِد منها وأرسِل إلى البرتغال حيث واصل دراسته الجامعية لمدّةٍ قصيرة . ومن لشبونة تمكّن من الذّهاب أخيراً إلى الولايات المتحدة الأمريكية في جامعة الشّمال الشّرقي ، ولاية إلِينُويِس Illinois ، ثمّ هارفارد (Harvard) ، ثمّ سيراكروس . كما

عمل لبعض الوقت في الأُمم المتّحدة . وقد ساهمت علاقاته وخبرته ، بلا ريب ، في نمو جبهة تحرير الموزمبيق السّريع داخل البلد ، وعلى الصّعيد الدُّوَلي .

شكل اغتيال مونْدْلان بداية مرحلة من فقدان استقرار قيادة جبهة تحرير الموزمبيق ، لم تنْته إلاّ بتنصيب ساموورا ماشيل (Samora Machel) . إذْ لمّا اغتال البرتغاليون مونْدْلان تخلّصوا من رجل «مُعتدل» ، بالنّظر إلى سياق المرحلة ، ميال إلى الحفاظ على روابط مع بلدان الغرب رغم الخيبة التي شعر بها لتواطؤ تلك البلدان مع الاستعمار الفاشستي البرتغالي . فالعمل الإرهابي الذي اقترفته الفاشية البرتغالية ترتب عنه تجذير جبهة تحرير الموزمبيق ، وأدى إلى صعود نجم محارب أقلّ تساهلاً هو سَمُورا ماشيل .

لو كان حكم الموزمبيق بيَد مونْدْلان وقتَ حملة زعزعة الاستقرار الضّارية التي شنّتها على بلده جمهورية جنوب إفريقيا ، لما وقع ، ربّما ، ما وقع من إبرام اتّفاقات نكوماتي سنة 1984 التي تُوجت بطرد حزب المؤتمر الوطني الإفريقي من الموزمبيق . لأن ذلك حصل قُبيل افتتاح المفاوضات بين حركة التحرير الإفريقية الجنوبية ونظام التّفرقة العنصرية ، تلك المفاوضات التي خاضها المؤتمر الوطني الإفريقي في حال ضعف عسكري شديد . لكن المؤتمر الوطني الإفريقي ، في نفس ذلك الوقت ، استطاع أن يجنّد في الدّاخل قوة هائلة تمثّلت في توالي انتفاضات الضّواحي . وكان التّأكيد على الصّراع في المدن رهان المؤتمر

الوطني الإفريقي الرّابح والنتيجة غير المباشرة لاضطراره إلى التّخلّي عن طرق الكفاح المسلح المعهودة إثر إخراجه من الموزمبيق .

في 1986 قُتل خَلَفُ إدواردو موندْلان ، سَمُورا ماشيل ، مع العديد من مستشاريه جَرّاء تحطّم الطّائرة التي كانوا يركبونها من لوساكا إلى مابوتو . وتحوم شبهات شديدة حول ضلوع الأجهزة السّرّية لبلد التّفرقة العنصرية في ذلك الحادث بإرسالها إشارات مُضلّلة لربابنة الطّائرة أدّت إلى أن يحيدوا عن مسارهم ويصطدموا بالمرتفعات المحيطة بمدينة نكوماتي .

إلاّ أن اغتيال زعيمي جبهة تحرير الموزمبيق لم يحقّق ما كان يرجى منه ، سواء في زمن حرب الغارات على المستعمر أو بعد الاستقلال . فقد استطاعت جبهة تحرير الموزمبيق أن تتغلّب على ما خلّفه غياب زعيميها من أزمات . وينبغي الاعتراف بهذا الفضل للزّعيمين اللذين عرفا كيف يقوّيان حزبَهما بإعداد خَلَفِهما .

أمّا عن الكامرون والكونغو كِنْشاسا ، فإن اغتيال زعيميهما في مطلع الستينات أدّى ، عكس ما رأينا ، إلى إنهاك السلطات في هذين البلدين زمناً طويلاً ، مع تفاقم التّفرقة الإتنيّة والإقليمية ، مما جعلهما طوال زمن الحرب الباردة عرضة لكل المناورات الخارجية ، لاسيّما من طرف القوى المستعمرة سابقاً والولايات المتّحدة الأمريكية .

نظراً للبنيات الإتنية المُعقّدة للكونغو والكامرون واتساع مساحتيهما ووفرة ثرواتهما الطبيعية ، لاسيّما الكونغو ، يمكن الجزم أنه كان

بإمكان فِلِكس مومي (Felix Moumié) وپاتريس لومومبا (Patrice Lumumba) أن يفلحا في الحفاظ على وحدة بلديهما وأن يتمسّكا بالمواقف المعادية للإمبريالية التي كانا يجسّدانها . كما يمكن الجزم بأن الاغتيال الشنيع الذي قضى عليهما أضفى على شخصيهما هالة الأسطورة في إفريقيا ، فصار اسماهما يذكّران بأحلام الاستقلال الحق وآمال العدالة والمساواة .

فلكس مومي Felix Moumié

في الكامرون خَلَفَ فِلِكس مومي الزعيمَ الوطني الراديكالي روبين أوم نيوبي Reuben Um Nyobe ، قائد اتحاد شعوب الكامرون (UPC) الذي سهر على تنظيم المقاومة المسلحة في البوادي للإطاحة بنظام أحمدو أحِجّو المُشايع لفرنسا .

اغتيل فِلِكس مومي يوم 15 أكتوبر 1960 مسموماً ، وكان قاتله هو العميل الفرنسي ويليام بتشيل William Betchel ، الذي ادعى أنّه صحفي ودسّ له السّمّ لمّا كانا يتناولان الغَداء رأساً لِرأس في إحدى الحانات . وقد تم اعتقال ويليام بتشيل لمدّة قصيرة في بلجيكا ثمّ انتهت القضية . بعد ذلك بثلاثين سنة أقرّ مستشار رئيس جمهورية فرنسا في شؤون إفريقيا إذّاك ، جاك لوكار Jacques Loccart ، بمسئولية بلده عن ذلك الاغتيال في استجواب مع بيار بيان Pierre Péan[7] .

7- Jeune Afrique 10 février 1995 .

باتريس لومومبا Patrice Lumumba

انتُخِب الزَّعيم الوطني باتريس لومومبا في الانتخابات التي سبقت الإعلان عن استقلال الكونغو. وصار أولَ رئيس وزراء في بلده، ليُقتل غدراً ستة شهور بعد تولّيه المنصب، في 17 يناير 1961. وكان باتريس لومومبا قد نجا قبل ذلك من محاولات اغتيال كثيرة دبّرها بعض عملاء وكالة المخابرات المركزية الأمريكية. وكان قتله بمباركة من هذه الوكالة، ونفذه عملاء بلجيكيون ساندهم أشخاص من السلطة التّنفيذية في بلجيكا نفسها، وساهم في الجريمة خصوم باتريس لومومبا السّياسيّون مساهمة فعّالة[8].

أطلق الأمريكيون على الزّعيم الكونغولي صفة «الشّيوعي» بغير حقّ ورسموا له صورة شخص شديد الخطورة. ولقد أعطى الرّئيس إيْزنهاور نفسُه إشارة الضوء الأخضر للسماح بتصفيته. وتمثل خطأ باتريس لومومبا الذي لم يغفره له الغرب في مشاريع التنمية الاقتصادية التي كان يتبنّاها، والتي كانت ترمي إلى تحسين مستوى معيشة الكونغوليين وضد سياسة الرّفع اللاّمُتناهي من وتيرة تصدير الثّروات المعدنية للبلد نحو البلدان المصنّعة. فضلا عن كون باتريس لومومبا قد توجه إلى الاتّحاد السّوفياتي لتحقيق تلك المشاريع.

لو عاش باتريس لومومبا ما يكفي من الزّمن لتوطيد أسس استقلال

8- Georges Nzongola-Ntalja. The Congo. Zed Press. 2002. Ludo de Witte. L'assassinat de Lumumba. Verso. 2001.

بلده لما كان تاريخ الكونغو تلك المأساة القاتمةَ التي يعرفها الكل ، ولَكان مسار حرب تحرير أنغولا وما تلا استقلال هذا البلد مختلفا ، بلا ريب ، عمّا كان عليه فعلاً . إذ يمكن افتراض أنّ باتريس لومومبا كان سيعترض على أن تتّخذ الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية جنوب إفريقيا أرضَ بلده منطلقاً لزرع الفتنة في أنغولا .

كوامي نكروما Kwame Nkrumah

كان الزعيم الغاني كوامي نكروما حليفاً كبيراً لباتريس لومومبا ، وكان يشاطره نفس الرؤية السياسية . وكان هو كذلك هدفَ محاولات اغتيال عدّة سبقت الانقلاب عليه سنة 1966 . كان المتآمرون عليه ، كما كان المتآمرون على باتريس لومومبا ، يحظون بمساندة القوّة المستعمِرة سابقاً ، بريطانيا العظمى ، كَيْ يُقيموا نظاماً أكثر اعتدالاً لا يهدّد مصالحها . وكانت بريطانيا وبلجيكا تحظيان على حد سواء بدعم الولايات المتّحدة الأمريكية التي صارت زعيمة التدخلات المعادية للحركات الوطنية والثّورية في العالم الثّالِث .

سلفانوس أولمبيو Sylvanus Olympio

قتل رئيس الطوغو سلفانوس أولَمپيو سنة 1963 في انقلاب قاده عقيد من الجيش ، هو إتيان إياديما (Etienne Eyadéma) ، أحد قدماء الجيش الفرنسي في الجزائر ، إياديما الذي تسلم السلطة شخصيا سنة

1967 ، تمّ تحريضه من لدن الضبّاط الفرنسيين الموجودين في الطوغو ، الذين شجّعتهم باريس على ذلك ، لأنها لم تكن تنظر بعين الرضا إلى نزوع سلفانوس أولمِبيو للاستقلال عن فرنسا وتقرّبه من ألمانيا . ولقد أيّدت فرنسا بكلّ ما أوتيت من قوّة نظام الطّاغية إياديما حتى وفاة هذا الأخير سنة 2005 .

طوال المرحلة المأساوية لتصفية الاستعمار في إفريقيا ، بكل ما صاحبها من صراعات داخلية على السّلطة ومناورات تحبكها القوى المُستعمِرة سابقاً ، كانت الجزائر رمز العالم الثّالث بلا منازع . رمز يستمدّ قوّته من شدّة الآلام التي عاناها الشعب الجزائري . وسقط في تلك الحرب ، حَسَب أكثر التّقديرات شيوعا ، مليون قتيل من الجزائريين ، وحاربت فرنسا جبهةَ التحرير الوطني بقدر ما حاربت المدنيين الجزائريين وأبادت منهم الآلاف .

خلّف القمع الاستعماري وراءه تركة ثقيلة من العنف الهمجي . وما زالت ثقافة الاستخفاف بحياة البشر مستمرّة حتى أيامنا هذه . واستطاعت جبهة التّحرير الوطني ، بفضل قيادتها الجماعية ، أن تستمرّ رغم قتل قادتها ، أمثال العربي بن المهيدي ، أحد قادة الجبهة التّاريخيين التّسعة ، الذي قتل وهو رهن الاعتقال في ما عرف بمعركة الجزائر العاصمة التي هلك فيها معه ثلاثة آلاف إطار من جبهة التحرير الوطني . ولئن انحرف هذا الحزب بعد الاستقلال إلى العسكرة والفساد وتبنى ثقافة الاغتيال ، فإن ذلك راجع ، في بعضه

على الأقل ، إلى أشكال القمع الاستعماري الفرنسي الذي كان وحشياً وواسع النّطاق ، ومنه الاغتيال لأغراض سياسية .

الطريق إلى الجحيم الذي تسلكه الزِّمبابوي منذ بضع سنوات يمكن إرجاعه ، ولو جزئياً ، إلى اغتيال أقدر زعماء حركة المطالبة بالاستقلال المتمثّلة في حزب الاتّحاد الوطني الإفريقي الزِمْبابوي (ZANU) ، وأعضاء قيادة الحركة في المنفى ، بالعاصمة الزامبية على وجه الخصوص . وقد تصرفت القُوّات الخاصة الروديسية بمساندة جنوب إفريقيا العنصرية في هذا الاتّجاه بتشجيع من المخابرات البريطانية ، بل وربما من طرف سلطات خفيّة في بريطانيا العظمى نفسها . ومن ضحايا تلك الجرائم هِرْبِرت شيتِپو (Herbert Chitepo) ، الزّعيم الذي استحقّ الإعجاب لمثاليته وبساطته ، والذي اغتيل في لوساكا عام 1975 ، بينما اغتيل جازون مُويُو (Jason Moyo) ، وكان كذلك زعيم الاتّحاد الوطني الإفريقي الزِمْبابوي ، سنة 1977 في انفجار طرد ملغوم وهو في مقرّ المؤتمر الوطني الإفريقي بلوساكا .

في جنوب إفريقيا ، وفي خِضمّ النضال ضد التّفرقة العنصرية (apartheid) سقط آلاف الضّحايا المجهولين ، وسقط معهم الكثير من أطر الكفاح المسلّح وقادة المؤتمر الوطني الإفريقي (ANC) الذين اغتيلوا في المنفى وفي المعسكرات وفي مكاتب حركات التحرّر في البلدان المجاورة . وقد كان عشرات الأطر ، أكثرهم من أقرب مساعدي القادة الرئيسيين للحركة ، هدفاً لتلك الاغتيالات . ذلك أن النّظام

العنصري شنّ حملة اغتيالات ترمي إلى حرمان الحركة من خيرة رؤوسها المفكّرة وثني المناضلين عن الانتظام في صفوف من يحاربون نظام القهر والاضطهاد . ومن سخرية الأقدار أن المؤتمر الوطني الإفريقي لم يفقد في تلك الحرب الخبيثة أبرز قادته لأسباب ، منها أن جُلّهم ، مثل نيلسون مانديلا (Nelson Mandela) كانوا معتقلين بسجن روبين إسلاند Robben Island . كما أن بعض الزعماء الذين كانوا في المنفى نجوا من براثن مخابرات جنوب إفريقيا .

في مايو 1989 اغتيل دافيد وبستر (David Webster) ، أستاذ الجامعة المشهور بمواقفه المناهضة للتّفرقة العنصرية ، رمياً بالرّصاص أمام منزله في جوهانسبورغ . وكانت تلك الجناية أوّل اغتيال سياسي في جنوب إفريقيا يُعترف به علناً من طرف الرأي العام . لكنّ تحليل عشرات الحالات التي سبقته لا يدع مجالا للشّك في أن مثل تلك الممارسات كانت متواترة قبل ذلك بوقت طويل . وتلك مثلاً ، هي حالة المحامي الزّنجي كريفيت مكسنج Griffiths Mxenge الذي آزر بعض معارضي النّظام ، والذي قُتل عام 1981 بخمسة وأربعين طعنة خنجر ، وزوجته التي عرفت نفس المصير بعد زوجها بسنتين .

كان بعض الفتيان النّشِطين ضحايا تلك الجرائم ، من أمثال سيفيوي مْتيمْكولو Siphiwe Mtimkulu ، الذي قُتِل مسموماً عام 1981 بمادة الطاليوم ؛ كما كان بين الضّحايا قادة بعض المنظّمات ، مثل الجبهة الديمقراطية الموحدة ، ومنهم المدرس ماتيو غونيوي Mathew

Goniwe ، الذي طُعِن بسلاح أبيض وأُحرِق مع ثلاثة من رفاقه عام 1985 عندما كانوا متوجهين إلى تجمّع في منطقة شرق رأس الرّجاء الصالح[9] .

وتُظهر نجاة بعض المُستهدفين من مثل هذا المصير أن العزم كان معقودا على تصفية الحركة الوطنية بلا رحمة . ففي 1989 نجا الأب المُبجّل فرانك شيكان Franck Chikane من ثلاث محاولات اغتيال بالسّم ، حيث دُسّت في لباسه مواد قاتلة للأعشاب وللطّفيليات الزّراعية . كما دُسّ السّمّ كذلك للمُحامي ذو اللّه عمر ، الذي كان يؤازر نيلسون مانديلا ، وصار بعد ذلك وزيرا للعدل[10] . كما كان الصّحفي المُعادي للتفرقة العنصرية غافان إيفانس Gavin Evans عرضة للطعن بالسّلاح الأ بيض في ما زُعِم أنه كان محاولة سرقة .

اعترافات بوتانا ألموند نوفيميلا Butana Almond Nofemela ، أحد رجال الشّرطة الذين شاركوا في «سرايا الموت» كشفت المدى الواسع الذي اكتسته العمليات السّرّية التي كانت ترمي إلى تصفية المعارضين : خمسون جريمة قتل من 1977 إلى 1989[11] . وأشارت أصابع الاتّهام إلى وحدة خاصّة من قوّة الدّفاع الإفريقية الجنوبية (SADF) سُمّيت بشكل غريب مكتب التّعاون المدني (CCB) ، إذ نُسِبت لها

9 - لجنة الحقيقة والمصالحة ، محاضر العفو .

10 - نفس المصدر أعلاه .

11 - من كتاب عنوانه : Death Squads. apartheid's secret weapon (سرايا الموت ، سلاح التفرقة العنصرية السّري) ، Patrick Laurence. Penguin. 1990 .

المسئولية عن مئات من جرائم الاغتيال التي اقترفت في البلاد وفي المنطقة[12] . وكان كاسيوس ميك Cassius Make ، من الإدارة التّنفيذية للمؤتمر الوطني الإفريقي والمناضل بُول ديكيليدي Paul Dikeledi من الذين قتلتهم في سوازيلاند عام 1987 إحدى سرايا الموت الجنوب إفريقية التي عبرت الحدود لهذا الغرض .

كان المراد من تلك الاغتيالات كذلك تخويف الحكومات الإفريقية التي يلتجئ إلى بلدانها أعضاء المؤتمر الوطني الإفريقي وذراعه المسلّح . وكانت تلك الحكومات أيضاً محلّ ضغط اقتصادي وعسكري قوي . فكل دول خط المواجهة شهدت غارات مسلّحة على رعايا جنوب إفريقيا المقيمين بها والمعادين لسياسة التفرقة العنصرية . وغالباً ما كانت جرائم الاغتيال تطال مناضلي المؤتمر الوطني الإفريقي ، وحتّى أُسرهم ؛ وقد تواصلت تلك الاغتيالات طيلة السّبعينات والثمانينات في بوتسوانا وليزوطو وسوازيلاند وزامبيا . والتجأ نظام التفرقة العنصرية إلى جواسيس وأرشى المتعاونين لتسهيل ارتكاب تلك الجرائم .

في الزِّمْبابوي ، قُتِل سنة 1981 ممثّل المؤتمر الوطني الإفريقي جو غْكابي Joe Gqabi ، الذي قبع زمناً طويلاً في سجن روبين أيْسلاند Robben Island ، وهو على عتبة داره في هَراري . اغتاله عضو سابق في القوّات الخاصّة الروديسية ، كان قد التحق بجيش جنوب إفريقيا .

12 – من كتاب عنوانه : A long night's damage (خسائر ليل طويل) Eugene de Kock، Contra 1988 ، وهو عبارة عن قصّة كولونيل من شرطة جنوب إفريقيا متورّط شخصياً في 70 جريمة اغتيال ، زيادة على عدة عمليات تقتيل جماعي أثناء الحرب السّريّة التي شُنّت في المنطقة الشّرقية من الكاب أو في ناميبيا المحتلّة .

كما فقد القسّ النّيوزيلاندي الأصل وعضو المؤتمر الوطني الإفريقي مايكل لابْسلي Michael Lapsley ذراعيه عندما كان مقيما في عاصمة الزِّمْبابْوي أثناء فتحه لطرد ملغوم[13] .

كان المُوزَمْبيق أيضا مسرح اعتداءات عديدة ضد قادة المؤتمر الوطني الإفريقي وهدفا لغارات جوّية كتلك التي قتلت ثلاثة عشر إطاراً من أطر المنظمة سنة 1981 وستة آخرين سنة 1983 . كما تم قصف مكتب المؤتمر الوطني الإفريقي وأدى ذلك إلى إصابة خمسة أطر بجروح . أمّا مناضل المؤتمر الوطني الإفريقي الذي كان يعمل في إذاعة مابوتو فقد كان عرضة للتّسمّم .

ومن جرائم القتل الأكثر خُبثاً اِغتيال روث فورست Ruth First في أغسطس 1982 ، تلك المثقّفة ذات الفكر المتحرر التي كانت زوجة جو سْلوفو Joe Slovo ، زعيم الحزب الشيوعي لجنوب إفريقيا وقائد الجناح العسكري للمؤتمر الوطني الإفريقي . فقد اغتيلت رُوث بطرد ملغوم أرسل إلى مكتبها بمركز الدّراسات الإفريقية في مابوتو . وفي 1987 جاء دور ألبي ساكس Albie Sachs ، المحامي المشهور دُوليّاً وعضو المؤتمر الوطني الإفريقي ، ليكون ضحية عنف نظام التفرقة العنصرية الذي أصيب بجروح بليغة إثرَ انفجار سيّارته في مابوتو . وقد أصبح اليوم ، مع كونه مبتورَ الذراع الأيمن وفاقدَ البصر بإحدى عينيه ، من ألمع قضاة المجلس الدّستوري لجنوب إفريقيا ، حيث يحرص على

13 - أنظر كتاب: Country of my skull by Antjie Krog, Jonathan, Cape, 1998

احترام دولة القانون .

من 1981 إلى 1986 قُتِل غدراً 34 من المتعاونين الأجانب في المُوزَمبيق بهدف تثبيط عزيمة كل من يسعى إلى مساعدة بلدان خط المواجهة على النّمو .

وفي أنغولا تم ، بالإضافة إلى الغارات الكبرى وهجمات الجيش الجنوب إفريقي التي بدأت قبل الاستقلال في 1975 ، في مايو من سنة 1978 تقتيل 600 لاجئ من ناميبيا في مخيّم كاسِنچا ، وكان ذلك إشارة واضحة موجهة إلى لُواندا لتكفّ عن مساندة حركة تحرير ناميبيا «سوابّو» (SWAPO) وإلى أهل ناميبيا أنفسهم ، بطبيعة الحال ، حتّى يُحجِموا عن الانضمام إلى صفوف من يقاومون احتلال بلدهم .

أدّى انفجار طرد صادر عن جنوب إفريقيا ، بضع سنوات بعد ذلك ، سنة 1984 على وجه التّحديد ، في بلدة لوبَنْچو في أنغولا ، إلى موت جانيت كورتيس Jeannette Curtis وبنتها التي كانت في السّادسة من عمرها . وقد كانت جانيت كُورتيس من النّشِطات البيض النادرات اللاّئي التحقن بالحركة النّقابية في مدينة الكاپ . وبعدما ظلّت منبوذة وقتاً ما تزوّجت أحد وجوه المعارضة الأفريكانية ، وهو ماريوس شون Marius Schoon الذي قضى 12 سنة في زنازن جنوب إفريقيا بتهمة الهجوم على مركز للشرطة بجوهانسبورغ . وبعد إطلاق سراحه هاجر إلى بوتسوانا ، لكن خوفه على سلامة أسرته - لأن چابورون كانت قد تعرضت كثيراً لاقتحام قوات جنوب إفريقيا

الخاصة - جعله ينتقل إلى أنغولا ، التي ارتأى أنها آمنة أكثر ما دامت لا حدود لها مع جنوب إفريقيا .

اغتيال جانيت كُورتيس كان من أجل البرهنة على أن نظام جنوب إفريقيا قادر على أن يضرب حيث يشاء - وهو ما فعله فيما بعد في باريس مع دولسي سبتمبر Dulcie September - وكان أيضاً تصفية حساب شخصي . فالقاتل ،غريغ ويلیامسون Craig Williamson ، عميلِ مصالح الأمن ، كان قد تسلّل في وقت سابق إلى صفوف الطلاّب المناهضين للتفرقة العنصرية في جامعة Witwatersrand حيث ربط صلات مع الجماعات الاسكندينافية المُساندة . وفي هذا السّياق عمل ويليامسون مع جانيت كورتيس Jeannette Curtis .

راح يزاول نشاطه في ما بعد بالخارج أيضا ، في جنيف بصفة خاصة - حيث كان يدّعي أنه لاجئ - وبها عمل لحساب صندوق التبادل الجامعي الدولي (IUEF) الذي تموله البلدان الاسكندينافية ؛ وهو منظمة لها من السمعة ما جعلها مرجعاً بالنسبة لكلّ مناهضي نظام التّفرقة العنصرية . ورغم كل الحذر الذي أبداه بعض النشطاء الجنوب إفريقيين إزاء وِليامسون ، فإنّه استطاع أن يكسب ثقة عدد من قادة المؤتمر الوطني الإفريقي ، بما فيهم ثابو مْبيكي Thabo Mbeki ، الذي حصلت زوجته على وظيفة في صندوق التبادل الجامعي الدولي بلوساكا بعد تدخّل وِليامسون ، الذي انكشف أمره سنة 1980 ، وكان

وقع الصّدمة على صندوق التبادل الجامعي الدولي قاتلاً[14]. وقد أعطى وِليامسون أمام لجنة الحقيقة والمصالحة تفاصيل كثيرة عن «مُنجزاته الرائعة» ، ومنها اعترافه بإرسال الطرود الملغومة التي قتلت روث فورست وجانيت كورتيس وكاترين وإصدار الأمر باغتيال ماتيو غونيوي في شرق لندن .

لا ريب أنّ كلّ تلك الاغتيالات السّياسية قد نجحت في إضعاف المؤتمر الوطني الإفريقي وحلفائه (مؤتمر الاتحادات التجارية لجنوب إفريقيا) (Congress of South African Trade Unions) (Cosatu) و UDF) . وكان الهدف منها في نهاية الأمر هو خلق ظروف مواتية أكثر من سابقاتها للمتمسّكين بالنّظام القائم ، فيما إذا استلمت الأغلبية الزّنجية زمام السّلطة . فقد عمد نظام التفرقة العنصرية إلى دسّ عناصره في حركات التّحرّر ، المؤتمر الوطني الإفريقي (ANC) ومنظّمة شعوب جنوب غرب إفريقيا (SWAPO) ، وبلغت بعض تلك العناصر درجات عليا من المسئولية ، منها تمثيل حركة مناهضة التّفرقة العنصرية في الخارج . وقد كانت لذلك تأثيرات سلبية على سمعة الجناح الخارجي للمؤتمر الوطني الإفريقي وعلى بعض قادته نتيجة لذلك ، مما أحدث في صفوفه حالة من عدم الارتياح ما زالت قائمة إلى الآن ، بالرغم من العمل الذي قامت به لجنة الحقيقة والمصالحة .

14 - أنظر كتاب : White Lies. Canon Collins and the Secret war against apartheid. by Denis Herbstein. James Currey. 2004 .

يمكن القول مع كل هذا إن اغتيال زعيم الحزب الشيوعي لجنوب إفريقيا ، كريس هاني (Chris Hani) هو الحالة الوحيدة التي يمكن إدراجها في صنف اغتيالات الشخصيات البارزة في حركة مقاومة التّفرقة العنصرية . كان هاني قائد أركان حرب أمْكونتو وِي سيسْوي Umkonto we Siswe ، الجناح العسكري للمؤتمر الوطني الإفريقي ، وقد اغتاله سنة 1993 اثنان من غلاة البيض المساندين للنّظام العنصري ، بعدما كان قد نجا من محاولات اغتيال كثيرة ، لاسيما بالسيارة المفخخة عندما كان لاجئاً في ليسوطو ، حيث كان ينظّم الشّبكة السّرية للوحدات المقاتلة التي كان عليها أن تتسلّل إلى جنوب إفريقيا .

لكن تبدو كل هذه المذابح والاغتيالات محدَّدة الهدف باهتة أمام الحملات واسعة المدى التي شنتها إسرائيل على الفلسطينيين ؛ حيث تمثّل تلك الهجمات قسطاً هامّاً من حملات التّقتيل التي ارتُكِبت في الشرق الأوسط . فمنذ سنة 1967 صارت لغة النّار والحديد لغة تلك المنطقة عندما أطلق مِناحيم بيغين حملته من أجل إسرائيل الكبرى موازاة مع بَلْقَنَة العالم العربي التي بدأت سنة 1956 بمحاولة بريطانيا وفرنسا وإسرائيل القضاء على جمال عبد النّاصر ، زعيم العالم العربي آنذاك[15] .

15 - انظر كتاب : Asad. The struggle for the Middle East. by Patrick Seale. I. B. Taurus 1988

كانت الاغتيالات السياسية ، وما تزال ، عماد سياسة إسرائيل في مواجهة الإرهاب . وتنبغي الإشارة إلى أن الجناح الراديكالي كان هدفاً لجرائم القتل ، مثله في ذلك مثل الجناح الميّال إلى التّفاوض مع إسرائيل . وأعلى مستويات المؤسّسة السّياسية والعسكرية الإسرائيلية متورّطة تورّطاً مباشرا في تنفيذ هذه السياسة .

ولم يفلت من الاغتيال من مؤسّسي حركة فتح الأربعة سوى ياسر عرفات... إن سلّمنا بأنّ وفاته كانت نتيجة أسباب طبيعية .

تبيّن استعمال قَتَلة دولة إسرائيل لسموم متقنة الصّنع عندما تم تسميم خالد مشعل ، قائد حماس ، عام 1997 على يد عميلين للموساد في عَمّان سافرا إليها بجوازي سفر كنديين مزوّرين ؛ وقد تم إلقاء القبض عليهما . ولم ينجُ مِشعل إلاّ لأنّ الملك حسين استشاط غضباً وطلب من إسرائيل ترياق السّم الّذي استُعمِل فأرسلته إليه .

اُغتيل محمد يوسف النّجّار ببيروت سنة 1973 على يد كوموندو إسرائيلي قاده يهود باراك (الذي سيصبح وزيراً أوّل) ، الذي كان متخفّياً في زيّ امرأة . وقُتِل أبو جهاد ، وزير خارجية منظّمة التّحرير الفلسطينية ، في منزله بالمقرّ العام للمنظّمة في تونس العاصمة على يد وحدة جاءت من البحر كان يقودها الجنرال موشي يالون ، الذي صار بعد ذلك قائد أركان الحرب . وقُتِل أبو إيّاد ، رئيس مخابرات حركة فتح ، في شهر يناير 1991 في منزله بتونس العاصمة مع أبي الهول ، أحد معاونيه الأقربين . وقاتِله كان هو حمزة أبو زيد ، أحد المنشقين

عن فتح الذين استقطبهم أبو نضال . وفي كتاب Abu Nidal، A Gun for Hire (أبو نضال ، سلاح للإيجار) ، وهو ثمرة بحث طويل ، يتعمّق الخبير البريطاني في شؤون الشرق الأوسط بَاتريك سِيل Patrick Seale في افتراض تعامل أبي نضال مع الإسرائيليين . وقد أقرّ أبو نضال نفسه بأن الموساد قد اخترقت منظّمته[16] .

إذا كان سِيل مُصيباً وكان استدلاله على الافتراض المذكور مقنعاً جدّاً ، يكون الإسرائيليون قد عمدوا إلى سبل جدّ مُخادِعة لاختراق تلك الحركات ، من ضمنها استخدام عملاء مزدوِجين ، كما كان الحال مع جماعة أبي نضال . وكون الإسرائيليين استطاعوا على مرّ السّنين اختراق كلّ التنظيمات الفلسطينية أمر وارد . وقد خلّف استعمال إسرائيل للعملاء آثاراً موجعة في نفوس المجتمع الفلسطيني .

لم يكن الأثر الذي أحدثته الاغتيالات السياسية على التّاريخ الفلسطيني نتيجة اغتيال العناصر القيادية للحركة من طرف إسرائيل وحسب ، وإنما كان ذلك أيضا نتيجة الاغتيالات التي اقترفها أبو نضال من 1978 إلى 1983 ، والتي راح ضحيّتها خمسة أعضاء من قيادة فتح كانوا قد وافقوا كلّهم على فتح الحوار بين إسرائيل ومنظّمة التّحرير الفلسطينية ، كما كانوا كلّهم يمثلون المنظّمة في الخارج : سعيد حمامي في لندن ، علي ياسين في الكويت ، نعيم خضر في بروكسيل ، عزّ الدّين القلق في باريس ، أمّا الدكتور عصام السّرطاوي ،

16 Abu Nidal، A Gun for Hire، by Patrick Seale، Hutchinson 1991.

أحد مُقرّبي ياسر عرفات ، فقد اغتيل في لشبونة عندما كان يحضر مؤتمراً حول فلسطين .

كل هؤلاء كانوا سيشكّلون الوفد الفلسطيني في مفاوضات محتملة مع إسرائيل . لكن اغتيالهم سمح لهذه أن تبلغ مراميها : استبعاد فرصة إجراء تلك المفاوضات وإبقاء منظمة التحرير في وضع المنبوذ من طرف المجتمع الدُّوَلي ووصمها بسمة المنظّمة الإرهابية .

وقد قُتِل غيلةً ممثّلون آخرون لمنظمة التحرير الفلسطينية ، في قبرص وبيروت وروما وباريس (ممثّلان آخران) ومالطا . كما فشلت محاولات اغتيال أخرى .

ولم تكن فتح المستهدف الوحيد ، فقد فقدت الجبهة الشّعبية لتحرير فلسطين الكاتب غسّان كنفاني في انفجار سيارة ملغومة في بيروت عام 1972 والدّكتور باسل الكبيسي في باريس . أمّا بسّام أبو شريف فقد نجا من محاولة لاغتياله في بيروت ، أصيب إثرها بجراح .

ثلاثون عاماً بعد ذلك دشّنت إسرائيل تقنية جديدة صارت علامة مسجّلة باسمها ، عندما اغتالت الأمين العام للجبهة الشّعبية لتحرير فلسطين ، أبو علي مصطفى ، عام 2001 بإطلاق صواريخ من الجوّ على مكتبه في رام الله إثر عودته من الضفّة الغربية التي ظلّ لاجئاً فيها طوال 32 سنة .

أمّا مؤسّس الجهاد الإسلامي ، فتحي الشّقاقي ، فقد اُغتالته سنة 1995 عناصر من الموساد أمام الفندق الذي كان يقيم به في مالطا .

كما قُتل عضو قيادة حماس يحيى عيّاش في يناير 1996 بتفجير هاتف ملغوم سلمه له أحد مساعديه . وقَتلت مروحيّات الجيش الإسرائيلي ، أبأتشي ، العديد من أعضاء الجهاد الإسلامي ، كما استُعملت قاذفة القنابل F16 لقتل زعيم جناح حماس العسكري في غزة ، ساهل شهاده ، في قطاع غزّة بإطلاق قنبلة على العمارة التي توجد بها شقّته . وأُطلقت الصواريخ لتصفية زعيم حماس الرّوحي ، الشيخ ياسين ، الذي كان مُقعداً وملازماً كرسيه المتحرّك ، أمام مسجد بقطاع غزة ، في مارس 2004 .

وفي جنوب لبنان ، الذي اعتبرته إسرائيل امتدادا لساحة القتال الذي تخوضه ضدّ الفلسطينيين ، تم قتل بعض قادة حركة أمل وحزب اللّه في عمليات تم القيام بها ، في الغالب ، بتنسيق مع الولايات المتّحدة وموّلتها العربية السّعودية في بعض الأحيان . وهي عمليات لم تحقق كلها الهدف منها ، لكنّها أحدثت آثاراً جانبية هائلة . ذلك ما حدث على سبيل المثال في مارس 1985 ببيروت عندما انفجرت سيارة مفخّخة على مقربة من العمارة التي كان يسكنها الزعيم الروحي لحزب الله الشّيخ محمد حسين فضل الله ، حيث خرج الشيخ فضل الله منها سالماً ، بينما هلك 80 شخصاً وجُرح 200[17] . كما أدت الحرب على مخيمات اللاّجئين إلى مقتل آلاف الفلسطينيين في لبنان ، وأدت العمليات الإرهابية التي نظمها أبو نضال عامي 1977 و 1978 إلى مقتل 600 شخص في صفوف المقاتلين الجدد .

17 Veil. The secret wars of the CIA. by Bob Woodward 1987.

والغريب في أمر هذا العدد العديد من عمليات الاغتيال والتّقتيل هو إفلات إسرائيل من أي عقاب على مرّ السّنين . واللجوء في بعض تلك العمليات إلى عناصر من شمال إفريقيا تمرّست في مدرسة وكالة المخابرات المركزية الأمريكية والموساد بالمغرب... يوحي بمصدر هذه الحصانة من العقاب . ذلك أنه لولا حماية الولايات المتحدة فإن إسرائيل كانت ستصبح دولة منبوذة منذ زمن طويل ، كما كان الشأن بالنسبة لجنوب إفريقيا في مرحلة الميز العنصري .

لقد ضاع الكثير من تراث حركات التحرير في عهد منظمة القارات الثّلاث ، وصرنا اليوم في محيط اختل فيه ميزان القوى لصالح الغرب ، وتعمّقت فيه الفوارق بين الفقراء والأغنياء بشكل فظيع . والأدهى من هذا والأمَرّ هو خفوت صوت مثقّفي العالم الثّالث ولجم حرية فكرهم .

وأسطع دليل على هذه الوضعية هو الاحتلال الأمريكي الحالي للعراق وتدمير ذلك العملاق القديم بالمنطقة ومهد الحضارة الإنسانية . فالعالم العربي اليوم ليس موحّداً ولا حرّا ، وهو مكون من مجتمعات مفككة ومصدومة .

خلاصة :

حقّقت بعض هذه الاغتيالات مُبتغاها بإضعاف حركة التّحرر أو تدميرها (الكامرون ، الكونغو ، فلسطين ، مثلاً) . وفي نفس الوقت أدّى ذلك إلى التّقليل من فرص الحوار بين المعسكرين ، قصداً ، كما

كان الحال بالنسبة لفلسطين أو جرّاء الغباء وعدم إدراك الرهانات ، كما حدث في الكونغو .

إذا عدنا إلى الماضي ، إلى مرحلة تمتد عبر جيل أو جيلين ، سنجد أن أغلب حركات التّحرّر قد اعتمدت مبدأ عدم استهداف السّكان المدنيين (باستثناء جبهة التحرير الوطني) ، واستِنفار الشّعب ، وتكوين وعيٍ وطني ، والرّجوع إلى المثل العليا الكونية ، أي المثل المعادية للعنصرية وغير الإثنية .

لكن هذا لم يمنع الغرب من اعتبار حركات التّحرّر هذه عدوا له . وغالبا ما كان وراء جرائم اغتيال قادة تلك الحركات حكوماتٌ غربية تأمر وتوجّه . ولقد صار استهداف المدنيين اليوم قاعدة معمولاً بها ، سواء من طرف الجيوش الغربية في الفلوجة مثلاً ، أو في الأراضي الفلسطينية المحتلّة ، أو في العمليات الانتحارية التي استهدفت الولايات المتحدة الأمريكية ، أو في مدريد ، أو في بالي ، أو لندن .

لهذا فإن الاغتيالات السياسية للقادة التي نفذتها إسرائيل ، مثل قادة حماس أو حزب اللّه أو الجبهة الشّعبية لتحرير فلسطين أو الجهاد الإسلامي -اغتيال لُؤَيّ السّعدي- في أكتوبر 2005 بطولكرم شاهد آخر على ذلك - وهو أمر لم يعد يُعتبر التستّر عليه ضروريا .

إنها (عمليات) أصبحت تعتبر حاليا مشروعة في عالم تهيمن فيه موازين القوى العسكرية ويتجاهل الحكام فيه بكل صلف الحركات الشعبية .

جرائم الدولة والإفلات من العقاب

باتريك بودوان[18]

عنوان مداخلتي هو «جرائم الدولة والإفلات من العقاب» ، وهو بداهة في صلب الموضوع الذي يطلق عليه اسم «قضية بن بركة» . لكن ثمة مع ذلك مشكل تعريف بسيط . والأمر لا يتعلق بالإفلات من العقاب الذي حُدد تعريفه بدقة . إنه ليس فقط رفض العدالة أو غيابها ، بل هو أيضا رفض الحقيقة الذي يُشكل شرطا مُسبقا للعدالة . وبالمقابل فمفهوم جريمة الدولة أكثر تعقيدا بطبيعة الحال . وسنتناوله من زاوية محددة هي ، بقصد التبسيط ، زاوية جريمة الدولة مع الاغتيال السياسي .

- يمكن أيضا التأمل في مفهوم جريمة الدولة . ماذا تعني جريمة الدولة؟ هذا التعبير الملتبس الذي هو تعبير جريمة الدولة والمصلحة العليا للدولة . يمكن القول ، عندما تطرح المصلحة العليا للدولة ، بأن الدولة هي التي فقدت رَويتها . إنه تعبير ملتبس لأن وراء جريمة الدولة هناك في نفس الوقت مفهوم مسئولية الدولة ومفهوم مسئولية الأشخاص الماديين الذين يوجدون خلف جرائم الدولة هذه . أعني المسئوليات الفردية . وهذه المسئوليات هي التي سنتناولها اليوم بالدراسة بشكل خاص . وجرائم الدولة نفسها ، عندما يؤخذ التعبير بالمعنى الواسع ،

18 - Patrick Baudouin الرئيس الشرفي للفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان .

هي الجرائم التي ترتكب على نطاق واسع . ويمكن أن نستحضر جرائم ألمانيا الهتليرية وجرائم المرحلة الستالينية في الاتحاد السوفياتي والإبادات في الكامبودج والعراق تحت حكم صدام حسين . . . وهناك العديد من الأمثلة الأخرى .

نرى ، هنا أيضا ، أن الإفلات من العقاب هو القاعدة إلى حد كبير . حتى وإن كان قد تم لأول مرة في نهاية الحرب العالمية الثانية ، وأنتم تعرفون ذلك ، إحداث محكمة جنائية دولية بموجب ميثاق نورنبرغ ، . فمحكمة نورنبرغ – رغم كل نقائصها وكل عيوبها – عدالة المنتصرين على حساب المهزومين كما قيل – شكلت مع ذلك خطوة إلى الأمام . وتلك كانت أيضا حالة محكمة طوكيو . وتم الوقوف عند حدود مفهوم المسئولية الفردية . وجرت آنذاك مناقشات أثناء إعداد ميثاق نورنبرغ ، وتقرر عدم أخذ المسئولية المباشرة للدولة بعين الاعتبار أي مسئولية الشخصية المعنوية التي تُشكلها الدولة .

ومنذ ذلك الحين تَواصل التفكير على نطاق واسَع . وانكبت لجنة دولية للقانون الدولي تابعة للأمم المتحدة على التفكير حول مفهوم الجرائم الدولية للدول مع المسئوليات التي قد ترتبط بذلك . إذن أعرف أننا اليوم ملزمون بأن نكون أكثر تشاؤما عبر ما استمعنا إليه ، ومن خلال تلك السلسلة من الاغتيالات . يجب أن نتحلى ببعض الشجاعة وأن نؤمن من حين لآخر بأن هناك تقدما ما يحصل ؛ وأنا أعتقد أن هناك بالرغم من كل شيء ، تقدما في مجال مناهضة

الإفلات من العقاب ، بما في ذلك محاربة الإفلات من العقاب على الصعيد الدولي .

وبالرغم من وجود العديد من النقائص والعيوب التي تعتري المحكمة الجنائية الدولية وعدم كمالها ، وحتى إن كان بوسعنا أن نناقش بكيفية لا متناهية شروط إحداثها وظروف سيرها الحالية ، فإننا قد رأينا على إثر حرب الإبادة الرواندية ميلاد محكمة جنائية دولية حول روانـدا . ورأينا أيضا إنشاء المحكمة الجنائية الدولية حول الجرائم التي ارتكبت في يوغوسلافيا سابقا ، وهي بطبيعة الحال جرائم دولة . ورأينا أخيرا ، إحداث المحكمة الجنائية الدولية في روما في يوليوز من سنة 1998 . ويشمل اختصاص هذه المحكمة مجموعة من الجرائم التي ترتكب بالمفهوم الواسع لجرائم الدولة ، يعني جرائم حرب وجرائم ضد البشرية وجرائم إبادة .

الأمور لا تتسم بالكمال بطبيعة الحال ، لكن في كل شيء لا بد من بداية . . . ووجود هذه المحكمة يُشكل نتيجة ، إنها خطوة هامة إلى الأمام . والأمور لا تتسم بالكمال لأن المحكمة الجنائية ليس لها اختصاص فيما يتعلق بالماضي ، ليس لها أثر رجعي ، فلا يُمكنها بالتالي أن تبث في القضايا إلا ابتداء من فاتح يوليوز 2002 ، وهو تاريخ شروعها الفعلي في مباشرة مهامها . وليس لها بعد اختصاص بالنسبة لعدد من الدول . فلكي يتحقق لها ذلك – وحتى نكتفي بذكر ما هو أساسي – يجب أن تكون الدول قد صادقت على القانون

الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية . فالكثير من تلك الدول تنتهك حقوق الإنسان ، والعديد من الدول الرئيسية لم تصادق بعد على ذلك القانون الأساسي . ومن بينها ، يمكننا أن نذكر الصين وإيران وروسيا ، وإسرائيل بطبيعة الحال . ويمكن الاعتقاد بأن الولايات المتحدة الأمريكية ، تبذل قصارى جهودها من أجل تقليص مجال اختصاص المحكمة الجنائية الدولية إلى أبعد حد .

إذن ، نقول مرة أخرى إن المعركة لم تنته بعد . ونتمنى أن تتطور السياسة الأمريكية يوما ما . فكلما ازداد عدد الدول المصادقة على معاهدة المحكمة الجنائية الدولية ، وكلما أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية في وضعية عُزلة ، بالرغم من كل شيء ، يُمكنها على المدى البعيد أن تسمح للمحكمة بتحقيق نوع من تقدم .

أصل إلى النقطة الثانية ذات الارتباط المباشر مع موضوع نقاشنا ، وهي المسئولية الشخصية للفاعلين ولأولئك الذين أمروا بالقيام بالأفعال المكونة لجرائم الدولة . ويجب أن نوضح مباشرة أنه لا ينبغي أن ننتظر الكثير من المحكمة الجنائية الدولية لكونها لا تتمتع مباشرة باختصاص النظر في هذا النوع من الأفعال . وهنا نوجد حقا في مجال البحث عن المسئوليات الفردية . وتتبين بوضوح كثير الفروق وكافة الصعوبات من خلال قضية بن بركة . التواطؤ الذي أشيرَ إليه منذ قليل ، لدولة ديمقراطية مع أخرى ليست ديمقراطية أو لم تكن ديمقراطية ، وصعوبة التحقيق في فرنسا مع سر الدفاع الذي اعترض

عمل العدالة ، وقانون الصمت الذي سُمي بقانون «الأوميرطا» نعثر عليه في جميع هذه القضايا تقريبا . . .

هناك الكثير من القضايا - وقد ذُكر البعض منها - التي يمكننا العثور عليها في جميع القارات وفي كافة العهود ، في الأدب أو المسرح اليوناني أو الروماني وفي أعمال شكسبير ؛ فالمؤلفات مليئة بجرائم الدولة والاغتيالات . وحديثا يمكننا الوقوف في الصفحات الأولى للصحف على قضية القاضي بوريل Borel في جيبوتي . لقد تم الحديث عن الجزائر وسنتحدث عنها فيما بعد ، وهنا أيضا سنجد مع الأسف كثيرا من الأمثلة .

تم الحديث عن أندري ميسيلي André Mecilli ، ويمكننا الحديث عن شابور بختيار . أفكر أيضا في القائد الكوردي الإيراني ، الدكتور غاسملو Ghassemlou ، الذي اغتل بفيينا سنة 1989 . كل العناصر كانت موجودة هناك لمعرفة من أمروا بارتكاب ذلك الاغتيال . ومع ذلك فإن فرنسا ليست وحدها ، هناك العديد من الدول التي تتميز بنفس النوع من الجُبن والتساهل : السلطات النمساوية سمحت لمرتكبي تلك الجريمة بمغادرة أراضيها دون الكشف عن الحقيقة ودون إقرار للعدالة .

يمكننا الحديث عن إسرائيل في علاقتها مع منظمة التحرير الفلسطينية ، ويمكن استحضار إفريقيا . حيث يمكننا أن نقدم مثال الرئيس الطغولي إياديما Eyadema الذي وصل إلى السلطة بعد اغتيال

سيلفانيوس أولمبيو Sylvanus Olympio الذي كان أحد زعماء الطوغو . ويمكننا أن نفكر في الشيلي مع اغتيالات المعارضين السياسيين ، كما يمكننا أن نفكر في ذلك الصحفي الذي اغتيل في كوت ديفوار ، السيد كييفر Kieffer ؛ والأمر يتعلق هنا أيضا بجريمة دولة . وأخيرا اغتيال رفيق الحريري في لبنان الذي سأعود للحديث عنه لاحقا . ووراء الملاحظة ، يجب أن نحاول أيضا رؤية المقترحات والإمكانيات بالنسبة للمستقبل ؛ فربما توجد ، من خلال ما يجري وعلى إثر اغتيال السيد الحريري ، بعض الآفاق التي يمكن استخلاصها من تلك الجرائم ، آفاق سياسية تخص القانون العام في نفس الوقت .

يمكن القول في نهاية المطاف بأن المحاكم الوطنية هي وحدها المختصة حتى هذه اللحظة ، والمحكمة الجنائية الدولية لا تتمتع بذلك الاختصاص . وما لم يتم إحداث محاكم خاصة فإن المحاكم الوطنية ستظل وحدها ذات الاختصاص .

النقطة المشتركة بين جميع هذه القضايا هي أنه إذا كان على هذه المحاكم أن تشتغل ، فإنه يجب أن تتوفر كحد أدنى على شرطين أساسيين . ويتمثل الشرط الأول في وجود عدالة في البلد المعني بالأمر ، عدالة مستقلة طبعا : عدالة مستقلة حقا مع قضاة مستقلين . ونحن نرى بوضوح أن الأمر لم يكن كذلك في المغرب ، وهو لحد الآن ليس كذلك . الشرط الثاني هو ألا تتم عرقلة ممارسة هيئة القضاة ، حتى إن وجدت وكانت مستقلة ، أن لا تتم عرقلة ممارستها المتعلقة

بالبحث عن الحقيقة والعدالة من طرف السلطة السياسية . ومن البديهي هنا أيضا أن قضية بن بركة هي التجلي المطلق للتدخل الدائم للسياسة في القضاء ولجميع العراقيل التي وضعت من أجل تلافي تجلي الحقيقة وإقرار العدالة .

سأروي طرفة تكتسي دلالة بهذا الصدد . فنحن نتحدث عن الدول الديمقراطية ، لكن ، لننظر إلى دولنا الديمقراطية ، ليس في مجال محاربة الإرهاب وحسب ، وإنما أيضا بالنظر إلى الحرية الفردية كذلك . . . والواقع أنني أتدخل في قضية حدثت فيها مذبحة في الكونغو برازافيل في مايو من سنة 1999 . وهيّ ما يُسمى بقضية شاطئ برازافيل . لقد جرت مذبحة ، ومسئولية الدولة ثابتة على أعلى مستوى في هذه المذبحة . وقد تم فتح تحقيق في فرنسا في شهر أبريل من سنة 2004 ، ويتضح أن مدير الشرطة الوطنية لبرازافيل كان موجودا بفرنسا في نفس الوقت ، والملف يُبرز وجود تُهم كبرى موجهة له . وقد تم الاستماع إليه من لدن قاضي التحقيق يوم الجمعة 2 أبريل 2004 ، ثم وُضع رهن الاعتقال على إثر قرار لقاضي الحريات والاعتقال في نفس اليوم حوالي الساعة التاسعة ليلا . ولم يرق ذلك بطبيعة الحال الرئيس ساسو نكيسو Sassou Nguesso الذي تدخل مباشرة . وتدخل إلى حد أنه في ليلة 2 إلى 3 أبريل ، تم العثور على رئيسة لغرفة التحقيق بمحكمة باريس تمت المناداة عليها حوالي الساعة الواحدة صباحا ، حيث أصدرت قرارا يُلغي قرار قاضي الحريات والاعتقال وأمرت

بإطلاق سراح السيد جان فرانسوا ندونغي فوراFrançois Ndengué . فخرج من السجن على الساعة الخامسة صباحا . أذكر هذا المثال لأنه كاريكاتوري في بلد يُفترض فيه أن القضاء مستقل ويجب عليه أن يُنصف الضحايا . لكننا نرى أنه عندما تصدر السياسة أمرا ، حتى ولو كان ذلك في بلد مثل فرنسا ، فإنه يتم العثور خلال الثلاث ساعات الموالية على قاض يخضع للأوامر ويمتثل لما تمليه عليه السلطة .

نلاحظ إذن أن المعركة لم تنته ، وأن هذا التدخل يُشكل الجزء الأكبر من المشكل ، ويمثل أكبر مشكل ، وسيظل هو المشكل الأكبر . إذن ما العمل من أجل أن نتقدم؟

تبدأ الأمور أولا ، على نحو ما تقومون به اليوم ، وعلى نحو ما نقوم به نحن بذلك من جهة أخرى ، بتعبئة المواطنين . ذلك أن الطغاة والمستبدين ، حيثما وجدوا ، لا يحبون عرض جرائمهم . والصمت يُشكل أفضل حليف لهم . ويمثل ذلك عنصرا ثابتا لا يتغير . لكن ويا للأسف ، فحتى وإن لم تمكن التعبئة الدائمة من الوصول إلى إقرار العدالة لحد الآن ، وعائلة المهدي بن بركة تعرف ذلك ، فإنها تمكن على الأقل من تجنب النسيان . إذن ، أنا أؤمن بتعبئة المواطنين .

ثم ، هناك ضرورة وجود دول ديمقراطية تحترم الحريات احتراما تاما ، مع إمكانية استيفاء الشرط الأول الذي أشرت إليه سابقا ، ألا وهو وجود قضاء مستقل وعدالة حقيقية . ويبدو أن الأمر يتعلق بحُلم ، ذلك أنه من بين الدول الموجودة على وجه الأرض يستحيل

أن توجد بين عشية وضحاها مائتا دولة ديمقراطية تستجيب للمعايير الضرورية . . . إذن يجب توفير شيء آخر ، وهو شيء يوجد بالضرورة على المستوى الدولي . إنها المؤسسات الدولية ومنظمة الأمم المتحدة بالرغم من كل عيوبها . . إنها العدالة الدولية التي أشرت إليها سابقا ، على الرغم من كل تعثراتها وكل نقائصها ، تلك خطوات إلى الأمام ، وذلك هو التقدم الذي يمكننا أن نحَيِّيه رغم كل شيء!

يمكننا التفكير ، على سبيل المثال ، فيما يجري الآن بخصوص اغتيال الحريري . ويمكننا القول ، مع التزام الحذر بطبيعة الحال ، لأن لا شيء يقيني في هذا المجال ، بأنه قد تم تجنب التورط فيما قد يضر بالقضية . ويبقى مع ذلك ، حتى وإن استمرت الضغوط وثقل السياسة الوازن ، أن الأمم المتحدة قد قررت إنشاء لجنة تحقيق دولية ؛ وقد تم اليوم تسليط الضوء أمام العالم بأسره على الجرائم التي ارتكبها كبار المسئولين ، ومسئولو الدولة السورية منهم بصفة خاصة . وأعتقد أن الأمر يتعلق بآلية يجب استكمالها وتطويرها وجعلها أقل تَسَيُّسا ، لكنها آلية تبيّن ، مع ذلك ، أنه عندما تكون المحاكم الوطنية عاجزة تماما ، وعندما لا يمكنها أو لا تريد أن تحكم ، يمكن اللجوء إلى آليات أخرى . وأعتقد أن الفرنسيين وآخرين غيرهم يطالبون بإحداث محكمة خاصة لمحاكمة مرتكبي جريمة اغتيال الحريري ، فقد يُشكل ذلك طريقا يتعين سلوكه .

أعرض الآن عنصرين هما بمثابة خاتمة .

أولا ، أعتقد أن المصدر الصغير للتفاؤل - وهو مصدر صغير ، بيد أنه يساعدنا في المعركة التي نخوضها والتي يتوجب علينا بالطبع مواصلتها - هي أن الإفلات من العقاب لم يعد ، بالرغم من كل شيء ، مقبولا تماما على صعيد الرأي العام . ففي كل مكان من العالم بأسره ، أصبح النضال ضد الإفلات من العقاب من أولويات المواطنين والجمعيات - نريد الحقيقة ، ومن وراء الحقيقة نريد العدالة - لكننا نريد الحقيقة أولا حول ما جرى .

في بعض الأمثلة الحديثة ، نلاحظ هذا الرفض للإفلات من العقاب . فحتى لو كانت محاكمة صدام حسين مثارا للمعارضة بشكل كبير ، فإن رؤية الديكتاتور وهو يتابَع ويتحمل مسئولية استبداده- الذي عمر طويلا وتسبب في الآلاف من القتلى - تعتبر أمرا جيدا . وفي إسبانيا عندما نرى أن مرتكبي الجرائم في غواتيمالا - في حين كان هناك إفلات كلي من العقاب في هذا البلد - سيتابعون على إثر القرار الذي اتخذته المحكمة العليا الإسبانية ، فإن ذلك يُبيّن أن الإفلات من العقاب في تراجع . وعندما يصبح حسين هبري ، رئيس الدولة السابق في التشاد ، اللاجئ حاليا في السنغال ، موضوع أمر دولي بالاعتقال أصدره قاضي تحقيق بلجيكي فإن ذلك يشكل أيضا خطوة صغيرة إلى الأمام .

وإذا عدنا الآن إلى قضية بن بركة ، فسنجد أن هناك بالتأكيد

قراءتين ممكنتين ، قراءة «حزينة» : هي قراءة موجودة ، يجب أخذها بعين الاعتبار ويتعين الاحتفاظ بها . وإنه لمن المحزن والمؤلم أن نلاحظ ، بعد مرور أربعين سنة على اختطاف بن بركة ، أن الحقيقة حول هذا الاختطاف ما تزال غائبة ، في حين أنه كان بالإمكان بقليل من الإرادة ، إن وُجدت ، تسليط الضوء على هذه القضية .

لكنني أقول ، بعدما رأيت الجميع واستمعت إلى ما قاله المتدخلون السابقون ، وبعد كل التظاهرات التي تم تنظيمها إلى جانب هذا الحدث ، إنه لمن الدواعي التي تثلج الصدر أن نلاحظ أن الذين ارتكبوا هذه الجريمة (والعديد منهم قد قضى نحبه بالتأكيد) ، لم ينجحوا تماما في ارتكاب جريمتهم : لم يتم النسيان ولم يتم التخلي ، والبحث عن الحقيقة متواصل . فلا ينبغي أن يتمكن منا اليأس . وأنا أعرف أن عائلة بن بركة لا تيأس من الوصول إلى الحقيقة . فهذه العائلة ، وأنتم جميعا ، تعرفون أنه بالإمكان الاستفادة من دعم المنظمات الدولية ومن دعم عدد كبير من الشخصيات في تلك المنظمات . وهناك طبعا الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان ، والعصبة الفرنسية لحقوق الإنسان ، وأصدقاؤنا في منظمة العفو الدولية ، والعديد من المنظمات الأخرى .

إذن ليس هناك قدَر ، وما يساعدنا في هذا الرفض للإحساس بالقدر المحتوم هو التقدم الحاصل في مجال العدالة . فالجرائم التي ترتكبها الدول لن تختفي ولن تزول وما يسير إلى الزوال ، في مقابل

ذلك هو الطمأنينة التي كان يتمتع بها مرتكبو جرائم الدولة . إذ لم يعودوا يتمتعون بالهدوء الذي كان يميزهم في الماضي . وأعتقد أنه علينا أن نواصل اليوم هذا النوع من المعارك . إنني أتفهم أن المرء يمكنه أن يكون متشائما ، لأنه من الصحيح أننا لا نحصل بسرعة على ما نريد معرفته . غير أنني أعتقد أن كل هذه الخطوات الصغيرة وهذا التقدم الضئيل الذي يحصل يُشكل بالنسبة لنا مصدرا للتشجيع وبصيص أمل . إنها عناصر يجب أن تقودنا وأن تقوي إرادتنا في العمل على تسليط الضوء على اختطاف المهدي بن بركة .

الاغتيالات السياسية ، الصمت وتواطؤات الدولة
جان باتيست ريفوار[19]

أريد أن أثير أمامكم قضيتين لا شك أنكم سمعتم عنهما في السنوات الأخيرة ، وهما القضيتان اللتان اضطررت إلى التحقيق فيهما مع صديقي الجزائري لونيس أكون Lounis Aggoun .

لقد قمنا بالتحقيق خلال ثلاث سنوات حول ما جرى بين فرنسا والجزائر في السنوات العشرين الأخيرة . وحاولنا الاشتغال على عدد من القضايا . وأولى هاتين القضيتين وأشهرها ، هي اغتيال علي مسيلي ، المعارض الجزائري الذي تم اغتياله بباريس في شارع سان ميشيل في أبريل من سنة 1987 . وأنا أعتقد أن فهم ما جرى في قضية علي مسيلي بقتضي العودة بضعة سنوات إلى الوراء . ففي سنة 1984 تم اعتقال إرهابي شرق أوسطى في أوروبا وفي حوزته متفجرات . وقد اكتشفت السلطات بسرعة نسبيا اسمه الحقيقي ، إذ أن الأمر كان يتعلق بجورج إبراهيم عبد الله . وقد قام في الثمانينات باغتيال دبلوماسيين إسرائيليين وأمريكيين في أوروبا . وكان من الواضح أن الأمر يتعلق بصيد مهم ، وتم إخطار السلطات الفرنسية ، لأن شكوكا حامت حول ارتكابه جرائم اعتداء بباريس . وعند تفتيشه تم اكتشاف

19 - Jean-Baptiste Rivoire جان باتيست ريفوار ، مخرج أفلام وثائقية ومؤلف كتاب : Attentas de Paris. enquête sur les commanditaires. 2002

- مفاجأة كبرى - أنه يحمل ، على الخصوص ، جواز سفر جزائري . طلبت السلطات الفرنسية من الجزائر معرفة السبب الذي منحت من أجله جواز سفر لهذا الشخص الذي يتجول في أوروبا ويرتكب جرائم . وحاولت الجزائر أن تتخلص من الأمر بالقول بأن ذلك الشخص يدعم عددا من حركات التحرير ، وبتلك الصفة سُلِم له جواز سفر .

بعد ذلك ، قررت مصالح المخابرات الفرنسية ، خاصة الدست DST ممثلة بإيف بوني Yves Bonnet ، غض الطرف عن هذه القضية . وذهب إيف بوني إلى حد محاولة إطلاق سراح جورج إبراهيم ، وهو ما كانت تطلبه السلطات الجزائرية لأنها كانت ترغب في استرجاعه . في النهاية سيبُوء كل هذا بالفشل . ولا يمكننا القول أن باريس احتجت كثيرا . وبعد شهور ، كان فرانسوا ميتران يتأهب في بداية سنة 1987 ، للقيام بزيارة رسمية للجزائر . وبباريس كان يوجد مسيلي ، وهو معارض مهم قريب من الحسين آيت أحمد ، كان يقوم بدور معين في توحيد عدد من المعارضين الجزائريين ، ويسهر على اللقاء فيما بينهم والمناقشة الخ . . . .

كان علي مسيلي يواجه ضغطا قويا من طرف الأمن العسكري الحاضر بقوة في باريس . وعندما رأى أن فرانسوا ميتران سافر إلى الجزائر العاصمة دون أن ينطق بكلمة حول قضية عبد الله هذا - حول ذلك الشخص الذي كانت السلطات الجزائرية تدعمه وكان يرتكب اعتداءات - قرر علي مسيلي أخذ الكلمة في نهاية شهر مارس وتحدث

على الخصوص في قناة فرنسا France 3 ، - حيث قال حول السلطات الجزائرية ما يلي :« تتم تحية مخاطبين لم يقوموا باحتجاز رهائن وليسوا بإرهابيين لكنهم منحوا اللجوء لإرهابيين يدعمون المختطفين » . وليس من الضروري أن أوضح أكثر ، سوريا وإيران والجزائر متورطون في قضية عبد الله هذه . وتقول فرنسا : إننا لا نتفاوض مع الإرهابيين ، لكنها تتفاوض في الواقع مع دول إرهابية ؛ وأضاف مسيلي في قناة فرنسا 3 - « عندما تكون (الدولة) إرهابية مع شعبها ، يكفي أن تخطو خطوة لتكون إرهابية على الصعيد الدولي أيضا » . ولا داعي للقول بأن هذا التصريح لم يرق كثيرا السلطات الجزائرية . وبعد أيام ، عندما كان خارجا من منزله ، بشارع سان ميشيل بباريس ، تم اغتياله بثلاث رصاصات أصابته في رأسه . وسيتم العثور بسرعة نسبيا على قاتله ، ويتعلق الأمر بعبد المالك أملو الذي تم تقديمه بباريس باعتباره قوادا من الدرجة الدنيا .

مباشرة بعد الاعتداء ، قامت مصلحتان من الشرطة بالاهتمام بالقضية : بكيفية كلاسيكية ، الشرطة المكلفة بالجرائم ثم الدست DST أيضا . في التحقيق الذي أنجزناه ، تمكنا من الالتقاء بشرطي فرنسي سابق ، كان ينتمي إلى الشرطة المكلفة بالجرائم ، والذي ، بكيفية قبلية ، انطلق بشكل عادي من أجل فهم ما جرى في هذه الجريمة . وروى لنا شيئا مدهشا نسبيا : في تلك الفترة ، الدست DST الفرنسية ، وهي مصلحة أخرى للجاسوسية ، كانت تنادي بكيفية

متواترة جدا رئيسه في الفرقة المكلفة بالجرائم ، من أجل محاولة تفسير أن اغتيال علي مسيلي هو قضية جريمة سوقية ، وأن الأمر لا يتعلق بتاتا بقضية سياسية ؛ وبالتالي لا يتعيّن الذهاب بعيدا في البحث . وأصيب الشرطي بإحباط ولم يفهم لماذا كانت الدست DST تمارس مثل هذا الضغط من أجل توجيه الشرطة في طرق خاطئة وهي طرق لا قيمة لها .

وهذه الطريق التي لا قيمة لها ، المتمثلة في جريمة سوقية ، ستكون هي أيضا الرواية الرسمية التي ستدافع عليها السلطات الفرنسية من أجل تبرير (موقفها) ، في حين تم العثور في حوزة عبد المالك أملو أمر بمهمة صادر عن الأمن الجزائري ، وكانت مسئوليته الجنائية لا تترك مجالا كبيرا للشك . وقد قام روبير بَاندرو Robert Pandraud وشارل باسكوا Charles Pasqua بطرده باستعجال ، وتم إركابه على متن طائرة متوجهة إلى الجزائر العاصمة . وفي يوم من الأيام طلبنا من السيد بَندرو كيف يُمكن إركاب مجرم على متن طائرة ، بيد أن الجواب الذي أُعطي لنا لم يكن مقنعا بما يكفي .

في نهاية هذه القضية الأولى ، أريد أن أروي لكم ما باح لنا به ضابط من المخابرات الجزائرية التقينا به أيضا ، وكان يعرف عبد المالك أملو معرفة جيدة ، وهو الذي حدثنا عن ذلك المجرم ، بعد مرور سنوات على اغتيال مسيلي . . . عندما التقيناه ، قدمنا له صورة أملو لنتأكد من أنه حقا قاتل مسيلي ، وكان رد فعله هو التالي : «نعم ، الآن إنه

أصلع بعض الشيء وهو ما زال يشتغل لحساب المخابرات . إنه قريب جدا من إسماعيل العماري الرقم الثاني في المخابرات الجزائرية ، ومن نور الدين آيت عبودة وهو برلماني من إقليم القبايل . إنه يُمضي في نادي الصنوبر وقتا أطول من الوقت الذي يقضيه في مقاولته . إنه عميل وقاطع طريق وقاتل . لقد اغتال علي مسيلي ، وعندما تحدثه عن سنوات التيه التي قضاها بفرنسا يحدثك عن الجنس . غير أن إنجازه الكبير هو أنه يقول بأنه تهكم على العدالة الفرنسية » . إنه يتوفر الآن على سيارة من طراز «دايوو» ، وهي سيارة منحتها له السلطات الجزائرية ، وهو يحصل على ما يريد . وفي الجزائر العاصمة الجميع على علم بالصفقة التي أبرمت بين باندرو والمخابرات الجزائرية . فقد تم تجنب محاكمة أملو بفرنسا التي كانت ستكون محاكمة للنظام الجزائري . لقد تم سحب البساط من تحت أقدام آيت أحمد ، وكانت أيضا رسالة مفادها أن فرنسا لن تكون أبدا قاعدة خلفية للمعارضين الجزائريين . وما فهمناه من هذه القضية هو أن الحكومة الفرنسية غضت الطرف عن جريمة ارتكبت في قلب باريس ، وأطلقت سراح المشتبه فيه الرئيسي ، ولربما المسئول عن تلك الجريمة .

ذلك هو ما يعنيه الإفلات من العقاب اليوم : عبد المالك أملو يتجول اليوم قرير العين في الجزائر ، هو وزملاؤه في مصالح المخابرات الجزائرية .

في النهاية ، أريد إثارة قضية ثانية وصلت إلى أبعد مما ذهبت إليه

القضية الأولى : إنها قضية حدثت سنة 1993 ، وكانت فيها فرنسا ، من وجهة نظري ، شريكة بكيفية أكثر خطورة ، في قضية حدثت في الجزائر العاصمة . ويتعلق الأمر باختطاف الزوجين تيفينو Thévenot في الجزائر العاصمة في أكتوبر من سنة 1993 .

كان الزوجان تيفينو موظفين بقنصلية فرنسا . وتم اختطافهما لمدة أسبوع تقريبا . وكان الرأي العام الفرنسي والجزائري والدولي مشدود الأنفاس ، وبعد مرور أسبوع أطلق سراح هذين الموظفين الفرنسيين اللذين تم اختطافهما رسميا من طرف إسلاميي جبهة الإنقاذ الإسلامية ، وذلك من دون أن نعلم ما إذا كان مختطفوهم قد حققوا مبتغاهم . ولم نفهم جيدا ما جرى . وكل ما علمناه آنذاك هو أنه بعد أيام من الإعلان عن إطلاق سراحهما ، أعطت باريس انطلاقة حملة بوليسية واسعة ضد المعارضين الجزائريين بفرنسا ، وكانت أهم حملة تتم منذ أكتوبر 1961 . وتم نقل الزوجين تيفينو من طرف وزارة الخارجية الفرنسية إلى جزر فيدجي لمدة عشر سنوات مع منعهما من الحديث للصحافة .

من أجل فهم ما جرى في تلك القضية ، يجب التذكير بالسياق الذي حدثت فيه . في سنة 1993 ، طلب جنرالات الجزائر ، الذين كانوا قد نظموا انقلابا خلال السنة الماضية من أجل توقيف المسلسل الانتخابي في الجزائر ، من السلطات الفرنسية منذ عدة شهور طرد معارضيهم وخاصة منهم المقربين من جبهة الإنقاذ الإسلامية . وإلى

ذلك الحين ، كانت السلطة الاشتراكية ترفض ذلك مُفسرة ذلك بأنه من الصعب طرد أولئك الأشخاص ما لم يرتكبوا أية جريمة . وفي مارس من سنة 1993 تسلم اليمين السلطة وعُيّن شارل باسكوا وزيرا للداخلية مع أقرب مستشاريه جان شارل ماركياني Jean-charles Marchiani . وتغيرت اللهجة ، إذ يجب أن نعلم أن باسكوا وماركياني هما صديقان قديمان لجنرالات الجزائر العاصمة . تم استقبال الرقم 2 في مصالح المخابرات الجزائرية في باريس من طرف ماركياني من أجل التفكير معه في ما يمكن القيام به ليُطرد من فرنسا عشرات وعشرات المعارضين الجزائريين الذين لم يرتكبوا أية جريمة .

ما سأرويه الآن مُذهل للغاية . فعندما قمنا بالتحقيق ، التقينا بالزوجين تيفينو وجان شارل ماركياني الذي قبل أن يروي لنا ما حدث بالفعل في تلك القضية . ويحكي ماركياني أنه التقى فعلا بالرقم 2 في المخابرات الجزائرية وقال له إن الأمور مُعقدة بعض الشيء في فرنسا ، فهناك مع ذلك منظمات للدفاع عن حقوق الإنسان ومحامون وصحفيون ، والإقدام على طرد معارضين لم يقوموا بأي شيء سيُثير فضيحة . وبالمقابل ، إذا ما اعتدى إسلاميون بالجزائر على فرنسيين وقاموا باعتداءات مدوية بعض الشيء ، أو إذا نُظمت عملية مؤثرة على الرأي العام ، فإننا سنكون قادرين عندئذ بسهولة أكبر على إقناع مجموع الحكومة الفرنسية بأنه من الضروري فعلا القيام بتلك الاعتقالات .

يبدو أن إسماعيل العماري اقترح آنذاك على ماركياني تفجير سيارة مفخخة في إقامة بالجزائر العاصمة يقطن بها فرنسيون . وفسر له ماركياني أنه لم يكن من السهل استغلال ذلك على المستوى العاطفي ، وأنه من الأفضل القيام بتنظيم اختطاف . وفي أكتوبر من سنة 1993 تم اختطاف الزوجين تيفينو وكذا أحد أصدقائهما ، وهم موظفون بالقنصلية الفرنسية بالجزائر العاصمة ، وهم أشخاص لطفاء وسُذج بعض الشيء . اختطفوا من طرف أشخاص يرتدون زيا مدنيا بموقف السيارات بعمارتهم . وكان اؤلئك الرجال يرتدون سترات من جلد الأيل وقدموا أنفسهم على أنهم من الشرطة وأخذوهم في سيارة ، وكان ذلك هو بداية الاختطاف . وما سيتم تسويقه للرأي العام آنذاك ، في الجزائر وفرنسا على حد سواء ، هو أنهم كانوا ضحايا اختطاف من طرف إسلاميي جبهة الإنقاذ الإسلامية بدون شك . وذلك هو ما سيحتفظ به الرأي العام .

يكمن المشكل في كون أشخاص من المخابرات هم الذين قاموا باختطافهم ، وحاولوا أن يَفهم رهائنهم أنهم إسلاميون . ولم يكن ذلك ذا مصداقية ، سيما وأن مطالب المختطفين لم تكن مفهومة . ولن يشيروا في أية لحظة أنهم ينتمون إلى الجماعة الإسلامية المسلحة المشهورة . وكانوا محترسين جدا مع رهائنهم ، واشتروا لهم الأدوية وكانوا منشغلين بوضعيتهم الصحية ، كما أنهم طلبوا منهم إذا

كان بالإمكان مكالمة أقاربهم من أجل طمأنتهم ، الخ . إنه سيناريو غريب حتما ؛ وبعد بضعة أيام من التلاعب بالمشاعر في فرنسا عبر الأخبار المتلفزة على الساعة الثامنة ليلا وشد أنفاس الرأي العام ؛ سافر جان شارل ماركياني جوا إلى الجزائر العاصمة . وبعد أن أقنع الحكومة الفرنسية ، أنه يتعين بالفعل الموافقة على ما تريده الجزائر أي تنظيم حملات اعتقال في فرنسا ، أخبر إسماعيل العماري أن الحكومة الفرنسية انصاعت . وقد انتهى ألان جوبي ، الذي لم يكن موافقا على ذلك ، بقبول تنظيم حملات اعتقال واسعة في صفوف الجزائريين بفرنسا . وبعد إعطاء هذه الموافقة للجزائريين ، وبعد مرور أيام على اختطاف الزوجين تيفينو ، أعلنت الجزائر ، وكأن الأمر كان صدفة ، أنه سيتم بالتأكيد العثور عليهم لأنه توجد مؤشرات تسير في ذلك الاتجاه . وتم بالفعل ، بعد مرور ثلاثة أيام ، إطلاق سراح الزوجين تيفينو من دون أن تتم رسميا تلبية أي مطلب للمختطفين .

في الواقع ، عندما تم إطلاق سراح الزوجين تيفينو قال لهم سفير فرنسا إنه لا يجب إطلاقا التصريح بأي شيء للصحفيين في المؤتمر الصحفي المنظم في مطار الجزائر العاصمة . ثم عندما وصلوا إلى باريس ، صعد ألان جوبي إلى الطائرة التي تقلهم ، وحدد لهم ذلك الأمر الدقيق جدا . وبالتالي أمام كاميرات التلفزة لن يقولوا أشياء كثيرة . بعد ذلك ، تم نقلهما بسرعة إلى جزر فيدجي ، وهو ما يجعل من المعقد جدا الذهاب لفك عقدة لسانهما . وبعد ثلاثة أيام من

إطلاق سراحهما ، نظمت باريس ما سُمى ب « عملية كريزونتيم » (عملية الأقحوان) ، وهي أكبر حملة اعتقالات في صفوف المعارضين الجزائريين بفرنسا منذ أكتوبر 1961 . وتم اعتقال أزيد من تسعين من الأشخاص ، أغلبهم من أعضاء جبهة الإنقاذ الوطنية أو المتعاطفين معها ، غير أنهم لم يكونوا جميعا بالضرورة كذلك .

لا بد وأن نعرف أن عددا من اؤلئك الأشخاص لم يرتكبوا حقا أية جريمة ، وأنه كان من المُعقد قضائيا طردهم . وعلى سبيل المثال ، فقد أثبتت العدالة الفرنسية أن الشرطة وضعت وثائق مزورة للجماعة الإسلامية المسلحة عند أحدهم ، وهو موسى كراوش ووضعت على الخصوص بلاغا مزورا يدعي مسئولية اختطاف الزوجين تيفينو . وهكذا فإن مَا قُدم للصحافة وللرأي العام هو أنه إرهابي له ارتباط بمختطفي الزوجين تيفينو . في الواقع ، في سنة 2000 ، اعترف القاضي لونوارLenoir أن الشرطة قامت بتزوير حجج الإثبات ، وأنه قد تم وضع تلك الوثائق عند موسى كراوش حتى لا يفقد باسكوا مكانته ، وحتى يقال بأنه من بين الثمانين شخصا ، الذين تم اعتقالهم ، يوجد على الأقل ثلاثة من المحتمل أن يكون لهم ارتباط بالإرهابيين الجزائريين . وبالفعل لم يفقه الرأي العام شيئا مما جرى! وساد الاعتقاد بأنه تم اعتقال ثمانين من الإرهابيين . وتمكن باسكوا وماركياني من تلبية طلب أصدقائهم بالجزائر العاصمة .

لقد تم إطلاق سراح الزوجين تيفينو ، غير أنهما لم يدركا في الحين ما وقع لهما . فقد أدركا أن اختطافهما يتضمن الكثير من

الأمور المستبعدة . وعندما تمت ملاقاتهما بعد مرور عشر سنوات ، وعندما استحضرا تفاصيل ما حدث ، تبيّن لهما أن الأمر غير واضح بما يكفي . وكان الأمر واضحا ، سيما أن ماركياني لم يعد يُجادل في ذلك . وقد فسر أنه طلب من السلطات الجزائرية ، عندما كانت تقوم بالإعداد لذلك الاختطاف ، أن العملية لا يجب أن تُسند إلى إسلاميين متعاونين خوفا من الانزلاق ، وأنه لأسباب أمنية يجب أن يُكلف بالعملية أشخاص من المخابرات الجزائرية الذين هم أكثر جدية . عثرنا على الزوجين تيفينو وأيضا على صهرهما الذي كان آنذاك يعمل بمصلحة الأمن بقنصلية فرنسا بالجزائر العاصمة ، وكان مغرما ببنتهما آنذاك . وبصفته عاملا في الأمن ، كان يلتقي بعدد من الأشخاص من الدست DST الفرنسية بالجزائر العاصمة . وفسر لنا أنه غداة الاختطاف كان جزء مهم من مصالح السفارة يعلم بأن الأمر يتعلق بمناورة قامت بها المخابرات الجزائرية بمباركة من باريس .

وما يرويه صهر الزوجين تيفينو هو أنه في صبيحة الاختطاف ، على الساعة السادسة وخمسين دقيقة ، أمام العمارة التي يقطنون بها كانت المخابرات الجزائرية تقوم بذلك الاختطاف تحت غطاء الإسلاميين كما كان يوجد أيضا عناصر من DST الفرنسية أمام العمارة تراقب وتُشرف (على العملية) لتتأكد من أن الأمور تجري على ما يرام . تلك هي عمليات باسكوا وماركياني . ولقد عاثا فسادا كبيرا خلال تلك السنوات ، ويبدو ، أنهما يعيثا فسادا أقل خلال المرحلة الأخيرة . . .

العمل من أجل العدالة والحقيقة

محاربة الإفلات من العقاب، حالة المغرب نموذجا

محمد الصبار[20]

شهد المغرب منذ حصوله على الاستقلال السياسي سنة 1956، وعلى غرار بلدان أخرى ذات أنظمة استبدادية وتعسفية، العديد من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وقد تنوعت واختلفت أصناف تلك الانتهاكات وشملت على الخصوص:

- الاختفاء القسري؛
- الاعتقال التعسفي؛
- الإعدامات بدون محاكمة وخارج القانون؛
- التعذيب المفضي إلى الموت أو إلى عاهات مستديمة؛
- المنفى القسري أو الاختياري لأسباب سياسية أو للإفلات من الاضطهاد؛
- المحاكمات السياسية الجائرة؛
- المحاصرة ونزع الممتلكات وحجزها.

استهدفت تلك الانتهاكات الجسيمة، وشملت في نفس الوقت، الأفراد والجماعات ومناطق معينة. وكانت غالبا ما تستهدف أساسا المعارضين السياسيين للنظام.

20 - رئيس المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف

واليوم ، وحسب تقديرات الحركة الحقوقية المغربية ، واعتبارا للمعطيات التي تتوفر عليها عدة منظمات حقوقية دولية ، فإن الحصيلة هي التالية :

- عدد كبير من المختطفين مجهولي المصير ؛
- أكثر من خمسين ألف ضحية مباشرة تعرضت للتعذيب والاعتقال التعسفي أو الاختفاء القسري ، أو اضطرت إلى اللجوء إلى المنفي أو صدرت في حقها أحكام جائرة خلال محاكمات غير عادلة .

خلال أربعة عقود كانت تلك الانتهاكات دائمة ومسترسلة وممنهجة . وكانت تشكل بحق نمطا وأسلوبا دائمين للممارسات القمعية للدولة المغربية .

دفعت النضالات المتتالية والمتصاعدة للحركة الحقوقية والقوى الديمقراطية وضراوة مقاومة الضحايا وعائلاتهم ببلادنا ، من جهة ، ودعم المدافعين عن حقوق الإنسان عبر العالم من جهة أخرى ، الدولةَ المغربية إلى الإعلان عن رغبتها في تجاوز مخلفات الماضي الأليم الذي عانى منه الشعب المغربي ، ورفعت الدولة شعار «طي صفحة الماضي» .

لكن هذه الإرادة لم تتم ترجمتها في الواقع ، من خلال اعتماد مقاربة كفيلة بأن تُفضي إلى حل عادل ، منصف وشمولي لانتهاكات الماضي ؛ بل عمدت الدولة ، على العكس من ذلك ، إلى إعمال

مقاربة اختزالية . وترتبت عن ذلك أزمة حقيقية فيما يخص ملف معالجة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان تجسدت ، بل وعرفت ذروتها ، على إثر التوصية سيئة الذكر والعبثية الصادرة عن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في أبريل من سنة 1999 . وهي التوصية التي التمست العفو للضحايا والجلادين ووضعت الطرفين على قدم المساواة .

هكذا ضربت تلك التوصية بعرض الحائط إرادة وتطلعات الضحايا وحركة حقوق الإنسان . ولم يفت هؤلاء التعبير عن امتعاضهم ومعارضتهم الشديدة للمقاربة التي تنهجها الدولة ، والتي تتجاهل الحقيقة والكشف عن مصير المختطفين وتسليم رفات المختفين قسرا الذين وافتهم المنية ، ومتابعة المسئولين عن الانتهاكات الجسيمة الماضية ، وأيضا اتخاذ الإجراءات الضرورية التي من شأنها الحيلولة دون تكرار مآسي الماضي .

لقد استطاعت الحركة المغربية لحقوق الإنسان وحركة الضحايا ، ممثلة في المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف ، أن تُفشل مقاربة الدولة هذه ومقاربة اللجنة المستقلة للتحكيم أيضا . وهكذا اضطرت الدولة إلى أخذ المطالب التي بلورتها وطرحتها المناظرة الوطنية حول الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بعين الاعتبار وتلبية بعض تطلعات الضحايا ، حتى وإن جزئيا وبطريقتها الفوقية المعهودة ؛ وذلك من خلال إحداث هيئة جديدة من أجل معالجة ملف الانتهاكات

الجسيمة لحقوق الإنسان ، وجاء ميلاد الهيئة الجديدة التي أطلق عليها اسم هيئة الإنصاف والمصالحة .

ومثلت هذه الهيئة صيغة تُلبي بطريقة جزئية وجد محدودة مطالب الحركة الحقوقية والضحايا . وقد أحدثت الهيئة بناء على توصية صادرة عن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في حُلته الجديدة ، وأُسند للهيئة القيام بالمهام التالية على وجه الخصوص :

- الكشف عن مصير المختفين ؛
- القيام بالأبحاث والتحريات الضرورية فيما يخص حالات الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي ؛
- تحليل السياقات التاريخية والسياسية بارتباط مع أعمال العنف والصراع السياسي ؛
- التعويض المادي للضحايا على نفس الأسس التحكيمية للجنة المستقلة للتحكيم ؛
- رفع توصيات فيما يخص جبر الأضرار والتأهيل الجسدي والسيكولوجي للضحايا ، وإعادة إدماجهم اجتماعيا ؛
- رفع توصيات تتعلق بحفظ الذاكرة ؛
- رفع توصيات فيما يخص المسئوليات المؤسساتية ؛
- إعداد تقرير نهائي يتضمن خلاصات الأبحاث والتحريات التي تمت والتوصيات المقترحة من أجل القطع مع انتهاكات الماضي .

وبغض النظر عن الملاحظات والتحفظات والانتقادات التي

عبرت عنها الحركة الحقوقية وحركة الضحايا في حينها بخصوص هذه الصيغة الجديدة التي اعتمدتها الدولة المغربية لمعالجة ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ببلادنا، لا بد من الإشارة، بل والتأكيد، على أن هيئة الإنصاف والمصالحة ليس لها الحق ولا الصلاحية - بموجب مقتضيات الظهير المحدث لها - في الإشارة إلى الأسماء والمسئولين عن تلك الانتهاكات، كما أنه لا يحق لها - قانونا - تحديد المسئوليات الفردية .

المناظرة الوطنية حول الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بالمغرب

بمبادرة من الجمعية المغربية لحقوق الإنسان والمنظمة المغربية لحقوق الإنسان والمنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف انعقدت المناظرة الوطنية حول الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بالمغرب في شهر نوفمبر من سنة 2001 بمدينة الرباط . وشكلت المناظرة أهم حدث تميّزت به سنة 2001 في مجال حقوق الإنسان . فقد شارك فيها بالفعل فاعلون من عالم السياسة والنقابات والثقافة والحركة النسائية وحركة حقوق الإنسان، بالإضافة إلى عدة شخصيات بارزة وممثلين رسميين ومجموعات الضحايا ووسائل الإعلام والأطباء، وتمخضت عن المناظرة مجموعة من التوصيات المتعلقة بالميادين التالية :

الإصلاحات المؤسساتية والإجراءات التشريعية والإدارية والبيداغوجية :

- لجنة الحقيقة ؛
- المطالب ذات الأولوية والإجراءات الاستعجالية ؛
- التعويض وجبر الأضرار والتأهيل والاسترداد وحفظ الذاكرة ؛
- التربية على حقوق الإنسان ؛
- مسئولية الدولة ومتابعة المسئولين .

أثارت مسألة تحديد المسئوليات الجنائية لمرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان جدلا كبيرا وخلافات مهمة بين المشاركين في المناظرة . ولئن كانت هذه الأخيرة قد اختتمت أشغالها بالمصادقة على كافة توصياتها فإن مسألة تحديد المسئوليات ومتابعة المسئولين عن الانتهاكات كانت موضوع توصية تعكس تلك الخلافات . ذلك أن المناظرة أوصت الجهات الداعية إلى صياغة تقرير تركيبي يتضمن كافة الآراء المعبر عنها أثناء النقاشات (. . .) في ورشة مسئولية الدولة ومسألة المتابعة القضائية للمسئولين .

(. . .) وأوصت لجنة المتابعة المنبثقة عن المناظرة بتنظيم حوار وطني حول موضوع المساءلة تساهم فيه المكونات التي شاركت في المناظرة والأطراف التي تجاوبت مع توصياتها ونتائجها وكافة الجهات المعنية (. . .) وأوصت لجنة المتابعة بالتقيد بالأهداف الخمسة الواردة في وثيقة "الجهات الداعية" .

مسألة المتابعة القضائية للمسئولين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بالمغرب خلال المناظرة

مقاربة المنظمة المغربية لحقوق الإنسان :

لئن كانت المقاربة لا تعتمد في مرجعياتها وأهدافها مسألة المتابعة الجنائية لمرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ، فإن ذلك لا يعني البتة أن المنظمة من المدافعين عن الإفلات من العقاب .

ذلك أن المنظمة تعتبر أن الاعتراف الضمني للدولة بالمسئولية وتقديم الاعتذار العلني والرسمي ، والإقالة التدريجية وغير المباشرة للمسئولين عن الانتهاكات ، أو إعفاؤهم من مهامهم وتنحيتهم من خلال تنظيم انتخابات حرة ونزيهة كلها أعمال تشكل ، إلى حد ما ، شكلا من المتابعة القضائية .

والمنظمة ، التي لا تبدي الكثير من الحماس إزاء المتابعة القضائية للمسئولين عن الانتهاكات ، تستند في موقفها إلى الدروس التي تستخلصها من التجارب الوطنية عبر العالم . وعلى ضوء تلك التجارب ، تخلص المنظمة إلى وجود تناقضات سياسية مهمة ، بل وإلى وجود اعتبارات تاريخية من جهة واعتبارات قانونية وإنسانية وأيضا حقوق إنسانية من جهة أخرى . وتستنتج المنظمة من كل هذا أن البشرية ، خلال أزيد من نصف قرن ، لم تعمد إلى تطبيق مبدأ محاربة الإفلات من العقاب بكل عناصره وشروطه ونتائجه .

تعتبر المنظمة ، عند وصفها للظرفية السياسة العامة بالمغرب حاليا ، أن الانتقال الديمقراطي بالمغرب لا يعكس تفاوضا استراتيجيا عاما كما كان الشأن في حالة جنوب إفريقيا ، ولا يُنظَّم بموجب

صناديق الاقتراع التي عكست وجود تيار ديمقراطي واسع كما كانت الحال بالشيلي وبمناطق أخرى من العالم . والواقع ، حسب المنظمة ، أن الوضعية التي يجري فيها التغيير بالمغرب هي وضعية هشة . وعلى أية حال ، عندما يتعلق الأمر بقضية تكتسي هذه الأهمية ، لا داعي للارتجال والتسرع بل ينبغي ، على العكس من ذلك ، تنظيم حوار واسع ونقاش معمق مع جميع مكونات المعسكر التقدمي بالمغرب قبل الإقدام على أية خطوة بشأن مسألة الإفلات من العقاب .

مقاربة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان :

تُشكل المتابعة القضائية للمسئولين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان أحد المطالب المركزية للجمعية التي تعتبر أن القبول بالإفلات من العقاب هو رفض ضمني لدولة القانون . فمقاربة الجمعية تولي أهمية حيوية لمسالة المتابعة القضائية لمرتكبي الانتهاكات . ويرتكز تشبث الجمعية بهذا المطلب على الاعتبارات والمبادئ التالية :

- الدولة العصرية هي دولة تلتزم بمتطلبات احترام حقوق الجماعات والأفراد وحمايتها ؛
- لا يمكن تصور عدم تكرار انتهاكات الماضي ، وبالأحرى تحقيقه ، بدون جزاء المسئولين على تلك الانتهاكات ؛
- تكمن مسئولية الدولة في تطبيق القانون مع جميع النتائج المترتبة على ذلك ، ومع الصرامة التي يقتضيها الأمر حتى تحقق

إعمال مبدإ تساوي جميع المواطنين أمام القانون .

تعتبر الجمعية أن الإفلات من العقاب يتناقض بشكل صارخ مع الترسانة القانونية المغربية ، بدءا بالدستور ووصولا إلى القانون الجنائي . فالإفلات من العقاب ضرب من ضروب خرق القوانين الجاري بها العمل في المغرب .

وفضلا عن ذلك ، فإن الالتزامات الدستورية والسياسية للدولة المغربية تفرض عليها عدم اللجوء إلى الاستثناء في مجال تطبيق القانون بكيفية منهجية ودالة فيما يخص الجرائم التي ترتكب تحت غطاء الدولة وباسمها ، وعندما يتعلق الأمر بمرتكبي تلك الجرائم .

مقاربة المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف :

سبق للمنتدى أن أعد وثيقة تحمل اسم «وثيقة الحقيقة» ، وقد تناولت القضايا التالية :

- الكشف عن الحقيقة ؛
- لجنة الحقيقة : تكوينها واختصاصاتها وصلاحياتها .

عبر المنتدى في تلك الوثيقة بوضوح على موقفه بشأن المتابعة القضائية لمرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان . ويعتبر المنتدى أن هذه المهمة من اختصاص الهيئة الوطنية المستقلة للحقيقة وفقا لتصوره لها .

والواقع أن هذه الهيئة - وفقا لذلك التصور - لا يُمكن اعتبار "هيئة الإنصاف والمصالحة" مماثلة لها سواء من حيث نمط تأسيسها ومرجعياتها واختصاصاتها أو صلاحياتها، وكذا وظائفها ومهامها. وبالفعل، تتمثل مهمة هذه الهيئة في تحديد المسئوليات الفردية و/ أو الجماعية على أساس نتائج التقصي والتحقيقات التي تقوم بها هيئة الحقيقة باعتبارها هيئة شبه قضائية من جهة؛ وأيضا صياغة التوصيات المتعلقة بالمتابعة القضائية للمسئولين الذين تبث تورطهم في اقتراف الانتهاكات من جهة أخرى. وهي توصيات تُرفع إلى الجهة التي أحدثت الهيئة (برلمان، حكومة . . .) لكي تقرر تلك الجهة فيما يتعين القيام به، وهي تُعرض كذلك على من يتوفرون على صلاحية النظر فيها من جهة أخرى.

يرتكز أساس اعتماد المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف لمبدأ المتابعة القضائية للمسئولين المتورطين في انتهاكات الماضي على الاعتبارات التالية:

- تُمكن متابعة المسئولين السابقين بإقرار نظام أخلاقي جديد؛
- يتطلب ضمان التغيير الديمقراطي في ظروف هشة، عزل مرتكبي الانتهاكات من وظائفهم في تدبير الشأن العام؛
- تُشكل متابعة المسئولين المتورطين في الانتهاكات واجبا أخلاقيا تجاه الضحايا؛
- يمثل الإفلات من العقاب عاملا أساسيا سمح بتكرار الانتهاكات

الجسيمة لحقوق الإنسان وتواترها ؛

• ومن شأن المتابعة الجنائية أن تُصبح متراسا حقيقيا في وجه تكرار الانتهاكات وعودتها ودوامها .

المواقف المعبر عنها بشأن مسألة المتابعة القضائية لمرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان

من البديهي أن للاختلافات بين المناضلين الحقوقيين المغاربة ، في موضوع تحديد المسئوليات الفردية والمتابعة القضائية لمرتكبي الانتهاكات ، امتدادات على مستوى الأحزاب السياسية بالمغرب .

وبالفعل ، فإن الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان المغربي تميل إلى العفو الضمني على المسئولين عن الانتهاكات وعدم متابعتهم ؛ في حين أن الأحزاب والتيارات السياسية التي ليس لها تمثيل برلماني منقسمة هي نفسها بشأن هذه القضية . ذلك أن الأحزاب ذات التوجه اليساري تدعو إلى المتابعة القضائية للمسئولين عن الانتهاكات ، في حين تميل التيارات الإسلامية إلى الصفح أو العفو اعتمادا على مرجعيتها الدينية التي توصي بالتسامح والمغفرة .

من الأكيد ، من جهة أخرى ، أن مسألة الماضي تُطرح في بلدنا في سياق خاص ومختلف عن السياقات التي ميّزت البلدان الأخرى . ففي أمريكا اللاتينية تزامن طرح هذه القضية مع التحولات والانتقال الديمقراطي والعدالة الانتقالية التي عاشتها تلك البلدان في الوقت الذي برزت فيه قوى اجتماعية جديدة مع انهيار الأنظمة العسكرية

الفاشية والديكتاتورية . أما في جنوب إفريقيا فقد كانت هذه القضية مطروحة في جدول الأعمال مع نهاية نظام الأبارتايد العنصري . في حين جاء طرح هذه القضية ، في بلدان أخرى ، على إثر حروب أهلية دموية انتهت بإبرام اتفاقيات سلام بين الأطراف المتناحرة ، وهي اتفاقيات تتضمن توصيات بجبر أضرار الماضي والكشف عن الحقيقة وإعادة الاعتبار للضحايا والمصالحة الوطنية الخ . . .

والحال أن التجربة المغربية تشكل حالة فريدة من نوعها . ذلك أننا نناضل في المغرب من أجل إغلاق ملف الانتهاكات الجسيمة الماضية على أسس سليمة ومعيارية ومنصفة ؛ لكن معركتنا تدور في إطار نفس النظام ونفس النسق الدستوري ونفس النظام السياسي الذي اقترفت في ظله الانتهاكات ، وفي الغالب مع نفس الأشخاص المتورطين ، بشكل مباشر أو غير مباشر ، في انتهاكات الماضي . ذلك هو ما يميّز «التجربة المغربية» ويجعلها متفردة ، وذلك هو أيضا أصل ومصدر تعقيد وصعوبة مهمة الديمقراطيين الذين يقاومون الإفلات من العقاب بالمغرب باعتباره قضية لا تهم الماضي بقدر ما تخص حاضر بلدنا ومستقبل تطوره الديمقراطي .

المهدي بن بركة، أو ضمير الوطن

مَحمّد عوّاد[21]

في هذا اليوم الذي نستحضر فيه ذكرى فقيدنا المهدي بن برْكة، لا أستطيع أن أستحضر ذكرى الرّاحل العزيز إلاّ بكثير من التّأثّر؛ ذكرى رفيق الطّريق ورفيق الكفاح، وذكرى الصّديق النّصوح والمُرشد والمُشير. إنّه المهدي بن برْكة الذي ربطتني وإيّاه العِشرة والعمل المُشترك اليومي طوال سبعِ عشرة سنة (1946 – 1963) برباط صداقة لا تنفِصم عُراه. ولا شكّ، أيّها الأصدقاء الأعِزّاء أن شهادة كهذه عن رجل غنيّ الشخصية، شديد الجاذبية متعدّد المواهب، يصعب أن تُؤدَى كما ينبغي لها في زحمة اللّحظات المعدودة المُتاحة في هذا المقام.

هل أتحدّث عن التلميذ النّابغة الذي بزّ أقرانه في الدّراسة؟ أم عن رَجُل الثّقافة الذي جمع تماسُك المنطق وإيجابية النّقد اللذين يطبعان أهل العِلم بعمق التّفكير ودقّة التّحليل اللّذين يميّزان ذوي العقول النفاذة؟ أم أنّني سأستحضر ذا الثّقافة الواسعة الذي شَهد شارل أندري جوليان Charles André Julien أنه «كان قادراً على الانتقال من إحدى تداعيات جون سيباستيان باخ J. –S. Bach الموسيقية إلى إحدى كونشيرطوات موزارتِ Mozart، ومن جدال عن هيغل Hegel

21 – مساعد سابق للمهدي بن بركة .

أو سارتر Sartre إلى شأن فلسفي أو سياسي آخر»[22]؟

أم تراني أستحضر المناضل الذي لا يكلّ ولا يملّ ، الذي ندر نفسه لمُثله العليا وتفانى أيّما تفانٍ في خدمة قضيّة الوطن؟ أم أنّني سأذكّر بالرّجل الذي لم يضعف أمام الإغراء أو يتساهلْ قَطّ مع ضميره ، والذي امتاز بكونه لم يقبل أبداً أن يُساوم ، فصار بذلك هدفاً مُختاراً لكلّ قوى القهر والاستبداد؟

أمْ أنّ عليّ أن أتحدث عن رجل التّنظيم والحركة المُتيقّظ الدّائب النّشاط المُبادر دَوماً ، الذي كان المَارشال جوان JUIN ، أشدّ المقيمين العامّين رجعيّة ، يرى فيه «رَجُـلاً عظيم الخطر»[23] و«أوّل الخصوم» و«مُولّد طاقة المغرب» (Dynamo du Maroc)[24] .

أم أنّني ، أخيراً ، سأُذكّر بالمُصلح والمُربّي الجرّيء والمُجدّد وبرجل الشّعب الذي كان ، بما وُهب من هيبة وإيمان وقدرة على الإقناع والتّواصل مع النّاس ، يُلهب مشاعر الجماهير ويفجّر طاقاتها وحماسها ، وكأنّه يبلغ بها مبلغ الإشراق الصّوفي .

لقد كان المهدي بن برْكة في حقيقة الأمر كُلاً من هذا وذاك . كان رجل فكر وعلم وعمل . كان إنسانيّ النّزعة منشغلا بِرُقيّ الشعوب

22 - Charles André JULIEN، Le Maroc face aux impérialismes، éditions Jeune Afrique، Paris، 1978، p. 196.

23 - Claude PAILLAT، Vingt ans qui déchirèrent la France ؛ tome I: Le Guêpier، R. Laffont éd.، 1969، p. 492.

24 - J. و S. LACOUTURE، Le Maroc à l'épreuve، éditions du Seuil، Paris، 1959، p. 149.

المُستضعفة . وكان روحَ حزب الاستقلال وضمير الحركة الوطنية المغربية .

كان لي أوّل لقاء مع المهدي بن بركة عندما كنت صبيّاً ، عامَ 1934 . كان عمري وقتَها تسع سنوات ، وكُنت أصحب والدي إلى اجتماعات كانت تُعقد كلّ جُمعة في مقرّ جمعية ثقافية بمدينة سلا . فعندما أصدر الاستعمار الفرنسي الظّهير البربري ، الذي اعتُبر خطراً على هُوية الأمّة ووحدتها ، أُنشِئت هذه الجمعية في سلا كما أنشئت مثيلات لها في مدن أخرى من المغرب لتُحافظ على الوعي السّياسي وعلى الاهتمام المُتواصل بالثّقافة العربية الإسلامية في صفوف الشّباب . وانْبَرى يافعٌ في الرّابعة عشرة لِيَشُدّ أسماع الحاضرين إلى بلاغته وجزالة منطقه وقوة إقناعه . كان المهدي بن برْكة يُجادل بفصاحة تنمّ عن الخطيب المُفَوّه الذي سيصيره ذاك الفتى .

هذا النّبوغ وذاك الذّكاء الفائق هو ما تشهد بهما شهادةً بليغةً من سجلاّتُ ثانويّة مولاي يوسف وثانوية كورو Gouraud بالرّباط ، اللتين قطع فيهما المهدي مساره الدّراسي . وهذه قائمة الفائزين بالجوائز من القسم الأول [25] في إعدادية مولاي يوسف عام 1938 ، كما نشرتها مجلّة المغرب في ديسمبر من سنة 1998 .

25- ربّما كان مُعادلاً للسنة الرّابعة بعد المرحلة الابتدائية . (إشارة من التّرجمان) .

جائزة الامتياز	المهدي بن برْكة
جائزة لوحة الشرف	المهدي بن برْكة
جائزة اللغة الفرنسية ، تفسير النّصوص	المهدي بن برْكة
جائزة اللغة الفرنسية ، الإنشاء	المهدي بن برْكة
الجائزة الأولى للتّرجمة	المهدي بن برْكة
جائزة الرّياضيّات	المهدي بن برْكة
جائزة التّاريخ	المهدي بن برْكة
جائزة الجغرافية	المهدي بن برْكة
جائزة العلوم	المهدي بن برْكة
الجائزة الأولى للّغة العربية ، تفسير النّصوص	المهدي بن برْكة
الجائزة الأولى للأدب العربي	المهدي بن برْكة
الجائزة الأولى للّغة العربيّة ، الإنشاء	المهدي بن برْكة
الجائزة الأولى للتّربيّة الدّينيّة	المهدي بن برْكة
جائزة الاستحقاق للغة الإنجليزية	المهدي بن برْكة
جائزة الاستحقاق الثّانية للتّربيّة الرّياضيّة	المهدي بن برْكة

وطوال المدّة التي قضاها في التّعليم الثّانوي ، والتي توّجها نَيْلُه للباكلوريا مع تنويه خاصّ من لجنة التّحكيم وباقة من الجوائز ، لم يفتر المهدي عن النّشاط والاستطلاع في كلّ مجال ، فنشرت رسالة المغرب مقالات علمية بإمضائه ، منها دراسة عن الصِّفْر . وقد عرض على مدير الثّانوية مشروعاً لإصلاح برامج التّعليم ، وقام بتحريك

النشاطات الثّقافية في الثانوية فاقتبس أعمالاً مسرحية ذات منحى اجتماعي وسياسي وعرَضها .

أمارات النّبوغ وعلامات الرّوح النّضالية المُبكرة لهذا الفتى العبقري النّادر المثال لم تفُتْ أساتذتَه ، وهذا ما يتجلّى مّما كتبه صحفيّ من Life سنة 1959 «كان أساتذته ينوّهون به على هذا المّنوال : «الأوّل في صفه ، يتردّد على الوطنيّين ، ينبغي أن يُراقب» .

والواقع أن المهدي سينخرط في النّضال منذ عام 1937 ، تاريخ انشقاق لجنة العمل الوطني وإنشاء الحزب الوطني ، والذي سيكون المهدي أنذاك ، ولم يتجاوز السابعة عشرة من عمره ، أصغر أعضائه سِنّاً . وهو الّذي كان وراء انضمام عدّة مُثقّفين من الشّبّان (عبد الرّحيم بوعبيد أو علي يعتة ، مثلاً) إلى الحزب الجديد . وهو الّذي كان يُدير الاجتماعات السّرّيّة ويُجنّد الطّاقات لإصدار بَيان للمطالبة بالاستقلال .

وللإعداد لهذا الحدث الجلَل في تاريخ المغرب ، بيان المطالبة بالاستقلال ، والذي سَيَنْشأ عنه حزب الاستقلال ، سيبذل المهدي بن برْكة جهده دون كلل أو ملل ، وسيكون من أصغر الموقعين عليه سنّاً ، وسيكون ضمن أحد الوفود الأربعة التي ستعرضه يوم 11 يناير على أنظار كلّ من السّلطان وسلطات الحماية وممّثلي الهيئات الدّبلوماسية .

هذا الانخراط الكامل في أعمال توعية الجماهير وتجنيد الطّاقات

الحيّة للأُمّة جعلت من المهدي في نظر سلطات الحماية مُشْعِلَ فِتَن ومُحرّضاً خطيراً على العصيان ينبغي رَدْعُه وكَبْح جماحه .

هكذا أوقِف المهدي واعتُقِل في سِجن العْلو بالرّباط يوم 29 يناير 1944 ولم يبرحه إلاّ في مارس من سنة 1945 .

وما إن أُطلق سراحه حتى عاد ليحمل أعباء حزب الاستقلال ويسهر على تنظيمه . ذلك أن القمع الذي تلا تأسيس هذا الحزب والزّجّ بزعمائه في السّجن شهوراً طوالاً حرَمه عند نشأته من تنظيمٍ كفيل بنجاعته وحسن تدبير أموره .

من 1945 إلى 1951 ، أي الزّمن الواقع بين فترتي الاعتقال ، قام المهدي رُفقة فريق من المناضلين برسم الأهداف الثّلاثة التّاليّة :

1 . إرساء دعائم الحِزب - الذي ظلّ بفِعل القمع في حالة جَنينية - وإعطاؤه هيكل تنظيم هرمي ومُتدرّج ؛

2 . إنشاء أدواتِ إعلام تكون لِسانَ حال الحزب ومُعبّرا عن طُموحاته وغاياته وَأطروحاته ومواقفه .

هكذا أحدثت كلّ من النّشرة الدّاخلية والعَلَم ، باللغة العربية ، ورأي الشّعب والاستقلال ، باللغة الفرنسية .

كانت النّشرة الدّاخلية دورية أسبوعية لتوعية الشّعب وتربيته من جهة ، وأداة تواصل بين قاعدة الحزب وقادته من جهة أخرى . وكانت مقالاتُها الافتتاحيةُ كلَّ أسبوع مَحلّ حوار بنّاء وتبادل آراء يُطلَب فيه ، حسب توجيهات المهدي ، من كلّ واحد أن يعرض آراءه واقتراحاته

وانتقاداته بكلّ حرّيّة . وقد صدرت النّشرة من 1945 إلى 1956 وكانت عامل توعية لمُناضلي الحزب .

وكانت العَلَم جريدةً يومية من تأسيس المهدي بن برْكة وصُنعه ، صدر عددها الأوّل يوم 11 شتنبر 1946 ، وأريد لها أن تُدافع عن أطروحات الحزب وترفع أعْلام مطالبه عالياً .

أخيراً ، ولِكَيْ يتحقّق التّواصُل مع قُرّاء الفرنسية ، ورغبة في التّقارب مع الجالية الفرنسية التي كان يفصلها عن أهل المغرب خندق عميق من سوء التّفاهم والأفكار المُسبّقة ، حرص المهدي عامَ 1947 على إحداث أسبوعية L'Opinion du Peuple ، ثمّ أشرف سنة 1956 على إدارة الاستقلال ، التي منعتها منذ 1952 سلطات الحماية .

3- كان الهدف الثالث هو إنشاء «مكتب التّوثيق والإعلام والأرشيف» ، الذي كان عليه أن يُخبر الرّأي العامّ الوطني والدّولي عمّا يجدّ في قضيّة المغرب . فقد كان المهدي يقول : « حزب بلا وثائق أو أرشيفات حزب بلا ذاكرة ويمكن أن ينمحي من الذّاكرة » .

هكذا قام المهدي ، طوال ما يناهز العقدين من الزّمن ، أي من 1946 إلى 1963 ، بتكوين مجموعة وثائق فريدة من نوعها تضمّ على وجه الخصوص ما يلي :

- تاريخاً للحماية وللحركة الوطنيّة المغربية ؛
- تاريخاً لحزب الاستقلال يَشمل نشاطاته ومواقفه ودراساته ومنشوراته ؛

• دراسات وتحليلات عديدة عن حركات تحرّر العالم الثالث (أي إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاّتينية) .

كما قام بتجميع وثائق كثيرة عن الأحزاب السيّاسية والنّقابات الفرنسية ومواقفها من قضية المغرب . وعلى هذا الأساس كلّفني بتكوين ملفّ عن كلّ حزب وعن كلّ نقابة ، من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار ، وإجراء دراسة مقارنة للمُقرّرات الّتي تهمّ المغرب والصّادرة عن كلّ مؤتمر من مؤتمراتها . وبهذا كان استجلاء مدى تطور المواقف أو تقهقرها أو بقائها على حالها أمراً مُمكناً .

وإنّه لمن المؤسف أن يكون اليوم هذا التّوثيق المتكامل الفريد لفترة حاسمة من تاريخنا قد اندثر ، ليتم بذلك حرمان أجيال من الباحثين من مَنجم للمعلومات والشهادات الحيّة عن ماض صنع حاضرهم ومن حقائق صار جلّها محلّ تغييب ونسيان .

كان العقد الرّابع من القرن الماضي فترة نشاط مكثف للمهدي بن بركة على جبهتي الدّاخل والخارج .

على جبهة الدّاخل ، وما أن صارت للحزب بنيته ونمط اشتغاله حتى انطلق المهدي يجوب البوادي والحواضر لتكوين خلايا الحزب التي سرعان ما انتشرت في ربوع البلاد . وقام بجولات يُحاضر فيها ويُبلّغ الأخبار ، ونظّم مؤتمرات الطلاّب ورحلات الشّبان ، وجعل من مسكن أُسرته المُتواضع مقرّاً للحزب ومركزاً لاجتماعاته السّريّة ، يستقبل وفود الشّبّان المناضلين والأجانب المُلاحظين .

على الصّعيد الخارجي والدّبلوماسي ، وبما أن المهدي واعياً كلّ الوعي بما لأوساط المُثقّفين ورجال السّياسة والنقابات من تأثير على حكوماتهم وعلى الرّأي العامّ الدُّوَلي ، فقد دأب على أن يَبسُط أمامهم أطروحات الحركة الوطنية ومواقفها الأساسية لكسب دعمهم لها أو تعاطفهم معها ومع نضالها لنيل الاستقلال . لهذا لم يكن المهدي يتوانى عن توظيف كلّ الوثائق المتوفرة ، حتّى ما كان منها صادراً عن مصالح الإعلام في إدارة الحماية أو عن مجلس الوزراء ، والذي كان المهدي يهتمّ باجتماعاته اهتماما بالغا ، مُخالفاً في ذلك زعماء الحركة الوطنية الآخرين ، الذين كانوا يُقاطعون المجلس .

هكذا ، وبمناسبة مُقام السّلطان التّاريخي في طنجة ، في أبريل من سنة 1947 ، فتح المهدي بن برْكة في هذه المدينة مكتباً للإعلام والوثائق ليُعرّف الصّحفيّين الأجانب والرّأي العامّ الدُّوَلي بأحوال المغرب السّياسيّة . فعمل على تحرير نشرة تصدر باللّغات العربية والفرنسية والإنجليزية والإسبانية تفضح تعسّفات السّلطات الفرنسية ، وجعل من ذلك المكتب الموجود في مدينة ذات وضع دولي منبراً حُرّاً للدفاع عن قضيّة المغرب .

في السّنة التي تَلَتها ، وفي أكتوبر 1948 بالتّحديد ، عرض المهدي في باريس ، حيث عقدت الأمم المتّحدة ، استثناءً ، جمعها العام السّنوي ، تقريراً عن انتهاك حقوق الإنسان يشجب فيه «سياسة الاضطهاد ومناهضة الدّيمقراطية» التي تفرضها فرنسا على المواطنين

المغاربة ، المواطنين «الذين سُلِبوا حرّياتهم الأساسية ، الفردية منها والعامة (. . .) والتي أعلنتها الثّورة الفرنسية وكرّسها ميثاق الأُمم المُتّحدة» .

لذلك عندما انفجرت أزمة 1951 المشهورة التي واجه فيها السّلطان والوطنيون الجنرال جوان ، كان المهدي بن برْكة من أوائل من تعرّضوا لقسوة الاضطهاد بعد الضربة القوية التي نزلت في شهر فبراير 1951 ، كما كان الوحيد الذي تعرّض لضراوة عقوبة النّفي إلى جنوب المغرب .

في فترة العزلة والتّأمّل اللتين فرضتْهما ظروف الإقامة المُراقبة في تخوم الصّحراء ، من فبراير 1951 إلى أكتوبر 1954 ، تشبّع المهدي بقراءات غزيرة وتأمّلات طويلة . ولأن المهدي كان عارفاً بأمر المُكوث في الأماكن المحدودة المُغلقة مُنذ أن عرف السّجن ، فقد استحضر فيما بعد فوائد تلك المصائب بشيء من الحكمة التي امتزجت بِحسرة الأب والمُربّي :

«تُنمّي العزلة في الإنسان أفضل المزايا ، لكنّ السّجن يُرْدي إلى الحضيض ويَضعُف أمامه أشدّ النّاس مِراساً . لا يُؤسِفني غير أمر واحد : أنّني لم أشهد ولدي يكبر . كانت آرائي في تربية الأولاد كثيرة ، لكن لم يتيسّر لي أن أحيلها أعمالاً» .

وَما أن أطلق سراح المهدي يوم 5 أكتوبر 1954 ، في سياق سياسة التّهدئة التي سنّها ر ، لاكوست R. LACOSTE ، الذي خلف الجنرال

غيوم حتّى عاد إلى نشاطه غداة ذلك اليوم . وقد قال لي مساء يَومِ رجوعه من منفاه وأنا أودّعه : «موعدنا صباحَ غدٍ ، السّاعة الثّامنة» .

منذ تلك اللحظة والمهدي يسعى إلى حلّ أزمة 1954 ، مشاركاً في مشاورات المقيم العام ر ، غرانفال R. Grandval ، وفي محادثات إكس لي بان Aix-les-Bains ، من 22 إلى 26 أغسطس ، حتّى وجدت هذه الأزمة حلّها فيما بعد ، في شهر نوفمبر 1955 برجوع محمد الخامس من المنفى .

عند عودة السّلطان هاته ، يوم 16 نوفمبر 1955 ، برهن المهدي بن بركة على مهارة مشهودة في التنظيم ، إذ تمكّن في وقت قياسي من تنظيم استقبال السّلطان العائد إلى حاضرة مُلكه استقبال الظّافرين ، بعدما حشد لذلك آلاف المناضلين وأشرف بكلّ إتقان على هيئة حفظ النّظام طوال المسافة التي قطعها الموكب من المطار إلى القصر ، فأضفى بذلك على ذلك الحدث حلّة الأحداث الوطنيّة العظمى .

إلاّ أن عهد الاستقلال كان يهيئ للمهدي كثيراً من خيبات الأمل . فالرجعية الجبانة ، وغياب أي مشروعات للديمقراطية والتجديد في الحزب ، وتسابق بعض رفقاء الطريق نحو السلطة والامتيازات ، جعل كل ذلك المهدي فريسة للشّك والقلق ، وهو ما أدّى إلى أزمة 1959 التي انتهت بانشقاق الحزب وإنشاء الاتّحاد الوطني للقوات الشّعبية .

«في عهد الحماية ، كان حزب الاستقلال يضمّ حوالي مائتي ألف مناضل ، مُسيّسين ، مسئولين ومُنضبطين ، وكان القوّة السّياسية

الرئيسة في البلاد - هكذا قال لي المهدي أكثر من مرّة - واليوم ، ولمّا تمْض بضعة شهور على الاستقلال ، صار الحزب ضعيفاً بأعضائه المليون ، وجُلّهم هجروا مبادئهم وخانوا مُثُلَهم انتهازاً للفُرَص وسعياً إلى الوَجاهة والغِنى . أمّا أنا ، وللّه الحمد ، فقد أعرضت عن كلّ النّعم التي عُرِضت عليّ لأكرّس نفسي «حارساً للدّار» . فَلَئِن كان لي أن أفخرَ بصفة حميدة لافتخرت بالقناعة . لقد صار الإثراء اليوم أمراً ميسوراً في المغرب : يكفي أن تحني الرّأس وتمدّ اليد . أمّا أنا فمُتشبّع بحكمتنا الشّعبية التي تقول أن الفم المُمتلئ طعاما لا يستطيع الكلام . أنا حريص على التّعبير عمّا أنوي التّعبير عنه دون قيود وَعلى السير مرفوع الرّأس» .

وفعلاً ، من نونبر 1955 إلى يونيو 1963 ، تاريخ رحيله عن المغرب ، والذي سيصير رحيلاً أبديّاً ، واصل المهدي القيام بدوره كمُناضِل . فكان مُنشغِلاً بإذكاء روح المسئولية في الشّبان وبدفعهم إلى الانخراط في إنجاز المشاريع الاجتماعية والثّقافية : مَحو الأميّة ، حملات التّنظيف في الحواضر والبوادي ، إنشاء ورشات العمل ، حفر الآبار ، شقّ المَسالِك... مشاريع شارك المهدي في أعمالها بنفسه ، وهو رجل العمل والميدان ، ليعطي المثال والقدوة ، مُشِعّاً على من حوله بنشاطه وحماسه وتفاؤله .

هذه هي الصّفات التي سيقف بها على أعمال شقّ طريق الوحدة ، من تطوان إلى كتامة ، بين بلدتين تَفصِلهما ستّون كيلومتراً ، واقعتين

في ما كان يُعتبر في الماضي القريب «منطقة شمالية» و«منطقة جنوبية» ؛ الطّريق التي أنجزت صيفَ 1957 ، بعدما تجنّد لها أحد عشر ألفاً من الشبّان المتطوّعين .

ولم يكن ذلك الإنجاز الذي كانت الوحدة موضوعه ومِحوره ، لأنه كان يعني نهاية الفصل بين منطقتين من المغرب فرضهما من قبلُ نظاما الحماية ، الفرنسية والإسبانية ، لم يكن حدثاً ذا بُعد سياسي كبير وحسب ، بل كان عملية لتمازج جماعات من الشّبّان الذين أتَوْا من شتّى أقاليم البلد وفئاته الاجتماعية ، ألّف بينهم هدف أسمى هو مصلحة الوطن ، واشتركوا كلّ مساء في نشاطات للتّربيّة والتّثقيف ؛ فقد كان لذلك الإنجاز الذي تم غداة الاستقلال ، شحنة رمزية هائلة .

عندما ترأس المهدي بن برْكة المجلسَ الوطني الاستشاري من 1956 إلى 1959 ، سنحت له فرصة آنذاك للدّفاع عن أطروحاته في مجال السّياسة الخارجية والسّياسة الاقتصادية .

لَم يكن ذلك المجلس سوى مجلس للاستشارة ، لم ينتخب الشّعبُ أعضاءَه وإنما عيّنهم الملك ، لكنّ تحلّي أعضائه بالجدّ وروح المسئولية جعله «برلماناً» جديراً بهذا الاسم ، يثابر أعضاؤه على حضور جلساته ، وتتّسم مداولاته والآراء المُعبّر عنها فيه بمستوى وكفاءة عاليين ، حتّى صرنا اليوم نذكره على أنه «الجمعية الوطنية» الوحيدة التي كانت تثير اهتمام الشّعب المغربي وتهتم بمصالحه وتستجيب لتطلّعاته .

هيمنت على مداولات ذلك المجلس قضيتان صدرت في شأنهما توصيّتان :

أولاهما ، في نونبر 1957 عن السياسة الخارجية ، تتبنّى مبدأ عدم التّبعية الذي يشمل استعادة السيادة الوطنية ، مع توحيد التّراب الوطني والجلاء القريب للجيوش الأجنبية . كما أكّدت التّوصيّة على ضرورة استقلال الجزائر في إطار مجموعة إفريقية شمالية اعتبرها المهدي الضّامن الوحيد لتحقيق المغرب العربي الموحّد ؛

وكان القصد من الثانية ، وقد تمّت صياغتها في يناير 1959 ، مواجهة انهيار الفرنك المغربي . وقد دعت إلى صون العملة الوطنية وإلى استقلال البلد اقتصادياً .

كان استقلال الجزائر وتشييد مغرب عربي حرّ ومُتحد شغلاً شاغلاً للمهدي لابدّ هنا من التّنويه به . وقد رأيته طيلة العام 1958 يثير هذه القضية مع كثير من ذوي النفوذ السّياسي في العالم :

في يناير من سنة 1958 في بون ، مع كوف دو ميرفيل Couve De Murville ، سفير فرنسا لدى ألمانيا الفيدرالية آنذاك ، حيث رافقت المهدي في زيارة خاصّة ؛

في فلورنسا ، في أكتوبر من سنة 1958 ، مع أحمد فرنسيس والأستاذ أبو منجل والكاتب عمروش ، أعضاء الوفد الجزائري إلى ندوة بلدان البحر المتوسط ؛

في روما ، بعد ذلك ببضعة أيام ، مع السيد بّيتروني PETRONI ،

الكاتب العام للحزب الاشتراكي الإيطالي ؛

وفي باريس ، أخيراً ، وفي نفس الشّهر ، مع إ . روش E. ROCHE ، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، والرجل ذو النّفوذ الواسع في الحزب الرّاديكالي ، الذي لم يكتَف بالتّداول طويلاً مع المهدي عن قضية الجزائر ، وإنما تدخّل لدى جورج بّومبّيدو G. POMPIDOU ، وكان ساعتَها مدير ديوان الرّئيس ديغول ، ليأخذ له موعداً من هذا الأخير ، حيث دافع المهدي أمام الجنرال في لقاء مطول عن استقلال الجزائر .

تلك كانت ، إذن ، انشغالات المهدي وطنيّاً ومغاربيّاً غداة الاستقلال : انشغالات سياسية ، بلا ريب ، وانشغالات اقتصادية واجتماعية وثقافية كذلك .

الانشغالات السياسية عبرت عنها المطالبة بإقامة دولة الحق التي تدبر أمورها وفق مقتضيات دستور نابع من إرادة الشّعب ؛ والانشغالات الاجتماعية تمثّلت في الاستناد إلى مبادئ المساواة والحرية والعدل والتضامن ؛ والانشغالات الاقتصادية تدعمها فكرة تحقيق الرخاء والاستقلال الاقتصادي والتوزيع المتساوي لثروات الأمّة ؛ والانشغالات الثّقافيّة والتّربوية تضع القِيَم الإنسانية ، من انفتاح وتسامح واحترام لكرامة البشر ، في المقام الأسمى .

تلك هي المبادئ التي سار على هديها نضال المهدي بن برْكة ، وهو نضال كان مداه يتّسع من دائرة الدّفاع عن شعب وأمّة واحدة

إلى النضال العالمي ضدّ كلّ وجوه القهر والاضطهاد . وما لجنة إعداد مؤتمر القارّات الثلاث الذي انعقد في هافانا بكوبا في يناير 1966 و التي كان يرأسها المهدي سوى مثال على المكانة العالمية التي كانت لهذا الرّجل .

اليوم ، وأيادي قتلة المهدي ما زالت طليقة لم تنل أي عقاب ، نستحضر كلّ ما تحمله قَوْلة إميل زولا E. ZOLA التّاريخية وهو يدافع عن قضية دريفوس DREYFUS ونردّدها معه : «لقد شقّت الحقيقة طريقها ، ولا شيء يستطيع الوقوف في وجهها» .[26]

26 – من مقالة صدرت في صحيفة Le Figaro، 25 نونبر 1897 ، عن قرار مراجعة محاكمة دريفوس .

الذاكرة والتاريخ والكتابة
بن بركة أو « استباحة الإنسان » لويس أرچون

جونيفيف شفرولا[27]

عندما اختفى المهدي بن بركة كنت ما أزال طفلة ؛ وعن تلك السنة ، سنة 1965 بقيت عالقة بذاكرتي ذكرى غامضة عن الحملة الانتخابية الرئاسية ، ملصقات انتخابية معلقة أمام باب المدرسة . ولم أدرك دلالة اسم المهدي بن بركة إلا في وقت لاحق بفضل أصدقاء مغاربة ، وعلى نحو غريب ، في رواية للويس أراغون . وقد أثارت في نفسي قراءة الصفحات التي تتحدث عن اختفاء المعارض المغربي واغتياله «واحدا من أعنف الأحاسيس الثقافية العنيفة التي يمكن أن تعتري الإنسان» (ص . 216)[28] . على حد تعبير طيوفيل غوتيي Théophile GAUTIER الذي نقله أراغون حرفيا وهو بصدد الحديث عن الرواية التاريخية سلامبو Salammbô ، التي ألفها غ . فلوبير G. FLAUBERT . فقد يكون الوقع الذي تثيره قراءة نص من النصوص أنفذ تأثيرا من أي استمتاع فني . وتلك كانت حالتي مع رواية «بلانش أو النسيان» Blanche ou l'oubli ؛ التي يدعو قيها أراغون قرّاءه إلى عمل متفرد ينصب على الذاكرة في لعبة أدبية لا يكمن

27 - Geneviève Chovrelat أستاذة مبرزة في الآداب ومؤلفة

28 تقدم كل الإحالات المتعلقة برواية «Blanche ou l'oubli» بين قوسين عند نهاية كل استشهاد . وهي تحيل إلى طبعة غاليمار 1967 .

رهانها في شيء آخر غير حياة البشر ذاتها ؛ حيث كتب قائلا : »أقصد أن كتابي لا يفارقني ، أنه يرغمني على التفكير في ما وراء القراءة ، أن أكون مسائلا لنفسي ومجيبا إياها على الدوام . ففي هذا المنحى تكون الرواية أداة لتغيير الإنسان . وذلك هو الطابع الملازم للروايات الكبرى ، الروايات الحقيقية « (ص . 438) . والمهدي بن بركة » يقض مضاجع «رواية أراغون[29] مثلما » تقض «قضية بن بركة « مضاجع » الجمهورية الخامسة . وبالفعل ، فإن هذا الحضور- الغياب يروي القسوة والألم ،لكنه يذكّر أيضا بأن اختفاء إنسان يطرح قضية الديمقراطية في علاقتها بالحقيقة والعدالة . ولهذا السبب سأقتفي هنا خطى أراغون في الحقبة التي عاش فيها ، في مواجهة الحرب والاستعمار بصفة خاصة ، لأصِل إلى خبايا تداخل النصوص الذي يتراءى فيه المهدي بن بركة ، كوجه من وجوه ما هو دولي ، بين سلامبو و»العاصفة« La Tempête وجريدة الإكسبريس L'Express ؛ وسأختم بالتساؤل حول علاقتنا بالنسيان ، بالتاريخ الذي يسائله أراغون من خلال حديثه عن اغتيال المهدي بن بركة .

أراغون ، الحرب والاستعمار

كان عمْر لويس أراغون ، عندما ولد المهدي بن بركة سنة 1920 ، ثلاثا وعشرين سنة ، شاب يحيا في كنف أسرة يُذكّر معيشها بثقل

29 الإحالات الصريحة إلى المهدي بن بركة أو إلى قضيته عديدة : ص . 108-109 ؛ 159 ، ص . 248-249 ؛ ص . 289 ؛ ص . 292-293 ؛ ص . 299 ؛ ص . 309-310 ؛ ص . 311 ؛ ص . 380 ؛ ص . 515 .

العادات والتقاليد البورجوازية في القرن التاسع عشر . ولد من علاقة غير زوجية ، ولم يعترف والده البيولوجي لويس أندريو الذي كان واليا للشرطة بنسبه له ، فزعمَت والدته أنها أخته وصارت جدته أما له . وقد طُبِعت طفولته بسر العائلة الجاثم هذا كما هو الحال في رواية من الروايات الرديئة على نحو ما كتب بيير ديكس Pierre DAIX في ترجمته للسيرة الذاتية للكاتب : «سر يجب استشفافه وانتزاعه من براثن الأكاذيب أو تشكيله» .[30] ف«الصبي لويس ، نتاج هذه الأسئلة» . . .لم يعرف حقيقة ميلاده إلا في الوقت الذي كان فيه على أهبة الذهاب إلى جبهة القتال سنة 1918 . » أرغَم والدتي على أن تقول لي إنها لم تكن أختا لي ، لأنه لم يتقبل احتمال أن أُقتل وأنا أجهل أني أحمل علامة من علامات فحولته» .[31]

تُقابل غرابة قصته العائلية قصة أخرى مشتركة : خاض أراغون ، مثله مثل شباب جيله ، غمار الحرب العالمية الأولى . وفي سنة 1917 ، التقى كل من بروطون BRETON وأراغون ، وكلاهما كانا طالبين في الطب ، بمستشفى فال- دي- غراس Val-de-Grâce الذي كان جرحى الحرب يُبعثون إليه . وكان هذان الشابان ، اللذان سيصبحان من أبرز وجوه الحركة السّرياليّة في العشرينات ، يعيشان يوميا تلك المذبحة بذلك الموقع الخلفي لجبهة القتال . فالحرب العالمية الأولى مثلت سياق ميلاد السريالية ، وقد أعلن البيان الأول للسريالية ، الذي نشر

30 Pierre Daix 2005 ص . 21 .
31 Ibid ص . 74

سنة 1924 ، بهذا العنوان لا غير ، أن الرهان لم يكن أدبيا وحسب . فإرادة السرياليين في قصم رقبة عقلانية باركت تلك المذبحة تُوَلدت من كل اؤلئك الموتى «الذين تم تخزينهم وترتيبهم إلى جانب بعضهم البعض» ، ذلك «التَرتيب الذي تحفظه مخازن الرُفات الكبرى إلى الأبد» . فكل كلمة من الكلمات التي تتضمنها أشعار أراغون التي تحيل إلى تلك الحقبة تنطق بتلك المذبحة ، وبالجيل الذي أهدر دمه لأغراضٍ مُريبة . وبعد تعيين أراغون طبيبا مساعدا في أبريل من سنة 1918 ، أرسل إلى الجبهة في شهر يونيو ، وهناك شاهد الموت ، بالنسبة للآخرين وبالنسبة له هو ، الذي طمرته الأتربة ثلاث مرات جراء انفجار قذيفتين وقنبلة . وعندما صدرت ، أربعون سنة بعد ذلك ، مجموعته الشعرية المحملة إلى حد بعيد بالترجمة الذاتية التي تحمل عنوان «الرواية التي لم تكتمل» قام الشاعر باستحضار اؤلئك الشباب الذين حصدهم الموت في زهرة العمر » عرسان التراب والموعودون بالآلام» :

لن تعود منها يا من كان يلاحق الصبايا
يا شابا رأيت قلبه يخفق عاريا
عندما مزقتُ قميصك ، وأنت أيضا
لن تعود منها أيها المتمرس بلعبة المانيلا
الذي شطرته قذيفة طولاً إلى شَطْرَين
في المرّة الوحيدةَ التي كانت بيده لَعبة قاضية

وأنت يا موشوم الجسد في اللّفيف الأجنبي
سَتَنْجو وستعمر طويلا بلا وجه وبلا عينين
(. . .)
سلفا صار الحجر يفكّر أين يكتب اسمكم
سلفا أصبحتم مجرد زُخرف في ساحاتنا العمومية
سلفا أصبحت ذكريات غرامياتكم تتلاشى
سلفا لم تعودوا سوى كائنات حلت لترحل مبكرا [32]

لم يُطِق أراغون أبداً تلك الفضيحة النّكراء المتمثلة في التّضحية بجيل كامل من الشباب ، رغم طول العهد بها . فبعد الحرب العالمية الأولى مضى التوسّع الاستعماري في طريقه غير مُكْترِث بأي شيء . وقد كانت إدانة أرَاغون وصحبه من السُّرّياليين لِما حدث إدانة صارمة . وإليكم ما قاله بصدد ذلك لفرانسيس كريميوه Francis Crémieux الذي أنجز معه سلسلة من عشر حوارات ، من نهاية أكتوبر 1963 إلى يناير 1964 . فبعد حديثه عن كتاب لويس دوليك Louis Delluc الذي يحمل عنوان «الحرب ماتت» ، الذي منعته رقابة أبّولينير Apollinaire سنة 1917 ، يشرح أراغون مدى الأثر الذي خلفته في نفسه تلك الحرب الاستعمارية :

قال :« أما بالنسبة لي فإني رفضت تأشيرته الممنوحة للحرب . وعلي أن أعترف أنّي لم أكن أعتقد أنّ الحرب ستعود . فما كنت أظنّ

32 أراغون ، Le Roman inachevé ، ص . 63

أن نوبة جنون كتلك ستتكرّر ، وفي كل الأحوال ألا تصدُر عن بلدي . ومن بين الأشياء التي غيرت منحى حياتي ، كان ذلك بالضبط وقوفي ذات يوم على عودة الحرب في سنوات 24-26 خلال حرب الريف التي كان لها في نفسي أثر يختلف في عمقه عماً خلّفته فيها أحداث أخرى من التّاريخ المعاصر» .

ولا مبالغة في هذا التأكيد ، لأنه في أعقاب هذه الإدانة العامة للحرب الاستعمارية ، التي نُشرت بالمجلة الشيوعية الشهرية Clarté لشهر يوليوز 1925 حدثت القطيعة مع دريو لاروشيل Drieu la Rochelle . وقد كان الكاتبان إلى حدود ذلك التاريخ صديقين حميمين ، صداقة غير واضحة يمتزج فيها التواطؤ الرجولي عند زيارة الماخور بالإعجاب الأدبي .

لست أدري ما هي الذكريات التي احتفظ بها المهدي بن بركة عن حرب الريف . نزر يسير ولا ريب ، فهو كان ما يزال صبيا آنذاك . لكنه قام بتحليل عنف الحرب الاستعمارية . وأقوال أراغون تتجاوب مع تصريحات بن بركة في حوار له مع ريمون جون Raymond Jean سنة 1959 . حيث طلب هذا الأخير مِمّن كان رئيس المجلس الوطني الاستشاري للمغرب ، المكلّف بإرساء أسس مجلس تأسيسي ، طيلة عامين ونصف ، وهو المجلس الذي تم حله سنة 1959 ، أن يعود بالحديث إلى »المغرب العربي ، أرض السلام والتعاون ، المفهوم الذي بلوره زعيم العالم الثالث بمناسبة ندوة انعقدت بفلورنسا سنة 1958 .

[33]» وقد صرح المهدي بن بركة خلال »أحداث الجزائر « ، على نحو ما كان يقال آنذاك ، بقوله : «كل المهام التي تنتظر مسئولي بلدان المغرب العربي الثلاثة ، وهي مهمّات بناء بطبيعتها ، تقتضي السلم شرطا للنجاح» .[34] فالسلم إذن وليس الحرب كان النقطة التي التقى فيها كل من الكاتب والسياسي . وعندما اندلع النزاع المغربي الجزائري في أكتوبر من سنة 1963 بشأن الحدود أدانه المهدي بن بركة واعتبره مكيدة للاستعمار الجديد ، فحكمت عليه المحكمة العسكرية الملكية غيابيا بالموت . . .

لكن ، لنعد إلى لويس أراغون الذي كثيراً ما ولّى وجهه نحو المَشرق (الأوروبي) بعد قطيعته مع المجموعة السريالية وانخراطه في الحزب الشيوعي الفرنسي . لقد صدق بدون نقاش كل أقوال ستالين عن الحرب الباردة وفاء منه للحزب الشيوعي الفرنسي الذي أصبح داعيته الرسمي . ومع ذلك استأنف ، خلال الفترة التي كانت فيها الشعوب المستعمَرة تناضل من أجل الحصول على استقلالها ، معركته السياسية الأولى . ففي عز حرب الجزائر شرع في كتابة ملحمته الغنائية الكبرى مجنون إلزا «Le fou d'Elsa» التي تقود القارئ في غرناطة أبي عبد الله سنة 1492 . ومع «مجنون إلسا» التي نُشرت سنة 1963 فاجأ أراغون الجميع : إنه أبعد ما يكون عن التقليد المادي الذي كان يستهوي رفاقه ، وتيّارُه يجري عكسَ تيّار العديد من مواطنيه

33 بن بركة ، 1965-Ecrits politiques 1957 ص . 118 .
34 Ibid ص . 119 .

الذين يطلعهم على صورة الآخرَ ، صورة الفتى العربي الإنسان الذي يحمل شِعرا وثقافة . فَلازِمَة القطعة الشّهيرة « zadjal d'en mourir Le vrai » (الموت حقّاً زَجلاً) ، التي غنّاها Jean Ferrat ، تختلف اختلافا جذريا عن لازمة الأغنية الاستعمارية : » قولوا لِمَن عَتَبْ / يا سَعدَ من قضى / من فَرْطِ ما أحبّ « [35] ، إنّها أرجوزة تقول بشعرية أكثر «Make Love not War» ، وبنوع من الالتزام الأدبي الذي يقارب رؤية حمّالي الحقائب× ، الذين كانوا يقولون أن ما ينبغي ليس هو أن «نكون في سلام» ، بل أن «نصنع السّلام» .

يؤكد أراغون لفرانسيس كريميوه الذي ساءله كثيرا حول «مجنون إلزا» إن ما استرعى اهتمامه هو تلك » القربى الروحية « بين غنائية مطربي الدّور[36] (troubadours) الأُكْسِتانيين القدامى والشعر العربي الأندلسي ، »التماثل في المضمون« [37] . وقد فاجأ هذا التأويل كريميوه الذي عقب قائلا : » مع ذلك ، فإن ما يبدو لأوّل وهلة هو غلبة الاختلافات على التماثلات» .

أجاب أراغون الذي أسوق حديثه بالحرف : نعم ، بالتأكيد ، إذا ما نحن توقفنا عند مجرد المظهر الخارجي! لكن بالنسبة لي ، أعتقد أنه ليست هناك هوة عميقة بين بني البشر ، فهم يولدون نفس الولادة

35 أراغون ، Le fou d'Elsa ، ص . 423

36 – قد تُقرَأ هذه العبارة «دُور» ، جمع «دار» ، وهو الشّائع ؛ والرّاجح أنّه خطأ . وقد تُقرَأ «دَوْر» (بالدّارجة «دُور») ، وهو شكل شعري وغنائي معروف . ومن الأشكال الشعرية والغنائية القديمة المعروفة في الفرنسية وغيرها من اللغات الأوروبية le rondeau . (المترجم ان) .

37 أراغون ، Entretiens avec Francis Crémieux ص . 13

× يتعلق الأمر بالمناضلين ، خاصة منهم المثقفين الذين كانوا يحملون حقائب لفائدة جبهة التحرير الوطني الجزائرية بفرنسا .

ويموتون نفس الموت في كلّ الأقاليم والأقطار مهما كانت شعوبهم وقبائلهم . وعندما يتألم القلب ، فإنه يتألّم في أي مكان كان ، وفي كلّ مكان يوجد الحبّ كما توجد الكراهية . لكنّ التّغريب (exotisme) الذي ابْتُلينا به ابتلاءً يحجب عنّا تلك المضامين وتلك التماثلات . فالفروق هي فروق في المناظر والمَشاهد ، وإنّه لأمر غريب منّا ، نحن أُناس القرن العشرين ، عندما نُطِلّ مِن هنا ، من فرنسا ، على البلدان المُسلِمة ، أن ننظر إليها بأفكار مسيحية مُبيّتة ، مقتنعين في قَرارة أنفسنا ، حتى وَإن لم نُدرك ذلك ، بتفوّق النّصرانية (أقول هذا حتى عمّن لم يعد منّا ينتسِب إليها) على الإسلام ، ونحن مستعدون في الواقع لاعتبار محمد ، كما فعل مؤلفونا لمدة طويلة ، بمثابة دجال مدع للخوارق ، في حين نتحلى بكافة الاحتياطات الداخلية عندما يتعلق الأمر بالمسيح ، وهو أمر يصدق حتى على من كان منّا يُعلِن شكّه في وجوده التّاريخي . إلاّ أنّ أحداث الخمسينات من هذا القرن جعلتنا... جعلتني ، بتعبير أصحّ ، أخشى أن يكون حِسّ النّقد عندي قد أصابه الخَلل .

حرب الجزائر . . . لكي نفهم هؤلاء الناس ورفضهم لأن يصبحوا فرنسيين كاملي الانتماء أو غير كاملي الانتماء ، لم تكن بعض العموميات ، من قبيل «مائة سنة من الاحتلال» ، شرحا كافيا . وعلى أي فإن الوقوف عند هذا الحد كان يعني الاقتصار على التبسيط والاختزال . وحوادث شمال إفريقيا هي التي حملتني ، ولا ريب ،

على أن أدرك مدى جهلي وانعدام ثقافتي، وإن لم أكن فريداً في حالتي هذه.

ماذا يعرف أي فرنسي من الفرنسيين عن تاريخ مصر أو تونس أو الجزائر أو المغرب أو مالي أو السّودان أو حتى عن تاريخ إسبانيا المُسلِمة؟ ما حدث لي هو أن دخولي إلى ما هو من صميم تلك الرّوح المسلمة التي كانت من قبل غريبة علي، قد تم من بوابة إسبانيا. والراجح أن هذا يرجع إلى كون إسبانيا كانت تجاورني جغرافيا وفكراً، وأن التّاريخ المعاصر كان قد أقام لي صلاتٍ ومد لي جسوراً يَسّرت لي العبور. لاحظوا أنّ السّياسة لم يكن لها دخل في الأمر. إنّه شعور إنساني، نزعة إنسيّة. وإدراكي لعدم معرفتي جعلني لا أطيق أن أبقى كذلك. كان عليّ أن أتعلّم لأعلم.»[38]

لم يلتق قطّ أراغون وبن بركة، لكن كلّ واحد منهُما كان يسعى إلى نفس المثل الأعلى في فضاءات مُختلفة. فلا غرابة إذن أن يلتقيا عند هذه «النزعة الإنسية»، وأن يظهر وجه المهدي بن بركة في رواية Blanche ou l'oubli التي تنسج نهايةُ عام 1965 وبدايةُ 1966 حبكةَ «فعل كتابة يرى ذاته في مرآة ذاته»[39].

38 Ibid., p. 13-14.

39 Jean PEYTARD, 1989, p. 200.

المهدي بن بركة بين فلوبير وشكسبير ومجلة الإكسبريس

السياق الأدبي الذي صدرت فيه رواية Blanche ou l'oubli وتندرج فيه هو تيار الرّواية الجديدة ، حيث «الرّوايات هي موضوع الرّواية» ، كما كتب أراغون في تقديمه لها . فالبطل الرّاوي («السّارد») لُغَويٌّ متعدّد الألسُن عّن له أن يكتب سنة 1965 رواية عَلَّهُ يفهم لماذا هجرته زوجته منذ خمس عشرة سنة . وظاهرة تداخل النّصوص «التناص» أي ، وباقتضاب : تداخل نصّ بآخر ، هي السّمة المُميّزة لكتابة Blanche ou l'oubli ، بل هي لحم الرّواية ودمها . ويُؤوِّل البطل الرّاوي تداخل النّصوص هذا على أنّه » ضَربٌ من التّداعي (التّجاوب) من قَرن لآخر بين آلام بني البشر« (ص . 110) .

كثيرة هي النّصوص التي تتداخل في Blanche ou l'oubli ، إلا أني لن أحتفظ منها إلاّ بما يهمّ حديثي هذا . نصوص Flaubert ، أوّلاً ، لكن لَنْ يتعلّق الأمر برواية «التربية العاطفية» L'Éducation sentimentale رغم استحضارها أربعة عشر مرّة ، بل برواية «سلامبو» Salammbô ، الواردة في موضعين من الرّواية[40] في رواية فلوبير التّاريخية هذه ، رواية «تعجّ بالصّخب» ، كما كتب أراغون ، لا يُعلِن البطل عن ظهور وجه بن برّكة القتيل ، وإنما يحملنا كذلك على رؤية عُنف مُعاصر . فمَن قرأ Salammbô سيتذكر رواية تاريخية تَقلب العناصر

---

40 Voir le livre de Maryse VASSEVIERE. Aragon romancier intertextuel ou les pas de l'étranger (...).

التّقليدية لجنسها الأدبي . لأنّ فلوبير يضع الحبكة في خلفية الصورة ليصبح الحدث التّاريخي في الصّدارة : ثورة المرتزقة على قرطاجنة وسحقهم على يد المدينة البونيقية . فما يطغى على Salammbô هو جوّ العنف الأهوج الأخرق المتعدّي لكلّ حد ، الذي يُجسّده تكرار مشاهد القتال وتقديم القَرابين من الضّحايا وتقتيل البشر . يطوّع أراغون عمله في هذه الذّكرى فيطلعنا على أرض نائية اسمُها إندونيسيا »حيث ينزف قدر القرن الذي نحياه دما« . إنّه يُراود ذاكرةَ القارئ ليَحمله على مُشاهدة ما يجري هناك في الوقت الذي كانت الصّحف تورد عنه قُصاصات مقتضبة . هكذا ، نجد في الفصل الثّالث من الجزء الثّاني ما يلي » هذا القلب للكلاب « تَرْكيباً لصحيفة لوفيغارو Le Figaro يستعيد »خبرا من جاكرتا بتاريخ 23 دجنبر« عن إندونيسيا ، يشير إلى إعدام مسئولي الحزب الشّيوعي واعتقال 100.000 شخص في مستهل شهر دجنبر . وفي نفس الفصل يحمل البطل الرّاوي لِ Salammbô ، غيفيي Gaiffier ، وهي البطلةَ التي ابتدعها للرّواية وسماها مَرْيَم السّوداء (Marie Noire) على قراءة ما يكتب . فتتداخل في سُمك النص ذكريات مذابح الماضي بالخبر المقتضب عن سحق الشّيوعيين الإندونيسيين ...

كما أن المُقتطفات المأخوذة من سلامبو Salammbô عن تقتيل المُجنّد اللّيبي ماطو ، الشّخصية الرّئيسية في الرّواية ، تُحدث صدى ملموساً عندما تتداخل هذه المقتطفات من سلامبو بقصاصات الصّحف عبر

فصول رواية أراغون . هكذا نقرأ في الفصل الثالث المذكور ، » هذا القلب من للكلاب « المقتطفات التّالية من Salammbô :

« مزّقت أُذنَه طفلة ؛ وكانت هناك فتاة تُخفي في كُمّها مِغْزَلاً شقّت به خدّه ، ثم قاموا باقتلاع ملء الكف من شعر رأسه وقطعا من لحمه (...) »

ثمَ نقرأ في موضع آخر:

« لَم تبق له من سِمات البشر سوى العينين... كلّ هذا الكتاب لِننْتهيَ إلى مثل هذا : انقضّ رجلٍ على الجُثّة . ومع أنّه لم يكن مُلتحياً فقد كان يرتدي عباءة رهبان مُولوخ ويَتَمَنْطَق بِمِثْلِ السّكاكين التي يستخدمونها لِسلخ لُحوم القَرَابين ، تلك التي يكون في طرف قبضتها شفرة عريضة من الذّهب . شقّ صدر ماطو بضربة واحدة وانتزع منه القلب ورفعه عالياً بيده ليَهبَه للشّمس... ولو أبيتم إلاّ أن تُرغِموني على أن أقول لكم لماذا يؤولُ كلُّ شيءٍ إلى استباحة الإنسان هكذا ، إلى تمزيق جسمه إرباً ، إلى تلذذ القَتَلة الفظيع بِفعل القتل ،لَقُلت لكم ارْموا الكتاب ، طَوّحوا بهذا الكتاب الذي لم تُحسِنوا قِراءته ، وانظروا حَوالَيكُمْ إلى عالم اليوم ، اللّحظةَ وقتُ هُدنة في فيتنام ، ساعة الكذبة الكبرى ، كذبة الإحسان الذي لا يعدو أن يكون استعادة للأنفاس من أجل ارتكاب مزيد من الفظاعة .» (ص . 226) .

ثمّ تتكاثف الفظاعة في الفصل الذي يلي ، غير أن الرّواية التي

«تعجّ بالصّخب» يسبقها نصّ مُتداخِل آخر من العاصفة لوليَم شكسبير (Shakespeare) تُضفي على العنوان سِمة تهكّم مزدوج « الجزيرة تعجّ بالصّخَب» يأخذ موقعه بكلّ قسوة في عالم الواقع ، إذ أن مقطع شكسبير الشّعري غير وارد بالحرف في العنوان ، وإنما يُعاد الاستشهاد به في مجرى الفصل والتأكيد عليه بتعليق من المترجم .

«لا تخف ولا تحزن/هي الجزيرة تضجّ بالصّخب ، بالأصوات ، بعذب الألحان التي تُطرِب ولا تجرح...(...[41])» (ص . 243-244) .

إذا كان البيت المُقتطف في العنوان مبتوراً فلأنّ صخب المجازر يطغى على كلّ شيء . المُزاوَجة النّصّية بين رواية معاكسة (antiroman) واقعية ومسرحية حافلة بالسّحر للحديث عن عالم الواقع قلْبٌ لمبادئ الرّواية الجديدة (nouveau roman) ونسف عبقري لأسُسِها قام به أراغون . الجزيرة تعجّ بِصَخب وجنون عاصفة لا دَخل لِلْجانٍّ فيها أو للسِّحر ، كما هو الحال في مسرحية الكاتب الإنجليزي . تقتيل الشّيوعيّين الإندونيسيّين كان في إندونيسيا . وإبادَتُهم وردت في سياق تداخل نصّين : نصّ وارد على سبيل التّهكّم يوحي بِفظاعة ما جرى ، The Tepmest ، ونصّ يُذكّر بالتّقتيل الجماعي وبالقتل الفظيع لِماطو ، ويُقابل كِليْهما تَركيبُ قصاصات الصّحف[42] :

« مائة ألف قتيل على حافة الطّرق والقنوات لم يُدفنوا ليبقى الجوّ عطِناً بروائحهم . تغيّر طبع العاصفة ، الطّيور الجارحة تحوم ، وصوت

41 - المقطع وارد بالإنجليزية ، ثم بالفرنسية ، كليهما ، في النّص الأصلي . (التّرجمان) .
42 (...)

القتل يسمع من بعيد، لم يعد صوت النّمِر أو البركان. الدّم ورائحة التّفسّخ. بين الذّكرى والنسيان، في حقول خيالي، تهبّ ريح من الفتك. وصُحف صبيحة الإثنين تُطالعني بقصّة قتل إنسان، قد تكون خيالاً، وقد تكون مطابقة للواقع. تقدّم جُو ليُعاجله بِلكمة فأخطأه. وسرعان ما نهض كلٌ من دوباي Dubail وديدي Dédé ولو ني Le Ny. أشبَعوه لكماً، لكن عقار الفينيرغان Phénergan كان، ولا ريب، قد فعل عكس ما كان مُنتظراً منه في بن برْكة. لم يعد يُحسّ بالضّربات وصار يُصارِع بصمت. الرجل القصير القامة بدا وكأنّه ذو قوّة وبأس شديد. لو ني الذي يزن 110 كيلو وطوله 90 ،1 متر، ودوبيل الحارس الشخصي السابق لجو أتِيًا، وله هيئة المصارعين، صارا يضربانه بكّل ما أوتيا من قوّة. وقد تملك دوبيل سُعار مُخيف فصار ينبح : «أوَلا يريد هذا أن يسقط». مدّ يده ليتناول إحدى قطع الأثاث ليهوي بها على الرّأس لكن الآخريْن تصدّيا له. بن بركة ينزف دماً وقسمات وجهه لم تعد تظهر. صار رأسه كاليَقْطين. في الأسفل يُسمع ضجيج هائل يُحدِثُه كسرُ أثاث وأواني. انتهى الأربعة رُوَيْداً رُوَيْداً إلى شدّ وثاق بن بركة إلى كرسي رغم أنّه ظلّ ينتفض. كانت المجزرة رهيبة!... من بين الرّسائل التي وصلتني دعوة لحضور الاحتفال بصدور المُجلّد الألف من كتب «السّلسلة السّوداء» (Série Noire). لن أنقل نهاية المجزرة. هل يحفظ المستقبل هذه الرواية، أم أنها ستصير عرضة للنسيان؟ صحيح هذا أم كذب. سيُنسى هذا

الأمر ، سيُنسى ولا شكّ . وهذا الشّخص ، فيغون Figon ، الذي سجّل... بعد شهر ، خُذها عنّي ، انظر ، لن يعرف أحد من هو فيغون . من بعد شهر ، أو سنة...[43] على كلّ حال...» (ص . 248) .

المُقتطف أعلاه من مقال[44] نشرته مجلة الإكسبريس L'Express تحت عنوان «J'ai vu tuer Ben Barka» (شَهدت مقتلَ بن برْكة) في 10 يناير 1966 ، وهو يورِد تصريحات Figon كما سجّلها جاك دوروجي Jacques Derogy ، وهو مقتطف يتجاوب والمُقتطفَ الذي يصف تعذيب ماطو . شِدّة الفظاعة تجعلها تستعصي على التعبير ، والأدب وحده يملك أن يقول ما لا يُطاق . وقد كَتَب أراغون قائلا : « أعتبر الرّوايةَ كلاماً لا يقول ما يقوله وَحسْب ، بل يُلمّح إلى وجود ما هو أبعد من ذلك » . والتّلميح إلى روايات «السّلسلة السّوداء»[45] إشارة إلى أن الواقع قد تجاوز المُتخيّل ، أو أنّه يتبرقع لإخفاء الحقيقة . ففي سُمك الزّمن تتكدّس الجُثث ، وبعد اغتيال بن برْكة يأتي «انتحار» Figon ، رسمياً ، ليفْتتح مسلسل القتلى كغطاء يُسدَل على الحقيقة... يتركنا أراغون نفهم أن العمل على كشف الحقيقة وإحقاق الحقّ سيكون ضعيفاً . واليوم ، بعد أربعين عاماً مضت ، يمكننا أن نستعيد مرّة أخرى ذلك العنوان الصّحفي الذي استعاره أراغون : « قضيّة بن

43 - «من بعد شهر أو سنة ، ماذا يكون عذابنا؟» بيت من مأساة Bérénice لـJean Racine ، التي وردت مقتطفات منها في رواية Aurélien لـAragon . وهذا أيضا مظهر من مظاهر تداخلَ النّصوص المختلفة .

44 - أشكر الأستاذ Wolgang Babilas ، الذي أثار انتباهي إلى هذا المقال .

45- وإلى رواية 1275 1275) âmes روحا) Jim THOMPSON

بركة تتعثّر[46] (ص. 159)».

تداخل النّصوص هذه، تقتيل آلاف الشّيوعيين الإندونيسيّين وقتل بن برْكة، يخلق نوعاً من التّضامن النصّي، والدَّوَلي أيضاً بين حاضر شمال إفريقيا وحاضر آسيا الحافلَيْن بالتّصفية الجسدية لكلّ المناضلين التّقدّميين من شعوب العالم الثّالث التي كانت مُستعمَرات. عرس الدّم هذا في إفريقيا وفي آسيا يعطي لنضال بن بركة كلّ مداه الأممي. فالمُعارض المغربي، بصفته رئيس لجنة إعداد مؤتمر القارّات الثّلاث الذي كان مُقرّراً له أن ينعقد في يناير 1966 في هافانا، كان له من الهيبة الدّولية ما جعله يُقنع البلدان غير المنحازة بالاجتماع، وإلى جانب الأخوين العدوّين إذّاك، الاتّحاد السوفييتي والصّين الشّعبية... لكن مؤتمر القارّات الثّلاث افتقد عناصره المُحرّكة بفعل مناخ سياسي دُوَلي طغى فيه العنف والتّصفية الجسدية، ومن هذه العناصر المُحرّكة الشّيّوعيون الإندونيسيون والمهدي بن برْكة. ومِن الغريب أن نلاحظ أن عبارة منظمة القارّات الثّلاث لم ترد قطّ في الرّواية، وكأنّ الكاتب يوحي أنّها أُقبِرت قبل ميلادها. وهذا الصّمت[47] يُفْضي بِنا إلى مسألة

46 - لا أعتبر في دراستي هذه إلاّ المواضع التي يطبعها فعل تداخل النّصوص.

47 - انعقدت ندوة القارّات الثّلاث في نفس الوقت الذي صدر فيه مقال L'Express المشار إليه. عدم الإشارة إلى الحدث (النّدوة) مثير للشّكّ في بداية الأمر. وأشكر الأستاذ جان تايت الذي أفهمني موقف الحزب الشّيوعي الفرنسي. لم يكن لهذا الحزب أيّ اعتراض على النّدوة، وإن لم يُشارِكْ فيها فقد ساند المُبادرة وقامت صحيفته L'Humanité بتغطية الحدث. فهل الصّمت كان إيحاء بفشل النّدوة لغياب عناصرها الفاعلة، أو تستّراً عليه؟ في سياق سياسي غامض يبقى في الأمر شيء من الالتباس.

التّعبير عن تمثل التّاريخ والذّاكرة .

قضية بن بركة ، النسيان والتاريخ

يُلحّ أراغون على قسوة التّقتيل الذي لحق ماطو ، هذه القِتلة « التي يبدو صلب المسيح إزاءها مجرّد بدعة بائسة من بِدَع أُناس مُتديّنين يعتبرون العذاب أمراً إلهياً » (ص . 225) ، كما يلحّ على القسوة في ما يرويه فيغون . وعَلى غرار سيلين Céline ، يُبرهن أراغون ، الذي درس الطّب مثله ، على شعور خاص بما يَلحق الجسد من عذاب . وهو عندما يستعير العنوان الشهير لمقالة مجلة الإكسبريس «شهدتُ مقتلَ بن برْكة» ، فإنّه يفعل ذلك لِيُسائل علاقتنا بالقسوة ونمط تَمثُّلِنا للحدث .

« سأل فِليب مريمَ-السّوداء : « وأنت ، هل تصدّقين هذه الحكاية؟... ثمّ راح يُقطّع نحرَها وصدرها بسنّ خنجره ... إنّها ضَربٌ من السّينما!» السّينما! وقتل ماطو ، هل كان ضرباً من السينما؟ وماذا كان اسم ذاك الذي نحَر ماطو وشقّ صدره؟ كان ، وَاللّهِ ، اسماً غريباً من بلاد المغارب ، شاهاباريم ...

أتخيّل غوستاف فلوبير يدعو الصّحفيّين إلى حانة صغيرة ليروي لهم قتل ماطو ، وبعدها بِيومين أو ثلاثة تنتشر اللاّفتات الصّغيرة في كلّ مكان :

فلوبير
يُصرّح
شهدتُ مقّتلَ
ماطَو
من طرف : شاهاباريم ...
سينما؟ هزّت مريم-السّوداء كتفيها . مريم السّوداء لا تُجيب . كلّ شيء عاد مُمكناً . ما دام مُمكناً أن يقول الفتى أُحبّك ، هكذا ، ثُمّ... لاشكّ أنّ النّسيان سيطوي هذا الأمر كالأمور الأُخرى . مثل القتلى هناك ، مائة ألف... ماذا يزيد مائة ألف شخص أو ينقصون؟ كلّ شيء يأخذ في يوم ما طريقه إلى النّسيان . ولنا أن نقطع النّحر ونشقّ الصّدر بِسنّ الخنجر» . (ص . 248-249) .

ما يثير في هذا المقطع هو تعبير «السّينما» الذي يتردّد أربع مرّات ، وكأنّ المراد به التّذكير أنّ الكمين الذي نُصب للمهدي بن برْكة كان بخصوص شريط سينمائي عن تصفية الاستعمار . لكنّ هذا التّكرار المِلْحاح للكلمة يطرح مسألة طريقتنا في تمثيل الحدث وتمثّله .

في المرّة الأولى تأتي الكلمة تعبيراً عمّا لا يُمكن تصديقه في الحكاية ، عما هو أفظع ممّا يحتمل التّصور ، مُحال ، لا سبيل إلى تصديقه . في الموضع الثّاني يأتي التّعجُّب الإنشائي بتغيير لوجهة النّظر مع تعبير «faire du cinéma» وتعدّد تأويلاته المحتملة : إخراج قام به النّظام لحجب الحقيقة . لن يتكلّم Flaubert ، المدعو Figon ، والسّبب هو أنّه «انتحر رسمياً» بعد مرور أسبوع على صدور المقال

الفضيحة . كما أنّ هنالك تناظراً ضمنياً بين شهاباريم ، الكاهن الكبير ووزير الدّاخلية الرّهيب الذي حمل الخنجر ، والذي ظلّ اسمه مكتوماً في الرواية (ربما لأنّ الكاتب كتم أنفاسه رمزياً ؟) ، كناية عن التّواطؤ الإجرامي الحاصل في قمة هرم السّلطة . ويتمثل التّأويل الثّاني في أنّ الأمر يتعلّق بإخراج قامت به وسائل الإعلام : اللاّفتات الصّغيرة والعنوان البارز المثير «شهدت مقتل بن بركة» الذي أعطاه مدير مجلة الإكسبريس وقتها سيرفان شرايبر (Servan–Schreiber) لتصريحات فيغون ، لتصبح قضية بن بركة قضية تجارية رابحة ، كما سيشرح ذلك جاك دوروجي Jacques Derogy عام 1995 في مقال بنفس مجلة الإكسبريس عنوانه «قضية بن بركة كانت قضيّتنا»[48] : «خلال خمسة أسابيع متتالية ، ستتصدر سلسلة تحقيقنا الصفحة الأولى لجريدته ، مما سيضاعف انتشارها بشكل دائم» . والموضع الثالث لكلمة «سينما» التي تأتي مرتبطة بخبر فعل ماض ناقص « وقتل ماطو ، هل كان ضرباً من السينما؟ » يعود بنا إلى هذا الجانب من خلال تذكيرنا بمسألة التمثيل التي أثيرت في الفصل السابق . وقد سبق لغيفيي أن تحدث طويلا عن هذا الموت البشع متسائلا حول واقعية فلوبير في حكي واقعة القتل هذه ، ومن هنا صارت المقارنة بالإخراج السّينمائي واردة .

---

48 «L’affaire Ben Barka, c’était notre affaire» ، حيث أن كلمة «affaire» تعني القضية أمام القضاء والصّفقة في التّجارة (التّرجمان)

«لقد تضاعف عدد النّسخ التي باعتها الصّحيفة طيلة الأسابيع الخمسة التي نشرت فيها على حلقات وفي الصّفحة الأولى تحقيقاتنا في القضية» . أنظر L’Express, 26 أكتوبر 1995 .

« لم يعُد فلوبير من تونس حتّى بقطعة قماش قد تجعلني أُصدّق «ميغارة» (...) . إذ لا عظمة في هذا الشّريط الاستعراضي الكبير إلاّ ما محت فيه الفظاعة كلّ التفاصيل ، من مشاهد أكل لحم البشر وتقتيل الأسرى القرطاجنيين وهلاك المجنّدين في مسيرة السّاطور . لا نريد هنا أن نرى سوى هذا الاستفزاز الصادر عن فلوبير الأشلاء الخارجة من البطون ، فرقعة عظام الصدور تحت أقدام الفيَلة ، الكلاب ذات الفَرْو الأصفر وهي تنهش الجرحى المحتضرين ، لست أدري... أمّا أنا فأظنّ أن فلوبير بعينه يوجد هنا ، أنه جاء إلى هنا باحثاً عن العصور الغابرة (...) غليان الأشياء العفنة في دَواخله... أي نعم ، إنّه من هذا الشّعب الذي ابتدعه ، تتذكرون ذلك » (ص . 222-223) .

في هذا الموضِع من النّصّ يَستشهد غيفيي Gaiffier بمُقتطف من Salammbô عن ضواحي ميغارة وأهلَها من أكلة الجِيَف ، ثمّ يدمج أناهُ الرّاوِيَة في أنا فلوبير وهو يعاني ليكتب نهاية سلامبو الفظيعة هذه « خمسُ سنوات ، خمس سنوات من حياتي أمضيتها في قتله ، كجيفة عفنة رُمِيَ بها في آخر الأمر لأكلة الجِيَف » (ص . 226) . ومن الفصل الذي يحمل عنوان «هذا القلب للكلاب» ، حيث يُجسّد أكلةُ الجيَف كاتبَ الرّواية ، إلى الفصل الذي يليه المعنون ب «الجزيرة تضجّ بالصّخب» ، يتم استطراد استعارة أكلة الجيَف لتشمل الصّحفيّين وقرّاءَهم . فالتساؤل يتم بتعبير آخر على النّحو التالي : ألسْنا كلّنا أكلةَ جيَف؟ ألا نحتاج إلى القسوة لاقتحام ذاكرتنا؟ ألا ينبغي أن نُتْخَم عفَناً حتّى نحفظ الذكرى؟ ألا يُكتب التّاريخ في

وسائل الإعلام بمداد الإثارة . وهنا يُطرح سؤال كتابة التّاريخ .

هذا السّؤال هو ما يطرحه الموضع الرّابع الذي تكررت فيه عبارة «سينما» في المقتطف أعلاه في صيغة استفهام : «سينما؟» . ولا تتعلّق علامة الاستفهام هذه المرّة بقابلية الأحداث للتّصديق التي تجيب عنها جملة « كلّ شيء عاد ممكناً» ، لكنها تتعلّق بالنّسيان ، نسيان كلّ شيء... وهو السّؤال الذي يخترق الكتاب كلّه . وكما كتب Pierre Daix في سيرته الذّاتية ، فإن Blanche ou l'oubli هي رواية الكلام أمام التّاريخ . مواجهة تامّة للواقع الخارجي . فهذا الواقع لا يتحكّم في العرض : « إنه يُقاومه (...) انطواء سياسي على النّفس»[49] . ومجمل القول أن ورود كلمة «سينما» في المواقع الأربعة التي رأينا تُظهر وجود شدّ وجذب بين إرادة كتم نفس ما لا يُذكَر اسمه ، وذلك بالحالات والإخراج الإعلامي .

لو أعدنا قراءة هذه الصّفحات بعد أربعين عاماً من اختطاف المهدي بن بركة واغتياله لبدت لنا وكأنها ضرب من التّنبّؤ بما كان سيحصل : حقيقةٌ ما زالت تنتظر من يصل إليها ، وعدالة لم تتحقّق ، وحملات إعلامية جارفة في كلّ عَقد من عقود الذّكرى لاستحضار القضية ، وليس الإنسان وما ناضل من أجله . وما زالت السّينما سائرة في طريقها في هذه الذّكرى الأربعين ، مع شريط سيرج لو بّيرون Serge Le Perron الذي يحمل نفس العنوان المريح : J'ai vu tuer Ben Barka الذي يُزكّي هذا الرّأي ويتيح الفرصة لرؤية ذلك

49 Pierre Daix, op. cit., p. 541.

الشد والأخذ : تقابل رَغْبَةُ الدُّوَل في التّناسي إصرار وسائل الاتّصال على إخراج القضية وعرضها .

كلّ وسائل الإعلام تتحدّث عن هذا الفِيلم الذي يعالج «أكبر فضيحة عاشتها الجمهورية الخامسة» ويؤدّي فيه دورَ البطولة بكلّ براعة Charles Berling مُتقمِّصاً Figon ، رجل كلّ الفضائح ، الذي يصير له في الفِيلم الدّور الأوّل ويكاد يثير التّعاطف في موقف المُطارِد المطارَد . نجاح Serge Le Perron يعود لِكونه أضفى على شريطه مسحَة الحكاية الخيالية التي يتحدّث فيها قتيل عن ظروف قتله بشيء من التّكالب . فما دام قد خرج للتّوّ من السّجن فسيكون عليه أن يستكشف أموراً عدّة ، ممّا يسمح للمُخرج أن يقارب الأمور من منظور يكاد يكون تعليميّاً ، حيث يذكّر الشبّان وحتى الأكبر سناً ممّن نسوا ذلك بالأحداث وظروفها ومُلابساتها . وبما أن النظرة إلى الأمور تأتي من زاوية Figon فإنها تصير نظرة فرنسي إلى فرنسا . فاللّقَطات العابرة التي يظهر فيها المهدي بن بركة تجعل الزاوية تضيق عن استحضار الرّجل ونضاله . وكما أوحى بذلك Aragon ، الذكرى أقرب إلى الشّأن الوطني . وفعلاً ، فذاكرتنا الفرنسية تستدعيها الجملة الأخيرة من الفصل ، التي تُسجّل تعدّد الآخر بعبارات إنجليزية وإندونيسية :

" Djanganlah méréta ! Stop bubbling foolish، Twan Sjekspir»

«كفاك هراءا ، يا سيّد شكسبير » هذا التّحوير في النّطق الإندونيسي لاسم الكاتب الإنجليزي يجعل اللّفظ قريباً من اللفظ الفرنسي "j'expire" ، الذي يعني ألفَظُ آخرَ نفس . أي أن هذا

الفصل يمضي في التّنديد بالجريمة وبتمثيلها التّاريخي إلى آخر كلمة منه . كفى ! Basta ذاك هو عنوان الفِيلم الذي كان يُريده بن بركة .

بعد مرور أرعين سنة ، ما زال الكشف عن الحقيقة مطروحا ، وتتحرك وسائل الإعلام دوما بمناسبة تخليد الذكرى . ويحتفظ المهدي بن بركة ، الرجل المستباح لكونه آمن بالإنسان ، بالنسبة لأراغون وبالنسبة لنا كقراء ، بنبرة الأصوات العزيزة علينا التي لا يمكن إسكاتها :

«سنبني مجتمعا جديدا لأن إحساسنا هو أنه يتعين علينا تحقيق تقدم وسعادة وازدهار كافة المواطنين بكيفية يساهم معها بلدنا في التقدم العلمي والثقافي للبشرية .»

المراجع

. ARAGON Louis. Le Roman inachevé. Paris. NRF Gallimard 1956

. Le Fou d'Elsa. Paris. NRF Gallimard 1963

. Entretiens avec Francis Crémieux. Paris. NRF Gallimard 1964

. Blanche ou l'oubli. Paris. NRF Gallimard 1967

. Paris Syllepse 1999 ، 1965-BEN BARKA Mehdi. Écrits politiques 1957

. DAIX Pierre. Aragon. Paris. Tallandier 204

. FLAUBERT Gustave. Salammbô. Paris. Bibliothèque de la Pléiade 1951

. 1964-SHAKESPEARE William. La Tempête. Paris. Garnier frères 1961

VASSEVIERE Maryse. Aragon romancier intertextuel ou les pas de l'étranger. Paris. Littératures L'Harmattan 1998 .

من منظمة القارات الثلاث إلى حركة العولمة البديلة:

الأشكال الجديدة للتضامن الأممي

من التضامن الإفريقي الآسيوي إلى تضامن شعوب إفريقيا، آسيا وأمريكا اللاتينية : دور المهدي بن بركة

عثمان بناني[50*]

يعالج هذا البحث الدور الذي قام به الزعيم التقدمي المغربي المهدي بن بركة في التحضير لمؤتمر شعوب القارات الثلاث إفريقيا، آسيا وأمريكا اللاتينية الذي انعقد في هافانا بكوبا في يناير 1966 .

ويشرفني أن أشير إلى أنني كنت بجانبه في مؤتمر وينيبا في غانا في أبريل 1965 ، وهو المؤتمر العالمي الكبير الذي حدد تاريخ انعقاد مؤتمر القارات الثلاث ، وعين مكان انعقاده ، والذي شاهد علو نجم المهدي بن بركة إلى أعلى مستوياته . وإنني مازلت أتذكر بتأثر عميق تلك اللحظة العجيبة التي وقف فيها 400 مندوب إفريقي آسيوي وأمريكي لاتيني في الجلسة الختامية للمؤتمر تكريما وتشريفا للمهدي بن بركة عندما تم الإعلان عن اختياره من طرف المؤتمر رئيسا للجنة التحضيرية الدولية لمؤتمر القارات الثلاث . إذ في تلك اللحظة بالذات تم الاعتراف من طرف الجميع سوفياتيين وصينيين وغيرهم بما قام به

50- مثل المهدي بن بركة في السكرتارية الدائمة لمنظمة تضامن الشعوب الإفريقية الأسيوية بالقاهرة في الفترة من أكتوبر 1963 إلى 29 أكتوبر 1965 .

عضو السكرتارية الدائمة لمنظمة تضامن الشعوب الإفريقية الأسيوية بالقاهرة في الفترة من نوفمبر 1963 إلى يونيو 1978 .

- أستاذ باحث في تاريخ المغرب المعاصر والعالم العربي بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط لغاية سبتمبر 2002 .

هذا المناضل الكبير من مجهودات عظيمة في مسيرة الحركة الإفريقية الآسيوية الأمريكية اللاتينية من أجل توحيد نضال شعوب إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ضد عدوهم المشترك : الإمبريالية والاستعمار الجديد .

يعالج البحث الدور الذي لعبه المهدي بن بركة في الفترة الثالثة من حياته . كانت الفترة الأولى هي فترة النضال ضد الاستعمار ، والفترة الثانية هي فترة المحاولات لبناء مغرب متحرر ديمقراطي ومحاربة الإقطاع والرجعية والاستعمار الجديد ، أما الفترة الثالثة فهي التي بدأت تقريبا في شهر سبتمبر 1959 بتأسيس الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وبإقفال المجلس الوطني الاستشاري الذي كان المهدي بن بركة رئيسه . وقد قطع الحدث الأول علاقته السياسية والتنظيمية بحزب الاستقلال ، وقطع الحدث الثاني علاقته الرسمية مع النظام ، وانتهت بذلك مجموعة من «الاعتبارات» التي كانت تحُدُّ من نشاط المهدي بن بركة وطنيا وإقليميا ودوليا .

هذه الفترة الثالثة من حياة المهدي بن بركة التي امتدت من شهر سبتمبر 1959 إلى 29 أكتوبر 1965 ، أي حوالي ست سنوات وشهرين والتي قضى معظمها خارج المغرب ، تخللتها فترة عاد فيها إلى المغرب واستقر فيه مدة 13 شهر[51] . في هذه الفترة القصيرة قام المهدي بن بركة بنشاط وطني كان الهدف منه إعادة تنظيم حزب الاتحاد الوطني

51× غادر المغرب في 21 يناير 1960 ،وعاد إليه بعد سنتين وأربعة أشهر في 15 مايو 1962 . وبقي في المغرب 13 شهرا ثم غادره نهائيا في 15 يونيو 1963 .

للقوات الشعبية . لكنه في الوقت نفسه قام بنشاط دولي كثيف لمصلحة التضامن الإفريقي الآسيوي وحركة التحرر العالمية ، ويكفي أن أشير إلى أنه زار في هذه الفترة من 15 مايو 1962 إلى 15 يونيو 1963 ، 30 عاصمة إفريقية وآسيوية وأوروبية ، وقابل فيها عبد الناصر ثلاث مرات ، وسيكو توري Sékou Touré ثلاث مرات ، وبن بلة ونكروما N'Kroumah ونيريري Nereyré وغيرهم .

اعتمدت في دراسة هذه الفترة الثالثة من حياة المهدي بن بركة الخاصة بالتضامن الإفريقي الآسيوي والتحضير لمؤتمر القارات الثالث بصفة خاصة على رسائله التي أرسلها إليّ في فترة عملي معه في منظمة التضامن (OSPAA) وعددها 37 رسالة ، واعتمدت أيضا على تقاريره للسكرتارية الدائمة لمنظمة التضامن ، وعلى وثائق المنظمة ، وعلى بعض ما نشرته جريدة كراما (GRAMMA) الكوبية عن مؤتمر القارات الثلاث قبيل وخلال وبعد المؤتمر .

بدأ المهدي بن بركة نشاطه الدولي برحلة بحث وتقصّي إلى الاتحاد السوفيتي والصين والهند ومصر وبعض البلدان الأخرى بدعوات رسمية من هذه الدول ، ثم دشن نشاطه الإفريقي عمليا باشتراكه في مؤتمر الشعوب الإفريقية المنعقد بتونس في يناير 1960 حيث ترأس لجنته السياسية وانتُخب عضوا في لجنته التنفيذية . وقد كان خطابه المتميز الذي ألقاه في المؤتمر عن التجربة المغربية باعتبارها نموذجا حيا لبلد إفريقي حقق استقلاله بعد كفاح طويل ثم سقط

بعد استقلاله بين مخالب الاستعمار الجديد ، تحذيرا واضحا لما قد تتعرض له البلدان الإفريقية المستقلة حديثا .

لكن البداية الحقيقية لنشاط المهدي بن بركة في المجال الإفريقي الآسيوي كانت مشاركته الفعالة في المؤتمر الثاني لمنظمة تضامن الشعوب الإفريقية الآسيوية ، في كوناكري ، غينيا ، في أبريل 1960 ، وهو المؤتمر الذي وُضعت فيه الأسس التنظيمية لمنظمة تضامن الشعوب الإفريقية الآسيوية ، والذي تبلورت فيه مواقف هذه المنظمة من الاستعمار والاستعمار الجديد والإمبريالية .

إضافة إلى المؤتمر التأسيسي لمنظمة التضامن الذي انعقد بالقاهرة في نهاية سنة 1957 ، حضر المهدي بن بركة منذ أن التحق بهذه المنظمة جميع اجتماعاتها بدون استثناء . وباعتباره رجل تنظيم من الطراز الأول ، فقد احتكر المهدي بن بركة رئاسة اللجنة التنفيذية في جميع اجتماعات منظمة التضامن ، وهي اللجنة التي كانت تُعالج قضايا العضوية ، وتُحدد نشاطات المنظمة ، كما أنها اللجنة التي تقرر فيها الشروع في تحضير مؤتمر القارات الثلاث . هذا الالتصاق الكبير والمستمر بمكونات منظمة التضامن الإفريقي الآسيوي أعطى للمهدي بن بركة خبرة وتجربة عميقة بشؤون المنظمة وأسرارها والصراعات الدائرة بين أعضائها وخاصة تلك المتعلقة بالنزاع الصيني السوفيتي ثم بالنزاع الصيني الهندي ، ثم بالنزاع الصيني الكوبي فيما بعد .

كانت مهمة لجنة صندوق التضامن الإفريقي الآسيوي التي خلقها مؤتمر كوناكري (أبريل 1960) هي دعم وتلبية حاجيات أعضاء المنظمة من الحركات التحريرية والأحزاب التقدمية في نضالها ضد الاستعمار والاستعمار الجديد. وبواسطة هذه الهيئة قوّى المهدي بن بركة مركزه في منظمة التضامن الإفريقي الآسيوي باعتباره نائب رئيس لجنة صندوق التضامن والمنسق بين هذه اللجنة بكوناكري والسكرتارية الدائمة لمنظمة التضامن بالقاهرة. وبهذه الصفة زار المهدي بن بركة العديد من العواصم الإفريقية والآسيوية، وأقام اتصالات مستمرة مع المنظمات الأعضاء والمراقِبة في منظمة التضامن وغيرها، وربط علاقات صداقة وثقة وعمل مع بعض زعماء العالم الثالث وخاصة جمال عبد الناصر وأحمد بن بلة وسيكو توري ونكروما ونيريري...

استطاعت لجنة صندوق التضامن الإفريقي الآسيوي أن تقوم بمهمتها بالنسبة لحركات التحرير ضد الاستعمار في البلدان المستعمرة، ولكن مساعدتها المالية والمادية للأحزاب التقدمية التي تناضل ضد الاستعمار الجديد خاصة في البلدان الإفريقية المستقلة حديثا، كانت تافهة وفي أغلب الأحيان مجرد وعود فارغة، وهذه الوضعية كانت ناتجة عن ظروف منظمة تضامن الشعوب الإفريقية الآسيوية التي كان بعض أعضائها الكبار يتخوفون من اتهام المنظمة بالتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان المستقلة حديثا ذات الأنظمة المحافظة.

كان المهدي بن بركة رافضا لهذه الوضعية، وقد عبّر عن ذلك

بوضوح في كلمته وتدخلاته في المؤتمر الثالث لمنظمة تضامن الشعوب الإفريقية الآسيوية المنعقد بموشي بتنجانيقا في فبراير 1963 ، حيث ألح على ضرورة دعم النضال ضد الاستعمار الجديد بشكل أكثر جدية وفعالية في البلدان المستقلة حديثا ، وأشار إلى التراجع الثوري الخطير الذي بدأ يظهر في بعض البلدان الإفريقية وأنه إذا لم تتم مواجهة هذا الخطر ، فإن حركة الاستعمار الجديد ستزداد قوة واستفحالا في صورها وأشكالها المختلفة .

وعندما تأسست منظمة الوحدة الإفريقية في أديس أبابا في نهاية مايو 1963 وشكّلت لجنة التحرير الإفريقية المعروفة بلجنة التسعة والتي كانت مهمتها دعم ومساعدة حركات التحرير الإفريقية المناهضة للاستعمار ، رأى المهدي بن بركة أن الفرصة أصبحت مناسبة لتغيير طريقة عمل لجنة صندوق التضامن الإفريقي الآسيوي من أجل دعم قوي للحركات التقدمية المناهضة للاستعمار الجديد في البلدان المستقلة حديثا . ومن أجل ذلك قام باتصالات متواصلة مع منظمة الوحدة الإفريقية ولجنة التسعة خلال سنة 1964 ، ثم قدم تقريرا للسكرتارية الدائمة لمنظمة تضامن الشعوب الإفريقية الآسيوية في نهاية دجنبر 1964 ، اقترح فيه أن تقوم لجنة صندوق التضامن بمهمة رئيسية وحيدة وهي دعم ومساندة ماديا وماليا ومعنويا الأحزاب التقدمية المناضلة ضد الاستعمار الجديد ، حيث أن مهمة دعم ومساعدة حركات التحرير الإفريقية ضد الاستعمار تتكلف بها لجنة

التسعة التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية . ونوقش التقرير في السكرتارية الدائمة لمنظمة التضامن واختلفت الآراء حوله ، وتأجل اتخاذ قرار في الموضوع لحين انعقاد مؤتمر المنظمة ، وهذا كان معناه أن الوقت لم يحن بعد لدفع منظمة تضامن الشعوب الإفريقية الآسيوية في الاتجاه الذي يريده المهدي بن بركة ومجموعته من البلدان التقدمية الإفريقية الآسيوية ، وهو تقوية التضامن الدولي مع الأحزاب التقدمية التي تناضل ضد الأنظمة الرجعية العميلة للاستعمار الجديد في بلدان إفريقيا وآسيا .

تجب الإشارة إلى أن الثقة التي وضعتها منظمة تضامن الشعوب الإفريقية الآسيوية في المهدي بن بركة في مؤتمر كوناكري في أبريل 1960 ، تجددت في المؤتمر الثالث المنعقد بموشي بتنجانيقا في فبراير 1963 ، فقد أعيد انتخابه في جميع هيئات المنظمة التي كان عضوا فيها ، بالإضافة إلى انتخابه ضمن الأعضاء الأفارقة الستة في اللجنة الدولية لتحضير مؤتمر القارات الثلاث . ولكن الأهم من كل ذلك هو أن المؤتمر ثبّته باعتباره المكلف بالتنسيق بين أجهزة المنظمة والإشراف على تنفيذ قراراتها .

كان مؤتمر موشي في فبراير 1963 هو البداية الحقيقية للانطلاق نحو عقد مؤتمر عالمي لشعوب القارات الثلاث . وقد كان المهدي بن بركة ضمن آخرين خاصة من غانا وغينيا والفيتنام والجزائر يرون أنه قد آن الأوان لكي تقوم منظمة جديدة بدماء جديدة ، تتوحد فيها

كل القوى الثورية والتقدمية في العالم الثالث من أجل تحقيق هدف واحد مشترك هو التحرر والتقدم والسلام ، ضد عدو مشترك واحد هو الاستعمار والاستعمار الجديد والإمبريالية .

طُرحت مسألة توسيع «التضامن» على مستوى القارات الثلاث لأول مرة في بعض كلمات ألقيت في المؤتمر التأسيسي لمنظمة تضامن الشعوب الإفريقية والآسيوية المنعقد بالقاهرة في نهاية دجنبر 1957 . ولكن الفضل يرجع للرئيس فيدل كاسترو الذي دعا لأول مرة في بداية سنة 1960 لعقد مؤتمر لشعوب العالم الثالث في هافانا لدعم النضال ضد الإمبريالية . لكن الظروف لم تكن قد نضجت بعد لتحقيق مثل هذا الأمر ، وفشلت المبادرة الكوبية إذ لم يستجيب للدعوة سوى المكسيك وفنزويلا وبناما . وأثيرت المسألة مرة أخرى بإلحاح أكثر في الدورة الرابعة لمجلس التضامن الإفريقي الآسيوي المنعقدة في باندونغ بإندونيسيا في أبريل 1961 ، وذلك كرد فعل إفريقي آسيوي على العدوان الإمبريالي الأمريكي على كوبا في نفس الشهر من نفس العام (17 أبريل 1961) . وفي اجتماع اللجنة التنفيذية لمنظمة التضامن الإفريقي الآسيوي المنعقد بغزة في دجنبر 1961 ، تقرر بدء الإجراءات الضرورية لعقد مؤتمر للمنظمات الشعبية في القارات الثلاث إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، كما تقرر إرسال وفد يتكوّن من بعض أعضاء اللجنة التنفيذية ومنهم المهدي بن بركة وبعض أعضاء السكرتارية الدائمة لمنظمة التضامن إلى ستوكهولم لحضور مؤتمر مجلس السلام

العالمي المنعقد في نهاية نفس الشهر (دجنبر 1961) ، وذلك للتباحث بشكل غير رسمي مع منظمات أمريكا اللاتينية المشاركة في المؤتمر . رجع الوفد إلى مقر منظمة التضامن بالقاهرة وهو يحمل اقتراح مجلس السلام العالمي بأن «يقوم المجلس بالتحضير لمؤتمر القارات الثلاث بالاشتراك مع منظمات إفريقية وآسيوية» .

كان الاقتراح في واقع الأمر من وحي لجنة التضامن الإفريقي الآسيوي السوفياتية ، وبطبيعة الحال اعترضت عليه لجنة التضامن الإفريقي الآسيوي الصينية ، وانقسمت الآراء داخل السكرتارية الدائمة لمنظمة التضامن ثم داخل اللجنة التنفيذية للمنظمة . وبسبب الصراع الصيني السوفياتي وما ترتبت عنه من تعقيدات ، وُضعت مختلف العراقيل أمام عملية التحضير لمؤتمر شعوب القارات الثلاث إلى أن انعقد مؤتمر موشي في فبراير 1963 . في هذا المؤتمر تم الالتفاف حول الخلافات الصينية السوفياتية ، وباقتراح من المهدي بن بركة رئيس اللجنة التنظيمية ، وافق المؤتمر على تشكيل لجنة تحضيرية دولية مستقلة عن كل إشراف من 18 منظمة ، 6 من كل قارة ، يُوكل إليها أمر تحضير مؤتمر القارات الثلاث سياسيا وماديا . وتم في المؤتمر انتخاب 6 أعضاء من إفريقيا و6 أعضاء من آسيا ، على أن يقوم هؤلاء بالاتصال بالمنظمات الشعبية في أمريكا اللاتينية لاختيار 6 منظمات لتمثيلها في اللجنة التحضيرية .

إلا أن هذه اللجنة التحضيرية الدولية لم تستطع القيام بعملها

وظلت مشلولة لعدم انضمام الأعضاء الستة الأمريكيين اللاتينيين إليها . وقد كان اختيار هؤلاء الأعضاء الستة من أمريكا اللاتينية مشكلة عويصة إذ لم يكن من السهل الوصول إلى اتفاق بين كوبا والصين والاتحاد السوفياتي على لائحة مقبولة من الجميع تُمثل العديد من الحركات الثورية والتقدمية في أمريكا اللاتينية . وبالتنسيق وخاصة مع الجزائر في عهد الرئيس أحمد بن بلة ومصر وغانا وغينيا وتانزانيا والفيتنام وكوبا باعتبارها البلدان الأكثر التزاما في النضال ضد الإمبريالية والاستعمار والاستعمار الجديد في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، قام المهدي بن بركة بعمل اللجنة التحضيرية الدولية لحين استكمال تشكيلها ، وذلك باعتباره عضوا من أعضائها ، وباعتباره حسب قرار مؤتمر موشي (فبراير 1963) مكلفا بالتنسيق بين أجهزة منظمة التضامن والمشرف على تنفيذ قراراتها (أنظر صورة من رسالة للمهدي بن بركة مرفقة بهذا البحث) .

وبسبب مجهودات المهدي بن بركة ودعم ومساندة المجموعة المذكورة سابقا ، أصبحت الطريق سالكة لعقد مؤتمر القارات الثلاث خلال الندوة الاقتصادية الإفريقية الآسيوية التي انعقدت بالجزائر في نهاية فبراير 1965 تحت الرعاية المباشرة للرئيس أحمد بن بلة . وقد شارك شي غيفاراChé Guevaral مع وفد كوبي في هذه الندوة ، وتم الضغط على السوفياتيين والصينيين ليتركوا خصوماتهم ويجلسوا على طاولة واحدة لمناقشة الأمور الأكثر فعالية في النضال ضد الإمبريالية .

ويُعلق المهدي بن بركة على ذلك في رسالة له من الجزائر بتاريخ 4 مارس 1965 ، «كان جو الندوة هادئا ، ولم يقع اصطدام بين الأخوين ، اللهم إلا ما كان من بعض اللمزات» .

وأخيرا انعقد في وينيبا بغانا في منتصف مايو 1965 أكبر وأهم مؤتمر تضامن إفريقي آسيوي في تاريخ منظمة تضامن الشعوب الإفريقية الآسيوية ، وحضر هذا المؤتمر منظمات أمريكية لاتينية وفي المقدمة الوفد الكوبي ، وتقرر عقد مؤتمر شعوب القارات الثلاث في هافانا بكوبا في بداية يناير 1966 ، وتم اختيار المهدي بن بركة بصفة رسمية رئيسا للجنة التحضيرية الدولية ، وحلت غانا محل المغرب في المجموعة الإفريقية باللجنة التحضيرية .

ودعا المهدي بن بركة اللجنة التحضيرية الدولية للاجتماع مباشرة بعد انتهاء المؤتمر ، وكان ذلك أول اجتماع تعقده اللجنة بكامل أعضائها . وحتى يؤكد المهدي بن بركة المكاسب التي تحققت في مؤتمر وينيبا ويضمن عدم التراجع عن تلك المكاسب ، فقد قام بزيارة سريعة شبه سرية لبكين في يونيو 1965 ، وتقابل مع ماوتسي تونغ Mao Tsé Tong ، وأقنع الصينيين بأن مؤتمر القارات الثلاث ليس مؤتمر حكومات ، وإنما مؤتمر شعوب إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، وأنه لا مفر من حضور ممثلي الشعوب الآسيوية في الجمهوريات السوفياتية ، لأن الهدف الأسمى للمؤتمر هو تقوية نضال الشعوب ضد الإمبريالية . وقد وضعت تلك الزيارة نهاية لمعارضة الصين لحضور

الاتحاد السوفياتي مؤتمر هافانا . والحقيقة أن المهدي بن بركة كان يتفق تماما مع ما قاله فيدل كاسترو ذات مرة عن الصراع الصيني السوفياتي :«الانقسام أمام العدو ،لم يكن أبدا لا إستراتيجية سليمة ،ولم يكن أبدا إستراتيجية ثورية ،ولم يكن أبدا إستراتيجية ذكية» .

وكما تقرر في مؤتمر وينيبا باكرا ، اجتمعت اللجنة التحضيرية الدولية مرة أخرى في سبتمبر بالقاهرة برئاسة المهدي بن بركة ، وقررت جدول أعمال مؤتمر القارات الثلاث ، ووجهت نداء إلى الرأي العام الدولي وقعه المهدي بن بركة أعلن فيه أنه «جاء الوقت لوضع حدّ للاستغلال والقهر الذي تمارسه الإمبريالية ضد شعوب العالم الثالث» ، ثم صرح في المؤتمر الصحفي الذي تلا الاجتماع بأن «كفاحنا واحد ولدينا عدو واحد هو الإمبريالية» . بعد ذلك سافر إلى هافانا مباشرة لوضع الرتوش الأخيرة لمؤتمر القارات الثلاث مع الرئيس فيدل كاسترو .

في بداية أكتوبر ، خلال مروره السريع بالقاهرة ، كان المهدي بن بركة متفائلا كعادته ، ولكنه كان يحلل بعقل بارد النجاحات التي حققها الاستعمار الجديد والإمبريالية في إفريقيا بصفة خاصة ، فهذه القارة كانت قد أصبحت في حالة أخرى غير تلك التي كانت عليها في السنوات من 1960 إلى 1963 ، كما أن الصراع الصيني السوفياتي كان مدمرا ، وكان المهدي بن بركة يعتقد أنه إذا لم تتوحد القوى الثورية والتقدمية في العالم فإن العاصفة الإمبريالية ستكتسح العالم الثالث .

أخيرا انعقد مؤتمر القارات الثلاث في موعده المحدد ، ولكن في غياب ذلك الذي جاهد بقوة وفعالية من أجل انعقاده ، لأن النظام الرجعي المغربي ،والإمبريالية الأمريكية ،والاستعمار الجديد الفرنسي قرروا ذلك . وفي داخل هذا المؤتمر ، انفجر الصراع الصيني السوفياتي الذي كان المهدي بن بركة قد أطفأ بعض لهيبه قبل المؤتمر ، وانتهى الأمر بحل وسط تراجعي أدى إلى خلق منظمتين ، واحدة إفريقية آسيوية بالقاهرة ، وأخرى إفريقية آسيوية أمريكية لاتينية بهافانا ، وانطفأ ومات ذلك الأمل في خلق منظمة العالم الثالث الثورية في نفس اللحظة الذي انتقل فيها المهدي بن بركة إلى عالم الخلود .

أيها السيدات والسادة ، اسمحوا لي أن أوجه تحية تقدير عميق وإجلال للسيدة غيثة بناني زوجة الشهيد المهدي بن بركة ، هذه الإنسانة الطيبة ذات القلب الكبير ، شرّفها المهدي بن بركة وشرّفته ، كرّمها وكرّمته ، وهي وأبناؤها بشير ، فوز ، سعد ومنصور ، حافظوا على سمعته وكرامته ، وحملوا رايته طيلة أربعين سنة بصبر كبير وصمود ووعي وشجاعة معنوية هائلة .

لذلك ، سيدتي المحترمة ، أقول لك : مادام للشهيد المهدي بن بركة زوجة مثلك ، وأبناء هم أبناؤك ، وأصدقاء مثل هؤلاء الذين في هذه القاعة ، فإن المهدي الشهيد لن يموت أبدا .

ملحق

رسالة من المهدي بن بركة بتاريخ 20 نوفمبر 1964

أخي عثمان ،

ألفت نظرك إلى ضرورة استئناف نشاطك في سكرتارية التضامن بعد أن انتهت مشاكل تنظيم حياة الأسرة ودراسة الأولاد .

وعند وصول هذه الرسالة سيكون الأخ محمد يزيد وصل إلى القاهرة مع وفد عن لجنة التضامن الجزائرية للمناقشة في المسائل الآتية :

- الاجتماع التحضيري لمؤتمر المرأة ؛
- الندوة الاقتصادية بالجزائر ؛
- اللجنة التحضيرية لمؤتمر القارات الثلاث .

وإليك بعض المعلومات فيما يتعلق بهذه النقطة الأخيرة التي هي أهم المسائل . فلقد علمت ولا شك أن فيدل كاسترو قد وجه جوابا إلى سكرتارية التضامن في الموضوع يقترح فيه ما يلي :

أولا : أن يُعقد الاجتماع التحضيري بالقاهرة أو الجزائر . وأرجو أن تبلغ الأخ يوسف السباعي فيما يرجع لهذه النقطة أننا متفقون مع الأخ محمد يزيد لكي ينعقد هذا الاجتماع بالقاهرة في الوقت الذي يرونه مناسبا وقد يكون آخر السنة بعد اللجنة التنفيذية مباشرة .

ثانيا : أن يُدعى من الجانب الأمريكي المنظمات الست الآتية :

1) عن كوبا – PURS) Partido Unidado Revolucionario :

Socialista

2) (MMLN – عن المكسيك : Movimiento Mexicano de Liberacion Nacional

3) (FLNV – عن فينزويلا : Frente de Liberacion Nacional de Venzuela

4) (FRAP – عن الشيلي : Frente Action Popular

5) (FIDEL – عن الأوروغـواي : Frente Izquierda de Liberacion

6) (FAR – عن جواتيمالا : Movimiento de Liberacion Nacional

لا بد من تتبع القضية باهتمام ولا تنس أن لك صوتا تقريريا في هذا الموضوع . ونحن نقبل مقترحات كوبا بدون مناقشة حسب قرارات موشي .

الرجاء إبداء وجهة نظرنا للإخوان» نيا«[52] وأمثاله وتوحيد الرأي مع الإخوان العرب والأفارقة وإلى اللقاء .

52 "نيا" هو مندوب جبهة تحرير جنوب الفيتنام بالسكرتارية الدائمة لمنظمة تضامن الشعوب الإفريقية الأسيوية .

رسالة من جنيف بتاريخ 20 نوفمبر 1964

ملف قضايا التضامن الافرو آسيوي الجزائري

اخي نياء

ألفت نظرك الى ضرورة استشارة شاكر في سكرتارية التضامن بعدما انتهت مشاكل تنظيمها الداخلي ودراسة الاوراق ومنذ وصول هذه الرسالة سيكون الاخ فكري يزيد وصل الى القاهرة مع جدول لجنة التضامن الجزائرية لمناقشة المسائل الآتية:

- الاجتماع التحضيري لمؤتمر المرأة
- الندوة الاستشارية بالجزائر
- اللجنة التحضيرية لمؤتمر القارات الثلاث

واليك بعض المعلومات فيما يتعلق بهذه النقطة الاخيرة التي تهم المسائل. وللمعلومات ولاشك ان يبدل مباشرة في وجه جوابا الى سكرتارية التضامن في الموضوع نقترح فيها ما يلي:

اولا: ان ينعقد الاجتماع التحضيري بالقاهرة او الجزائر. وارجو ان نبلغ الاخ يوسف السباعي فيما يرجع لهذه النقطة اننا متفقون مع الاخ احمد بن يزيد لكن ينعقد هذا الاجتماع بالقاهرة في الوقت الذي يرونه مناسبا وان يكون آخر السنة بعد اللجنة التنفيذية مباشرة.

ثانيا: ان يدعى من الجانب الامريكي المنظمات الست الآتية:

1- من كوبا: (PURS) Partido Unidad de la Revolucionario Socialista
2- من المكسيك: (MMLN) Movimiento Mexicano Liberación Nacional
3- من فينيزويلا: (FLNV) Frente de Liberación Nacional de Venezuela
4- من شيلي: (FRAP) Frente Acción Popular
5- من اوروغواي: (FIDEL) Frente Izquierda de Liberación
6- من جواتيمالا: (FAR?) Fuerzas Armadas Movimiento Liberación Nacional (Forces armées rebelles)?

لا بد من تتبع القضية باهتمام، ولاشك ان لك صوتا تقريريا في هذا الموضوع. ونحن نقبل مقترحات كوبا بعد مناقشة حسب مراسلات ... وشي.

الرجاء ابداء وجهة نظرنا للاخوان "نياء" وامثاله وتوحيد الرأي مع الاخوان العرب الا معارضة في اللجنة.

[توقيع]

- "نياء" هو المندوب الفيتنامي بالسكرتارية الدائمة لمنظمة التضامن
- رسالة المهدي بن بركة بتاريخ 20 نوفمبر 1964

حقّ الشَعوب والقانون الدُوَلي . إعلان الجزائر

سالفاتور سينسي[53]

يعالج هذا التّقرير ثلاثة مواضيع هي : حقّ الشّعوب والقانون الدُّوَلي وإعلان الجزائر ، مع العلاقات الرّابطة بين هذه المواضيع . فهو يستند إذَنْ إلى خطاب يتّسِم بنسبة من العمومية والتّجريد ، ممّا يُفقده أيّة قدرة على الإيحاء الذي يتميز به الحديث الأدبي ، وأيّة طاقة للاستئثار بالاهتمام كتلك التي تميز الأحداث الفاجعة التي رُوِيَت خلال هذه النّدوة . ومن شأن كلّ هذا أن يجعل هذا الحديث طويلاً وَباعِثاً على المَلل .

1 . عِبارة « حقّ الشعوب» لم يبتدِعها ميثاق الأُمم المتّحدة ، وإن كانت الأمم المتّحدة هي التي أدخلتها إلى القانون الدُّوَلي

دخلت العبارة إذن القاموسَ السّياسي والدّبلوماسي ، بل وحتّى مؤلّفاتِ القانون الدُّوَلي ، في مُستهلّ القرن العشرين . في 1917 أصدر أساتذة القانون الدولي بجامعة روما ، غيوسيبّي سِمْبالي (Giuseppe Cimbali) ، الذي يكاد لا يَذكُر اسمَه اليومَ أحد ، كتاباً تحت عنوان رائد يحمل عنوان : « من التّسيّب الدُّوَلي إلى إعلان حقوق الشّعوب»[54] .

---

53 - Salvatore Senese قاضي ، رئيس المحكمة الدائمة للشعوب وعضو المجلس الديري لمؤسسة ليليوباسو .

54 R. Bemporad ف F. Ed. Firenze، 1917 .

وكان ذلك مشروع صياغة تشريع دولي أكثر ممّا هو وصف للتّشريع الموجود . وقد ندّد المؤلف بنقائص هذا المشروع الذي قد يُطلق عليه أهل زماننا من رجال القانون وصف « تشريع بالتّوابل » .

في نفس العام أعلنت ثورة أكتوبر لأوّل مرّة حق الشّعوب في تقرير مصيرها كقاعدة ينبغي أن تخضع لها العلاقات الدُّوَليّة . وردّد الرئيس ولسُونْ نفس هذا المبدأ في خطابه أمام الكونغرس في يناير من سنة 1918 ، حيث حرص ، رغم ذلك ، على تقييد هذا المبدأ بمَطلب « مُراعاة المطالب المشروعة للحكومات المُستعمِرة » .

ورغم هذا لم تنقرض المستعمَرات غداة الحرب العالمية الأولى ، بل إنّ الفاشية الإيطالية ستجد لنفسها وسيلة للمُضي في مشاريع استعمارية في الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين . لكنّ النّظام الاستعماري بدا منذ ذلك الوقت محكوماً عليه بالزّوال . ذلك أن الشعوب ، كما أشرنا إلى هذا من قبل ، دخلت القانون الدُّوَلي في 1945 بصفتها صاحبة الحقّ في تقرير مصيرها ، متمتّعة بنفس القدر من الكرامة بمقتضى الفقرة 2 من المادة الأولى من ميثاق الأُمم المُتّحدة الذي يجعل « تنمية روابط الصّداقة بين الأمم ، روابط قائمة على أسس من الاحترام والمساواة بين الشعوب ، وعلى حقها في أن تكون سيّدة نفسها» من بين أهداف المنظّمة الدّولية . كما أن الميثاق يبدأ بتعبير فخم هو : « نحن شعوب الأمم المُتّحدة...قرّرْنا أن نُضافِر جُهودنا... وعليه فإنّ حكوماتِنا...» .

ولَئِن كان من السهل أن يلاحظ المَرء أن منظّمةَ الأمم المتّحدة هي شأن خاص بالدّول وحدها ، وأنّ العبارة الفخمة ليست لها سوى قيمة بلاغية ، فإن الفقرة الثانية من المادة الأولى من الميثاق أصبح التخلص منها أمرا غير يسير . يبقى أنّه لاشك في كون حماية الشّعب ، بل حماية الشّعوب ، قد دخلت القانون الدُّوَلي ، ولو على استحياء ، حتّى أنّ هانس كيلسون Hans Kelsen لم يرَ فيها أيّ شيء غير تأكيد مبدأ سيادة الدّول والمساواة بينها . لكن ، إذا كان صائغو الميثاق غير مُدركين غاية الإدراك أبعادَ المبدأ الذي كرّسوه ، فمِن الأكيد أنّهم كانوا يسعون إلى شيء آخر غير مُجرّد تأكيد السيادة المُتساوية للدّول . وآية ذلك هو الرّفض الباتّ لاقتراح تعديل صادر عن هنري رولان Henri Rolin يرمي إلى إحلال عبارة «دولة» محلّ «شعب»[55] .

لا شكّ أنّ عدم وضوح المعالم الذي طبع المبدأ الجديد قد فعل فعله عبر تناسخ الوجوه التي تَلبّسها مبدأ حماية الشّعوب عند تشكّله في القانون الدّولي . سأعود للحديث عن هذا التّناسخ بعد قليل عندما أتطرّق للحديث عن القانون الدولي المنبثق عن الحرب العالمية الثّانية . أما الآن فأودّ التّوقّف لحظةً عند مفهوم «الشّعب» وصيغة «حقّ الشّعوب» .

«الشّعب» مفهوم ضارب في القِدم ، ولا شك ، إنها فكرة قوية تجري في مجرى التاريخ وتتضِح معالمها حسب الثّقافات والمُعطيات

55 V. J. Verhoeven, " Peuples et droit international", dans "Le Concept de peuple", Ed. F. Rigaux E. Story-Scientia, Bruxelles 1988, p. 50

الاجتماعية – التّاريخيّة . وهو مفهوم متعدّد المعاني ، كما قيل[56] ولن يكون تحديده تحديداً مقبولاً لكلّ العصور بالأمر الهيِّن .

يتعلق الأمر ، ولا ريب ، بمزيج من البشر يَشعر الأفراد الذين يتكون منهم أنه يتجاوز حدود ذَواتهم ، ويميز هويتهم عن غيرهم من بني البشر . إلاّ أنّ لهذا الشّعور سمات تختلف باختلاف الزّمان والمكان ، إذ يكفي بعضَ الجماعات البشرية أن تكون في حالة مواجهة أو معاداة لمن جاورها من الجماعات لتصير مُقتنعة بتفرّدها عن هذه الجماعات ، بينما تعتبر جماعات بشرية أخرى علاقاتها بالجماعات الأخرى أداةَ معرفة أفضل للجماعة بهُويتها وعامل ثراء ونماء لها .

التّاريخ والثّقافة ، وربّما حتّى الإيديولوجيا ، كلّها تفعل فعلها في هذا . ولا شكّ أنّ قدرا من المأسسة ضروري لكلّ تجمّع بشري يريد لنفسه أن يكون شعباً ، لكنّ درجة هذه المأسسة تختلف . لقد قال سيسِيرون (المُفكّر الرّوماني) أنّ الشّعب ليس مجموعة بشرية ما ، بل هو جماعة يوحّدها كل من التّوافق على القواعد القانونية التي تُنظّم شؤونها والمصالح العمليّة المُشتركة[57] . هذا الرّابط بين فكرة الشّعب والعنصر القانوني-المؤسّساتي في العالم الرّوماني كان له من القوّة ما جعله يُتيح المرور من مرحلة الشّعب اللاّتيني الأصلي إلى شعب

---

56 F. Rigaux، op cit.، VII

57 Cicero، De Repubblica، I، 39 " Et igitur res publica res populi؛ populus autem non omnis hominum coetus، quoque modo congregatus، sed coetus multitudinis iuris consensu et utilitatis communione sociatus"

إيطاليا ، وَمِنْهُ إلى شعب الإمبراطورية الرّومانية الذي يضمّ كلّ مواطني تلك الإمبراطورية ، من إسبانيا أو إفريقيا ، أو سوريا أو موطن الغال ، أو اليونان أو فلسطين . هذا في إمبراطورية روما ؛ أمّا في سياقات أخرى جد مختلفة فقد كانت الأرض أو روابط الدّم ، أو حتى روابط العِرق لِلأسف ، هي ما يُؤَلِّف بين عناصر الشّعب . يتبيّن جليّاً ممّا ذُكِر أن عوامل ثقافية وحضارية وإيديولوجية تُحدّد صلب نواة مفهوم الشّعب - كمجموعة بشرية تتعدّى من يُكوِّنها من الأفراد - لتجعل منه وجها متغيِّر المعالم في الزّمان والمكان .

وفضلا عن ذلك فإن مفهوم الشّعب قد تقاطع في مساره عبر التّاريخ مع مفاهيم تُناظِرُه ، بل وتُزاحمه إلى حدّ بعيد ، مثل «الأُمّة» و «الدّولة» ، حتّى أنّه صار أحياناً يذوب فيها ، مع ما يترتّب عن هذا الأمر من عواقِب جسيمة ، كما حصل مع مفهوم « الشّعب- الدّولة» ، مثلاً .

إذا أخذنا بهذا صار علينا أن نقول إن مفهوم الشّعب يشمل قَدرا ، واعيا أو غيرَ واع ، من اللّزوم .

وعندما نقول هذا يصير من الضّروري توضيح هذا القدر من اللّزوم وإدراكُه بالنّسبة لحقّ الشّعوب أوّلاً ، ثمّ الإحاطة بالحقوق التي يطالب بها التّجمّع البشري المُعرّف على هذا الوجه والواجبات التي عليه . وهذا ما يتّصل ، من بين ما يتّصل به من الأمور ، بالعلاقات بين الشّعب والأُمّة ، والشّعب والدّولة ، والشّعب وشعوب أخرى ؛ وكذلك

علاقات الشعب مع الجماعات البشريّة المُتميّزة المتواجدة فيه وأخيراً، الشّعب والمكوّنات الفردية التي يتشكّل منها .

قد يكون من باب المجازفة القول بأن هذا الاجتهاد قد تحقّق قبل إدراج حق الشّعوب في التّشريع الدُّوَلي . إلاّ أنّ السياق العام الذي ظهر فيه حقِ الشعوب في القانون الدولي خلق داخل هذا القانون نفسه كلّ المُقدمات المعيارية لإنجاز هذا العمل داخل المعالم المُحددة لقوانين الأمم المتحدة . غير أن هذا لم يتم على الوجه الكافي .

2 - وتبريراً لِما قُلت الآن أمُرّ، ولو بإيجاز، إلى باب القانون الدّوَلي

أتحمّل مسئوليّة القول بأن القانون الدّولي الذي تولّد عن الحرب العالمية الثّانية كان انقلاباً جذرياً بالمقارنة مع القانون الدّولي التّقليدي الذي ترتّب عن سِلم وِستْفاليا (1648) . إنّها ثورة تستند إلى ثلاثة أركان تُمّثل قِيَماً وثيقة الارتباط فيما بينها ومتّجهة لأن تصير جزءً لا يتجزأ من القانون الدُّولي الذي هو في طور التّكوين والّذي يعتبر مُلزماً للكلّ، مُعبّراً عن إرادة المُجتمع الدّولي (الذي يسمو على الدّول) ولاَ يحتمل أي إعفاء أو استثناء (jus cogens) . هذه القيم الأُسُس الثّلاث هي : السِّلم وحقوق الإنسان ومساواة الشّعوب في الكرامة . وإذا زاوجنا بين هذه القيم وما يترتّب عنها صار حق الشّعوب الذي أشرنا إليه منذ لحظات سؤالاً يمكن أن يجد جوابه .

يبقى أن القانون الدّولي لم يُعطِ فورا مُجمل هذه الأجوبة، وربما لم

يُعطها لحدّ السّاعة ، على الأقل في شموليتها . السّبب ، في رأيي ، هو أنّ الثّورة الحقة لا تفرض نفسها بين عشيّة وضُحاها . عليها أن تمرّ بمراحل التّشريع والتّنصيص على أبرز مبادئها في مفاصل القانون وفصوله وفي المشاعر التي تصاحب العمل به . هذا حتّى في الحالات التي تكون فيها عدّة تيّارات فكرية قويّة قد تجنّدت لتُمهّد السّبيل لهذه الثّورة ، كما كان حال الثّورة التي مثّلتها الأمم المتّحدة . الثّورة الحقة بحاجة إلى الوقت لتُوَطّد أركانها . وفي هذا الوقت يمكن أن تُعيق سيرها ، وَرُبّما أوقفتها ، المقاومة التي يبديها النظام القديم إزاء ما هو جديد ، والدليل على هذا مآل المبادئ الثّلاثة المذكورة هنا .

السِّلم ، ومنه تحريم الحرب ، لم يمنع حدوث حروب دامية ، وإن لم تَدُر بين القوى التي تناحرت في الحرب العالمية الثّانية . عدم القتال هذا لم يكن يعني السّلم بقدر ما كان يكتسي شكلاً بائساً ، ولكنّه فعّال ، من أشكال الإرهاب المتوازن . هذا التوازن الذي أدّى فقدانه إلى كارثة إعادة الاعتبار للحرب كأداة لحلّ النّزاعات الدُّوَليّة .

هذا عن السّلم ، أمّا حقوق الإنسان ، فإعلان 1948 ، الذي كان يُفترض فيه أن يكون عبارة عن منظومة من الصِّيَغ المِعيارية التي تترجم قيمة مساواة البشر في الكرامة ، اعتُبر مَحض برنامج ينتظر الإنجاز أو نموذجا أسمى ، على الشّعوب أن تسعى إلى بلوغه . أي أنه لم يكن منظومة القواعد المعيارية المُلزِمة التي تُشكّل القانون الدّولي المُلزِم دون استثناء (jus cogens) . كانَ ينبغي انتظار العقد الثّامن من

القرن الماضي لتؤكّد محكمة العدل الدّولية ، ثمّ مجلس النقض في فرنسا ، أنّ مقتضيات الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، أو بعضها على الأقلّ ، جزء من القانون الدّولي العامّ .

وأخيراً ، عن حقّ الشّعوب ، لا بدّ من الإقرار أنّ الإمبراطوريات الاستعمارية لم تندثر غداة سنة 1945 ؛ بل إن بعضها خاض غمار حروب طاحِنة انتهت بالشعوب إلى نيل استقلالها ؛ وأن القرار 1514 الذي يُقرّ حق الشّعوب في عدم الخضوع لأية هيمنة استعمارية أو أجنبية أو نظام تفرقة عنصرية ، هذا القرار الذي أعلن رسمياً واعتبر من مبادئ القانون الدولي المُلزِم التي لا جدال فيها ، لم يُصادَق عليه إلاّ في 14 دجنبر 1960 . ويبقى ، مع هذا ، أن نُذكّر بأن نظام التّفرقة العنصرية (apartheid) ظلّ قائماً وأن كل حالات الهيمنة الاستعمارية لم تنمح بعد 1960 .!

بل ، وأكثر من هذا ، كثيراً ما أدّى النضال في سبيل الاستقلال إلى إضعاف حق الشّعوب . إذ اختُزِل هذا الحق إلى مجرّد نيل الاستقلال الوطني . كأنّ الشّعوب الخاضعة للهيمنة لم يكن لها همّ غير همّ تأسيس دولة ، هذه الدّولة التي يندثر الشعب فيها عندما تتأسّس . « يبدو وضع الشّعب ، كَوضع قانوني ، حالة انتقالية لا ينتظر الشّعب بعدها شيئاً سوى أن يحظى بشرف تكوين دولة ، هذا الشّرف الرّفيع الذي يُدرك بالقبول في مُنتظم الأمم المتّحدة . وما أن يتمّ

للشّعب هذا حتّى ينحلّ فتحلّ الدّولة محلّه[58]» . إذَنْ ، التّركيز على هدف الاستقلال السّياسي يطمس الوجوه الأخرى لِنزوع الشّعب إلى التّحرّر .

في هذا الكلام قدر كبير من الحقيقة ، ولا شكّ . لكن ، لا بدّ أن نزيد عليه ما كان للدّيمقراطيات الغربية من دور في صيرورة إضعاف حقّ الشّعوب هذا وفي المنحى الذي نحاه النّضال ضدّ الاستعمار . فقد اعتمدت الدّيمقراطيات الغربية اغتيال وجوه حركات التّحرّر منهجاً . وقد بيّنت السيدة Brittain معالم هذه السياسة ببراعة المُقتدرين عندما استعرضت ، من بين من استعرضت ، من عشرات الضّحايا الذين أهدرت دماؤهم على مذابح هذه السياسة المُجْرِمة ، سيرة روث فورست Ruth First ، التي ظلّت إلى أن وافاها الأجل من ألمع المساهمين وأشدّهم التزاماً في مؤسّسة ل . باصّو (L. Basso) ، والتي ساهمت في صياغة إعلان الجزائر .

لنعد إلى القانون الدّولي ، ولنعترفْ أن مبدأ حق تقرير المصير خارجياً صار مبدأً كونياً . فحيثما كنّا نصادف منذ نصف قرن ملايين النّساء والرّجال الرّازحين تحت نير الاستعمار ، صرنا نُصادف اليوم دولاً مستقلّة . هناك مسلسل عولمة مسّ ظاهرة الدّولة وغيّر معالم مشهد عالم اليوم ؛ لكن ينبغي الإقرار بأن خضوع الجماعات البشرية للهيمنة لم ينتهِ . فالدّولة التي صارت ظاهرة كونية هي في غالب

58 J. J. Salomon. Réalités du droit international contemporain. Reims. Arers. 1977. Actes des II et III rencontres de Reims. p. 221

الأحيان دولة المصلحة العليا للدولة (أو دولة فقدان العقل) إنّها الدّولة التي وَصف معالِمها ماكيافلي في القرن السّادس عشر، والتي كانت منذ ذالك الوقت قابلة لاكتساء معالم الدّولة المستعمِرة.

مع هذا ترجم القانون الدّولي حقّ الشّعوب بشكل أكثرَ تحديداً منذ 1966 عندما صاغ المادّة الأولى من العهدين الدّوَليين (عهد الحقوق المدنية والسّياسية وعهد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثّقافية) بنفس العبارات: «لكلّ الشّعوب الحقّ في تولّي أمرها. وبفعل هذا الحقّ لها حرّية تحديد وضعها السياسي وحرّية ضمان نموّها الاقتصادي والاجتماعي والثّقافي». إذن، صار اقتران حقّ تقرير المصير داخلياً بتقرير المصير خارجيا أمراً جَلِيّاً. كما يقر العهدان بحق كلّ شعب في التّصرّف الحرّ في خيراته دون إخلال بالالتزامات المترتّبة عن التعاون الاقتصادي الدولي المبني على مبدإ المصلحة المتبادلة. وبعد هذا ببضع سنوات جاء ميثاق حقوق الدُّوَل وَواجِباتِها الاقتصادية ليحدد هذه المبادئ ويوضّحها.

معلوم أن العهدين لا يلزمان غير الدّول التي صادقت عليهما، وأن إعلان الحقوق والواجبات الاقتصادية ليست له قوة إلزام jus cogens. لكنّ هذا كلّه يفسح المَجال لإعطاء حق الشّعوب مضامين فعلية، شأنه في ذلك شأن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

غير أن إكراهات الوضع الدّولي حالت دون المُضيّ قُدُماً في هذا السّبيل، وحتّى العقد الثّامن من القرن الماضي. هذا ما أجمله

الأستاذ كاسيز (Cassez) عندما عاين كون « القانون لا يرعى الأفراد إلاّ بالنّسبة لجزء من المجتمع الدّولي ، أمّا الشّعوب فلا يرعاها القانون إلاّ بالنسبة للجزء الآخر[59] » .

3- من مأزق القانون الدولي هذا ، ظهر وجه لمأزق اشد عمقا لقوى ومسلسلات التحرر ، وهو الذي أدى إلى إعلان الجزائر

هذا الإعلان يجسّد اجتهاداً في رسم معالم مشروع لانعتاق البشرية من خلال مقترحات معيارية لا تندرج في مشروع فلسفي أو في يوتوپيا ، بل تستجيب لمكاسب اكتُسبت عبر التّاريخ وترجمها القانون الدّولي إلى مقتضيات كونية وملزِمة أو إلى قرارات صادقت عليها الجمعية العامّة للأمم المتحدة بأغلبية واسعة ، تجسّد درجات وعي أدركتها البشرية في بعض لحظات تطوّرها ؛ لحظات وعي ينبغي تنسيقها وتنظيمها لتنير سبيل الفعل وتجعله يعي شرعيته . يمكن أن نطلق على هذه المقاربة أيضاً تعبير « أَخْذُ القانون مأخذَ الجدّ» ، وهو العنوان الذي حمله بعد بضعة عقود مؤلّف شهير في نظرية القانون العامة .

لم يكن ليليو باصّو (Lelio Basso) رائدَ إعلان الجزائر فحسب ، بل إنّه دعا ممثلين لحركات التّحرّر وسياسيّين من جهات العالم الأربع ورجال قانون ورحال ثقافة من قوميات مختلفة ليساهموا في هذا المجهود .

59 V. A. Cassese, " Il diritto internazionale nel mondo contemporaneo", Bologne, 1984, p. 125

تم الإعلان عن الوثيقة بعد أمد طويل من التّهيئ في الجزائر يوم 4 يوليوز 1976 ، أي بعد قرنين ، يوماً بيَوْم ، من إعلان استقلال الولايات المتّحدة الأمريكية ، إيماناً بسير البشرية على طريق الانعتاق . ويتكوّن الإعلان من ديباجة بليغة وثلاثين مادة متضمّنة في سبعة أبواب تتعلّق بالحق في الوجود ، والحق في تقرير المصير السياسي ، والحقوق الاقتصادية ، والحق في الثّقافة ، والحقّ في البيئة والموارد المشتركة ، وحقوق الأقلّيات ، وأخيراً ، الضّمانات والعقوبات[60] .

يؤكّد المشروع على العلاقة بين حقوق الشّعوب وحقوق الإنسان ، لكنّه يؤكد أيضاً أن الإنسان الذي ينبغي أن تُصان حقوقه لا يمكن اعتباره كائناً مجرّداً ، إنّه ذات يحدّدها التّاريخ وشخص يندرج في نسيج من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثّقافية التي تشكّل هُويته المُميّزة . هذه الهُوية التي لا يمكن أن تُصان إن لم توضع في الحسبان السّمات الملموسة التي تُحيل إلى السّياق الجماعي الذي نشأ فيه كلّ شخص . هذه المقاربة تضع الشّعب في المقام الأوّل ، وبها تصير البشريّة مكوّنة من شعوب لكلّ منها هويته الخاصّة به ، كما أن لكلّ فرد من الأفراد الذين يتكوّن منهم كلّ شعب ، والبشرية جمعاء ، هويّته الخاصّة به .

60 La littérature sur la Déclaration d'Alger est très vaste. Il suffit ici de renvoyer à la bibliographie recensée en annexe à l'œuvre de F. Rigaux « La Carta d'Alger». Ed. Cultura del la pace , S. Domenico di Fiesole 1988, pp. 171, 172. V. aussi du même auteur « Pour une Déclaration universelle des droits des peuples». Bruxelles, Vie Ouvrière, 1990

في هذه المقاربة ينبغي التّأكيد على نقطتين :

- أولاهما أن البُعد الجماعي لا يتأكّد فيها على حساب الفرد أو على نقيضه . بل ، وبالعكس ، يُعتبر القيام بحماية الفرد حقّاً قبل أن يكون واجباً ؛ أي أنّ الأمر يتعلّق بحقّ للجماعة ، التي لها أن تعتبر أنّ حقّها في تقرير مصيرها بنفسها لا يتمّ ترسيخه إلاّ إذا كانت حرّية كلّ عضو من أعضائها وكرامته مَصونتان .

- ثانيتهما أن هذه المقاربة تحتمل أنّ الشّعب هو المَوْقع الذي تنبني عليه حرّية الفرد في سياق معيّن ، وبالتّالي تحتمل تنوّع الأوضاع الجَماعية كمنطلق لتقدير كل مَسّ محتمل بكرامة الشّخص البشري . فالحالات التي يمكن أن تُمسّ فيها كرامة الكائن البشري عديدة . منها علاقات الإنتاج ، طبعاً ، ولكن فيها كذلك العلاقات بالبيئة ؛ منها الافتقار إلى الحاجات الأساسية للعيش ، وكذا الانتظام في مجتمعات مُتَراتِبة تنتزع الممتلكات ؛ ومنها العلاقات وسط الأُسرة ، أو بين الجنسين ؛ ومنها العلاقة بالسّلطة السّياسية ، وكذلك بالعديد من مواقع السلطة التي يمكن أن تتولّد عن المجتمع ؛ منها علاقة الفرد بالمجموعة التي هو جزء منها ، وكذلك انحلال روابط الجماعة ؛ العلاقة بالتّقاليد والعلاقة بثقافات أخرى تكتسي طابع الهيمنة والإمبريالية ؛ العلاقة بالدين ، وكذا استغلال السّلطة للدين أو ادّعاء الدّين حقّ التّدخّل في دائرة ما يخصّ كلّ فردٍ فرد بفرض عقيدة عليه أو تحريم عقيدة أخرى ؛ العلاقة بالدّولة ، أو انعدام الدّولة وتشتت

السّلطة السياسية بين إقطاعات كثيرة... باختصار: كلّ ما يمتّ بصلة إلى مصير الإنسان يمكن أن يصير موضوع اضطهاد، وبالتّالي ميدان صراع من أجل التّحرّر.

4- وَبِمَثابَة خلاصة عامّة

أعتبر أن إعلان الجزائر، رغم الزّمن الذي مضى على التّصريح به وما طرأ على المشهد الدّولي من تحوّلات، يمكن أن يمثّل اليوم كذلك أداة للتّفكير والنّضال ما زال العالم بحاجة إليها اليوم.

حقّ الشّعوب، فعلاً، لا يخصّ بلدان الجنوب وحدها. إذ ليس في الأمر صُدفة إن كانت المحكمة الدّائمة للشّعوب، المنبثقة عن إعلان الجزائر، قد خصّصت عَدداً من جلساتها لقضيّة الإفلات من العقاب لتقول جهاراً وبقوّة أن الضّمير الدّيمقراطي يأبى الخضوع لحقّ الدّولة الذي يدّعي محو الجرائم التي اقترفتها السّلطة من الذاكرة، والحال أنّ الأمر يقتضي خلاف هذا، أن يحتمل الاجتهاد المبذول لأنسنة السّلطة اختزان الذّاكرة لهذه الجرائم. وكان هذا موضوع الدّورة السّابقة التي عقدتها محكمة الشّعوب الدّائمة، هنا بالذّات، في باريس، عن الجزائر اليوم.

وكما قال لنا الأستاذ لوكليرك (Me Leclerc)، رفض النّسيان مرتبط بنوعية الدّيمقراطية وجودتها. فمن يملك أن ينفي أنّ الديمقراطية ما زالت بحاجة إلى أن نبذل الكثير في سبيلها، في الجنوب وفي الشّمال على حد سواء؟ الوقائع التي رواها لنا أمس الأستاذ لوكليرك

تبيّن أنّه من المثير للسّخرية أن يقف المرء موقف الرضا عن النّفس إزاء حال الدّيمقراطية في بلداننا ، بلدان شمال الكرة الأرضية .

يمكن أن يفيدنا إعلان الجزائر أنّ محاربة الاضطهاد ، اليومَ كالأمس ، تتأتّى بتزاوج الولع السياسي والاجتهاد النّظري ، وباسْتِنْفار النّساء والرّجال الذين يتطلّعون إلى نفس المُثُل والآفاق من مختلف بقاع الدّنيا . من هذه الزّاوية يبدو لي أن في الأمر ما يحمل على التّفاؤل ، رغم كلّ شيء . لا لأن التّحقيق يجري في قضية اغتيال السّيد الحريري ، أو لأن صّدام حسين يمْثل أمام المحكمة ، فالعدالة التي يقنع بها المتجبّرون موجودة منذ القِدم ؛ ما يحمل على التّفاؤل أن مئات الملايين من النّساء والرّجال قد تجنّدوا ضدّ الحرب عبر العالم . وما دمنا لم نجعل الحرب أمراً خارجاً على القانون فلن يكون للشعوب حق فعلي .

لقد عمل باصّو على إثارة هذا التّجنيد الجماهيري وتنوير سبيله كما عمل على ذلك المهدي بن برْكة ، الذي ظلّ حتّى اختفائه محافظا على علاقات نضالية مثمرة مع ليليو باصّو .

تكريمنا لذكرى المهدي بن بركة في هذه النّدوة تكريمٌ أيضاً وتشجيع لكلّ من يتجنّد ويناضل عبر العالم ضدّ الظّلم والاضطهاد دون أن تنال منه المصاعب أو الإخفاقات . وفي أصل هذا الاستنفار يكمن شعور أوّلي يستحيل تحديده ، لأنه نابع من حسّ الكرامة البشرية ويتغذّى من صميم ما يميّز الكائن البشري ليصل إلى أبعد ممّا يستطيع أن يدركه

اجتهاد رجل القانون المسكين .

هذا ما عبّر عنه خوليو كُورطَصار (Julio Cortazar) الشاعر الذي كان قريباً من ليليو باصو ونضاله في سبيل حق الشّعوب ، والذي أودّ أن أختم بكلامه حديثي إليكم : « ليس من باب التّأنق القول أنّ قطعة شعر أو كلمات أغنية ، أو فيلما أو رواية ، أو لوحة أو حكاية ، أو مسرحيّة أو تمثالاً... قد حملت أو تحمل للشّعب الفكرة والشّعور بالعديد من الحقوق التي يصوغها المختصّون ويفصّلونها بمصطلحاتهم الفقهية... لأن الوعي بحقوق الشعوب يمكنه ، ويجب أن يتحقق بطرق متعددة . . . ويمكن أن يسلك هذا الوعي مسالك لا تلتقي في شيء مع مسارات المنطق أو نصوص المواثيق الأساسية ؛ ربّما سلك مسالك الجمال أو الشّعر أو الفكاهة أو السخرية أو الهجاء أو الكاريكاتور أو الصّورة أو الصّوت أو الدّعابة أو صراخ المأساة أو الرّسم أو الإشارة ، وكلّ ما له أثر مباشر على الأحاسيس الشعبية ومن شأنه أن يشقّ الطّريق بشكل مثير إلى المضمون المنطقي والأخلاقي والتاريخي للعبارات ذات الطّابع الشّكلي» .

ـ حركة العولمة البديلة والحركة التاريخية لتصفية الاستعمار

جوستاف ماسياح[61]

أنطلقُ من فرضية كون الحركة البديلة للعولمة تُشكل امتدادا للحركة التاريخية لتصفية الاستعمار وتجديدا لها . ولن أتَّبع التسلسل التاريخي . وسأبدأ بالحاضر ، أي من الحركة البديلة للعولمة ، لأعود إلى الماضي من أجل البحث ، انطلاقا من تأملات حول حركة تصفية الاستعمار ، وتأملات حول القضايا التي نطرحها من أجل بناء المستقبل . سيكون الأمر سهلا ، سيما وأن العديد من المتدخلين في هذه الندوة قد ساهموا في النضالات من أجل تصفية الاستعمار . سأكتفي فقط بالإحالة إلى هذه المرحلة مع التأكيد بإلحاح على المرحلة الراهنة .

تواجه الحركة البديلة للعولمة اليوم نقاشا استراتيجيا ، وتتناول هذه المداخلة بعض القضايا التي يطرحها هذا النقاش . وسأقوم بذلك بكيفية مواكِبة للنقاشات الاستراتيجية حول تصفية الاستعمار ، مع التأكيد على تحليل المرحلة وعلى مسألة الأسس الاجتماعية والتحالفات . يتعلق الأمر إذن بتحديد بعض القضايا التي من الضروري تناولها من أجل التفكير في آفاق الحركة البديلة للعولمة . ولا شك في أن فهم هذه القضايا سوف يستفيد كثيرا من الكيفية التي أخذت بها حركة تصفية الاستعمار هذه القضايا ذاتَها بعين الاعتبار .

---

61 - Gastave Massiah عضو مؤسس لشبكة مبادرات من أجل عالم آخر ، نائب رئيس أطاك .

تحليل المرحلة والوضع الراهن للحركة

الحركة البديلة للعولمة غنية بتنوعها وبتعدد التيارات الفكرية التي تُكوّنها . إنها تمزج عدة مقاربات ، منها مقاومة المنطق السائد والبحث عن بدائل والتفاوض حسب الأوضاع . وتتمفصل هذه الحركة حول عدة أشكال تعبيرية : النضالات والممارسات التضامنية والتفكير والإعداد ؛ وتغذي كافة هذه الأبعاد النقاش الديمقراطي المفعم بروح المواطنة الذي يُميّز هذه الحركة .

تتميّز الحركة البديلة للعولمة بالوعي بالنتائج المأساوية للمرحلة الليبرالية الجديدة لهذه العولمة . وتتمثل هذه النتائج في : تزايد التفاوتات وارتباطها بالتمييز ، تفاقم سيطرة الشمال على شعوب الجنوب ، وارتباطها بالنزاعات والحروب ، وإلحاق الضرر بالنظام البيئي الكوني وبحقوق الأجيال القادمة وارتباطها بالنزعة الإنتاجية وبمنطق المضاربة المالية ، وتصاعد انعدام الأمن الاجتماعي والبيئي والحروب ، وارتباط ذلك بالإيديولوجيات الأمنية وبمذاهب الحروب الوقائية . ويمتد هذا الوعي ليشمل إدراك الروابط القائمة بين القضايا الاجتماعية والقضايا المجتمعية والمساءلة العالمية . إنه وعي يأخذ بعين الاعتبار العلاقة الدقيقة بين المستويات المحلية والوطنية والإقليمية (بمعنى الأقاليم الكبرى) والعالمية .

بدأ بروز هذا الوعي منذ بداية الفترة الليبرالية الجديدة في مطلع الثمانينات في بلدان الجنوب مع النضالات ضد المديونية (الخارجية) ، وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومخططات التقويم الهيكلي .

وقد أماط اللثام منذ سنة 1989 عن الإطار المؤسساتي لهذه المرحلة من العولمة (مجموعة الدول 8 الكبرى ، صندوق النقد الدولي ، البنك العالمي ، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومنظمة التجارة العالمية) . وانتشر هذا الوعي ، ابتداء من سنة 1994 ، في أوروبا (إيطاليا وفرنسا وألمانيا) ، والولايات المتحدة الأمريكية وكوريا ضد البطالة والأوضاع الهشة وغير المستقرة والمساس بأنظمة الحماية الاجتماعية . وانطلاقا من سياتل سنة 1999 وبورتو أليگري سنة 2000 ، ستكون المنتديات مكانا لتلاقي حركات بلدان الجنوب والشمال .

تميّزت مرحلة تصفية الاستعمار أيضا بتنوع كبير للتيارات الفكرية والأشكال التعبيرية ، حتى وإن كانت التمثلات تُولي الأفضلية اليوم للتصنيفات البسيطة التي تحيل إلى بديهيات قلما تتم مناقشتها . تميّزت حركة تصفية الاستعمار بالوعي بالطابع غير المقبول للوضع الاستعماري ولطبيعته . ولم تكن العولمة غائبة في النقاشات الدائرة آنذاك وكانت مرتبطة بالمقاربة الجيو-سياسية للإمبراطوريات الاستعمارية وبالمنافسة بين الإمبرياليات . وابتداء من عشرينات (القرن الماضي) ستفسح المجال للتمثل شرق - غرب . كان البعد السائد هو البعد الوطني وبعد الدولة ، فهو الذي يُسنِد الأمل في الانعتاق . وكان هذا البعد يؤدي إلى نوع من عدم الثقة بالنسبة لما هو محلي . وقد بقي مستوى الأقاليم الكبرى مرجعا بالنسبة إلى المجموعات ما قبل الاستعمارية وما قبل الرأسمالية (الوحدة الإفريقية ، الوحدة العربية إلخ . . .) . وكانت مشاريع التحرير الوطني ترجع إليه باعتباره بعدا ضروريا ، بعيد المنال

وتواقا إلى الماضي في نفس الوقت .

كانت العلاقة مع الحرب والنزاعات مختلفة جدا عما هو عليه الأمر اليوم . فالكفاح المسلح كان يبدو أمرا لا مناص منه وقد طبع ببصماته النقاش حول "الإرهاب" . كما أن الحروب كانت تُستنْبطن هي أيضا ، ألَمْ تتم الإشارة سنة 1914 إلى أن "الاشتراكية ستحول دون اندلاع الحرب ، أو أن الحرب ستؤدي إلى الاشتراكية" ، وسيفرض بروز القوة النووية التعايش السلمي . وهناك مسألتان هامتان اليوم سيتم توضيحهما في شكلهما الراهن خلال مرحلة ما بعد الاستعمار . فالحدود الإيكولوجية ترتبط بشكل مباشر بالنموذج الإنتاجوي الذي تتقاسمه الأنظمة الرأسمالية مع تلك التي تعلن عن إرادتها تجاوز الرأسمالية . وستفرض الحريات الديمقراطية نفسها انطلاقا من الحركة التاريخية لنهاية الستينات (في سنة 1968 ، تشيكوسلوفاكيا ، فرنسا ، المكسيك الخ . . .) التي كانت تتوخى التوفيق بين الأبعاد الفردية والجماعية .

مشروع العولمة البديلة

تحمل الحركة البديلة للعولمة بمختلف دلالاتها في طياتها أملا جديدا تولد عن رفض القدر ، وذلك هو المعنى الذي يكتسيه تأكيد "إن عالما آخر ممكن" . إننا لا نعيش "نهاية التاريخ" ولا "صدام الحضارات" . وخلافا لما تلقنه لنا هذه التأكيدات المذهبية فإننا لا نعتقد أن النظام السائد لا يُمكن تجاوزه ، وأن النضالات الاجتماعية تافهة وزهيدة على صعيد آلاف السنين .

تنتظم استراتيجية الحركة البديلة للعولمة حول مميّزات تكوّنها (تلاقي الحركات) وتوجهها (تمتع الجميع بالحقوق الأساسية وبالسلم والديمقراطية) . وجاءت الحركة البديلة للعولمة نتيجة التقاء حركات التضامن . فالحركة النقابية والحركة الفلاحية وحركة المستهلكين والحركة الإيكولوجبة والحركة النسائية وحركة الدفاع عن حقوق الإنسان وحركة جمعيات التضامن الدولي ، بالإضافة إلى الجمعيات الثقافية والشبابية والباحثين ، كلها تقوم بمقارنة نضالاتها وممارساتها وتفكيرها .

لقد برز من خلال المنتديات توجه مشترك ، ألا وهو تمتع الجميع بالحقوق وبالديمقراطية والسلم . إنه البناء البديل للمنطق السائد ولتقويم السوق العالمية من خلال الضبط بواسطة سوق الرساميل . فالبديهية المفروضة التي تدعي أن الطريقة الوحيدة المقبولة من أجل تنظيم مجتمع ما ، هي الضبط بواسطة السوق ، يمكن معارضتها باقتراح تنظيم المجتمعات انطلاقا من تمتع الجميع بالحقوق الأساسية . وهذا التوجه المشترك يُعطي معنى لتلاقي الحركات .

يُترجم هذا التوجه المشترك بثقافة جديدة للتغيير ، يتجلى من خلال تطور كل حركة من الحركات . أما مرجعية تمتع الجميع بالحقوق فإن كل الحركات مشبعة بها . ولذكر بعض الأمثلة ، فقد قررت منظمة العفو الدولية ، منذ ثلاث سنوات خلت ، أن تأخذ على عاتقها الدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وتحدد منظمة أطباء العالم أهدافها انطلاقا من الحق في الصحة ، وتضع

النقابات في المقدمة الحقوق الأربعة الأساسية التي حددتها منظمة العمل الدولية ، وتأخذ "الطريق الفلاحية" بعين الاعتبار الدفاع عن الفلاحين والأمن الغذائي والأخطار الإيكولوجية والعلمية الخ . . . .

تقع هذه الآفاق داخل الورشات التي تسندها الحركة البديلة للعولمة ، إنها ورشات سبقت الحركة وحضّرت لها ، غير أن هذه الأخيرة سمحت بإعادة توجيه هذه الورشات . ونذكر على سبيل المثال قضية القانون الدولي ومحاربة الإفلات من العقاب والإطار المؤسساتي للعولمة والإصلاح الجذري للمؤسسات الدولية والديمقراطية داخل المقاولة ، والمعايير الدولية التي تضمن المسئولية الاجتماعية والبيئية للمقاولات ، والخبرة المواطِنة ومعارضة احتكار الخبرة السائدة ، والسوق الدولية والمبادلات الدولية وإلغاء المديونية والقضاء على الجنات الضريبية ، وإعادة التوزيع بواسطة المكوس الإجمالية ، واستكشاف طرق جديدة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني الخ . . . .

كانت حركة تصفية الاستعمار حاملة لرفض القدر المحتوم . إنها حملت أملاً جديدا على صعيد الإنسانية . وكان التأكيد على أن لكل شعب الحق في أن يكون الحامل لمستقبله ولمستقبل الإنسانية . لقد أعادت هذه الحركة النظر في فكرة التقدم المتمثل في استيعاب الحضارة التي يحملها المستعمرون والتي يفرضونها على المستعمرين خدمة لمصالحهم (أي المستعمَرين) .

كان التحرر الوطني شرطا من أجل التحرر الاجتماعي . وقد وضعت هذه الحركة في المقام الأول بالنسبة لكل شعب ولكل الشعوب الحق

في تقرير المصير وفي الاستقلال والحق في بناء دولته . وكان نموذج التنمية هو نموذج الاستقلال الوطني . كان يتعين تغيير النظام الدولي ليسمح بوجود هذا المشروع ويُسهله . وجاءت أزمة تصفية الاستعمار نتيجة للقطيعة بين التحرر السياسي والتحرر الاجتماعي . إنها نتيجة لاستراتيجية استعادة السيطرة من لدن القوى السائدة ، وهي بالأساس القوى الاستعمارية القديمة ، انطلاقا من التحكم في النظام الدولي وفرض نموذج للتنمية وضبط كل مجتمع وفقا للسوق العالمية عبر برامج التقويم الهيكلي . أما السلاح السياسي الذي فرض التقويم فهو تدبير أزمة المديونية التي نظمتها مجموعة السبع والتي تم التفاوض بشأنها بالنسبة لكل حالة على حدة . غير أن استعادة السيطرة هذه ما كان لها أن تنجح لو لم تستند إلى الأزمة الداخلية التي انبثقت عن تصفية الاستعمار وإلى فض التحالف الذي مكن من تصفية الاستعمار ، وإلى الفساد وانعدام الحريات والديمقراطية (المفروض) من لدن النخب الحاكمة في الدول المستقلة . ومن خلال العودة إلى المقاربة التي تعتمد الحقوق ، فإن الحركة البديلة للعولمة تربط الصلة من جديد مع الحركة التاريخية لتصفية الاستعمار وتشكل امتدادا لها .

النقاش الاستراتيجي

تستمد الحركة البديلة للعولمة قوتها من دعم الرأي العام في كل بلد وعلى المستوى الدولي . وتطرح مسألة تكوّن الرأي العام العالمي ومسألة علاقتها بفرضية (وجود) وعي كوني . إنها تسائل الدول ، كما رأينا ذلك خلال اجتماع منظمة التجارة العالمية في كانكون ، حول

طبيعتها وحول السياسات الوطنية التي تنهجها وحول دورها على المسرح الدولي . وتؤثر بشكل وازن في اتجاه بناء أقاليم كبرى باعتبارها اتجاهات مضادة لليبرالية الجديدة وللهيمنة الجيو- سياسية .

يحصُر التمثل السائد الفاعلين في التغيير الاجتماعي ، في المواجهة بين المقاولات والإدارات وبين السلطة الاقتصادية والسلطة السياسية . وفي المرحلة الجديدة ، فإن بروز الجمعيات والجماعات المحلية يُقوي السلطة المواطِنة . ويقترح بناء تحالف استراتيجي بين الحركات والمؤسسات المحلية . ومن خلال تنظيم منتديات السلطات المحلية والاجتماعات العامة للجماعات المحلية ضد الـ AGCS ، جربنا الأهمية التي يكتسيها هذا التقارب . كما يمكن للسياسات المحلية أيضا أن تجسد البدائل (ضمان استفادة الجميع من الخدمات العمومية المحلية ومن التمويل ، وإعادة توزيع الضرائب المحلية والوطنية والعامة ، وتلبية حاجيات السكان عبر الأسواق الداخلية غير الخاضعة لتوجيه كل شيء نحو التصدير ، والتركيز على المراقبة المواطِنة والديمقراطية التشاركية والديمقراطية التمثيلية وحق المواطنة بناء على الإقامة ، وإعطاء الأولوية للتشغيل والأنشطة المحلية والمحافظة على البيئة الخ . . . .) .

تُطرح مسألة التحالفات على الدوام ؛ وبنجاحات متفاوتة تُزاوج الحركة بين عدة مقاربات تُشكل فضاء تحالفاتها الوطنية والعالمية . وتنخرط الحركة في تحالفات واسعة تكتسي شكلين بارزين هما التحالفات ضد الحرب والتحالفات ضد الفاشية . ومزيتها هي كونُها

تحالفات عريضة غير أنها تُهمل بلورة البدائل . كما أن الحركة مدعوة لعقد تحالفات أكثر جذرية تكتسي شكلين بارزين هما التحالفات المعادية للرأسمالية والتحالفات ضد النزعة الإنتاجوية ، وميزتها هي كونها تهتم بالأسباب وبالتالي فهي دائما ضرورية ، غير أنها غالبا ما تكون مغلقة وليست بكافية . وتواجه هذه الحركة مسألة التحالفات المطابقة للمرحلة والتحالفات مع الذين يرفضون المسار الليبرالي الجديد وخاصة منهم الكينيزيانيون الجُدد . غير أن التحالف ليس هو الانضمام ، إذ يتضمن أيضا حصته من النقد ؛ ويتجلى هذا النقد من خلال التسليم بالتخلي عن المشروعين المرجعيين للمرحلة السابقة ، وهما المرجع السوفياتي والمرجع الكينيزياني .

استطاعت حركة تصفية الاستعمار تحديد تحالفات داخلية تطابق وضعيات خاصة ، وتمخضت عن أنظمة ذات طبائع متنوعة . وتبقى القضايا التي تمت مناقشتها على ضوء التساؤلات العامة والوضعيات الخاصة ذات راهنية أكيدة . وعلى سبيل المثال نذكر مسالة البرجوازية الوطنية بالمقارنة مع البرجوازيات الكمبرادورية وموقع الحركات العمالية ، والتحالف بين العمال والفلاحين ، وطبيعة الفلاحين ودور البرجوازية الصغيرة المثقفة والموظفين وموقع الجيوش . وعلى الصعيد الدولي ، يجب التذكير أن العشرينات (من القرن الماضي) تميّزت بالنضالات العمالية والفلاحية وبنضالات التحرر الوطني والثورة الروسية سنة 1917 والنضالات المعادية للفاشية . والتحالف الاستراتيجي ، الذي تم تحديده في مؤتمر شعوب الشرق سنة 1920 في باكو ومؤتمر

الشعوب المضطهدة ببروكسيل سنة 1927 ، سيربط حركتي الانعتاق ، الممثلتين في الحركة الوطنية والمعادية للاستعمار والحركة الاجتماعية والعمالية ؛ وسيُفضي هذا التحالف إلى تصفية الاستعمار . لكنه لن يسمح بتحديد التحرر الاجتماعي بعد الاستقلال ولن يصمُد أمام تبخيس القيمة المأساوية لمسألة الديمقراطية وللقطيعة بين الصين والاتحاد السوفياتي والسباق نحو التسلح وعودة العمل بالنظام الفوردي والكينيزي في المراكز الرأسمالية ولفشل ما يُفضل سمير أمين تسميته السوفياتية التي لا يجب ألا يتم الخلط بينها وبين الاشتراكية . وتبقى مسألة التحالفات الدولية مفتوحة اليوم ، وتشرع الحركة البديلة للعولمة في رسم مقاربة جديدة تشمل التناقض شمال - جنوب دون أن تقتصر عليه .

قدم إمانويل فالرستاين Immanuel Wallerstein صياغة جيدة للمسألة الأساسية في النقاش الاستراتيجي . إنه يشير إلى أن المعادلة الاستراتيجية التي سمحت بالانتقال من الفيودالية إلى الاشتراكية تنص على أنه : يجب بناء حزب من أجل الاستيلاء على الدولة ، من أجل تغيير المجتمع . وتم تأكيد هذه المعادلة بعد عشرات السنين من الجدل بين الفوضويين والاشتراكيين الطوباويين والماركسيين . وما يزال هذا النقاش مفتوحا اليوم . فالأحزاب التي تم بناؤها من أجل الاستيلاء على الدولة أصبحت "أحزاب - دولة" تُعاني من نبذها من لدن "الطبقات السياسية" وتواجه الانحراف التدبيري والحدود الديمقراطية . وتعارض العولمة الاقتصادية (في اختصاصات) هذه

الدول من جهة كما تُعارضها رغبة المواطنين في التمتع بديمقراطية القرب من جهة أخرى . وليست الدول هي الفاعل الوحيد في التغيير الاجتماعي ، وإن كانت لا تزال تُشكل فاعلا استراتيجيا وأساسيا في هذا التغيير . ذلك هو مصدر النقاشات حول المجتمع المدني وهي تسمية مريحة وملتبسة . أما الصعوبة المتمثلة في تعميم شكل "الدولة - الأمة" فهي تطابق إذن قضايا أساسية ومتناقضة توجد في قلب النقاشات . و يُسائل هذا النقاش الأشكال التي يكتسيها ما هو سياسي والتغيير الاجتماعي ، إنه يتقاطع مع التساؤلات حول الثقافة السياسية للحركات وقضايا التنظيم والسلطة والتراتبية والسلطة التي برزت داخل الحركات في نهاية الستينات .

آفاق الحركة البديلة للعولمة

فرضية العمل هي أن مرحلة "الليبرالية الجديدة" للعولمة ، التي أحددها باعتبارها مرحلة غزو جديد ، هي مرحلة انتقال ، وهي بدون شك في طريق انتهائها . وهناك ثلاثة سيناريوهات تُحدد التعاقبات الممكنة . ويتعلق الأمر بالوقوف على الانسجامات المطابقة لنماذج ولأنماط من التفكير الاقتصادي والسياسي ، ولا يتعلق الأمر بسيناريوهات تطور الوضعيات .

السيناريو النيو- محافظ :

نشهد منذ سنة 1980 وإلى اليوم ، تقوية النموذج النيو- محافظ . ومن 1980 إلى 1989 كانت مرحلة التجريب والصعود القوي ، ونعيش منذ 1989 مرحلة الأخذ بالثأر الاجتماعي . وفي سنة 1995 ، بدأ

بروز وتنظيم حركة معادية للنظام هي حركة العولمة البديلة . وفي سنة 2001 ، أدت الاعتداءات التي تعرضت لها نيويورك إلى تسريع الانعطاف النيو- محافظ . وكان تعيين السيد فولفوفيش Wolfowicz في رئاسة البنك العالمي رمزا لهذا التطور .

يطابق هذا السيناريو عالما من الحرب : تُعتبر المنافسة الاقتصادية بمثابة حرب ، بما في ذلك الحرب الوقائية . عندما نشهد نهوض الأصوليات والحركات التمامية والتبشيرية في العالم ، عندئذ ندرك معنى الثورة المحافظة . واسمحوا لي أن أذكر غرامشيGramci الذي أعلن بكيفية رهيبة خلال سنوات سجنه "العالم القديم يموت ، والعالم الجديد يتأخر بروزه وفي هذا النور- المظلم يظهر الغِيلان بكيفية فجائية" .

سيناريو العولمة البديلة:

إنه يقترح تمتع الجميع بالحقوق الأساسية والسلم والديمقراطية . ويمكن اعتباره بمثابة يوتوبيا ، لكن اليوتوبيا يمكنها أن تصبح هي حقيقة الغد . ويتم بناء هذا السيناريو البديل للعولمة باعتباره يوتوبيا ملموسة وهو مرجع لمثل عليا جديدة ولممكنات جديدة ، وهو يؤثر منذ الآن بقوة على وقائع اليوم من خلال نشاط الحركات التي تتخذه مرجعا لها .

سيناريو الكينيزيانيين الجدد:

إنه يطابق العودة إلى أشكال للضبط العمومي الاقتصادي والاجتماعي . فقد قامت الليبرالية الجديدة بشن هجوم جبهوي على السياسات الكينيزية التي تُوصف أيضا بكونها فوردية أو اشتراكية-

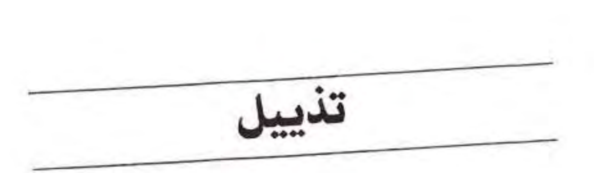
ليبرالية أو "الدولة الاجتماعية" . وكان النموذج الأوروبي مُستهدفا مباشرة . ويمكن الانطلاق من فرضية كون قدرة تدخل الكينيزيانية ، باعتبارها مقترحا للضبط ، لم يتم استنفاذها كليا . ولا بد من التفكير في السياسات الكينيزية المشتغلة في اقتصاد مفتُوح وعلى الصعيد العالمي وليس مجرد العودة إلى فكرة السياسات الكينَيزية كما كانت تشتغل في السابق . هذا السيناريو الثالث يُحرز تقدما ، ولربما كان ذلك هو سبب القطيعة بين جوزيف ستيكليتز Joseph Stiglitz والبنك العالمي . لقد أكد جوزيف ستيكليتز ، انطلاقا من تجربة تحرير (السوق) في روسيا ؛ والتي تمت حسب المبادئ الليبيرالية الجديدة على طريقة فريدمان (يكفي أن نترك الأسواق تلعب (دورها)) ؛ إنه من الضروري وجود دولة حتى من أجل تحرير (السوق) . وذلك إذا كنا لا نريد تعميم رأسمالية المافيا ، ويبقى الطريق الصيني أفضل من الطريق الروسي .

ينبغي تحليل هذه النماذج بانسجام مع مستندات اجتماعية وتحالفات بين فئات اجتماعية . ولا توجد آليات في العلاقة بين المشاريع والقواعد الاجتماعية ، لكن ثمة روابط قوية ؛ ولا يُمكن فهم مشروع ما وتثمينه خارج خلفياته الاجتماعية ونتائجه الاجتماعية . فالنماذج تُضفي شكلا على المشاريع التي تتحدد باعتبارها جوابا على التناقضات الاجتماعية .

انطلاقا من وجهة النظر هذه ، فإن السيناريو الأول تدعمه تيارات تراجعية ، نيو- محافظة ، أصولية وتمامية وهي ، مع الأسف ، تحرز تقدما كبيرا في العالم . أما السيناريو الثاني فيدعمه التيار البديل

للعولمة والتقاء الحركات التي قدمناها سالفا والمنخرطة في بناء حركة جديدة اجتماعية ومواطِنة . في حين أن السيناريو الثالث تسنده فئات اجتماعية تواجه أوضاعا هشة وجزء من الفئات المتوسطة التي كانت مُستهدفة بشكل خاص من لدن "استعادة إحكام القبضة" النيو-ليبرالية . وليست القواعد الاجتماعية لمختلف المقاربات منفصلة عن بعضها البعض ، إذ يمكن لمشاريع مختلفة أن تُغرِيَ نفس الفئات .

ليست هذه السيناريوهات سيناريوهات استباقية أو توقعية ، إنها سيناريوهات تتعلق بالتيارات الفكرية الممكنة . ويساهم تعارض هذه التيارات في بناء فكر جديد اقتصادي واجتماعي وسياسي . إننا نشهد اليوم تقاربا بين تياري الحركة البديلة للعولمة والكينيزيانيين الجدد ضد التيار النيو- ليبرالي . لكن إلى أي حد يمكن أن يصل هذا التقارب ومن الذي سيجني ثماره وكيف يمكن توصيف وتثمين المنطق الذي سينتج عنه؟ فالتاريخ ما يزال قيد الكتابة وهو رهين بمدى تعبئتنا نحن .



تذييل



بعد باندونغ ، من القاهرة والجزائر إلى هافانا بن بركة ومنظمة القارات الثلاث

روني غاليسو[62]

كانت سنة 1956 سنة تبعث على الدوار ؛ حيث تميزت بالهزات التي عاشتها الكتلة الشيوعية على إثر انعقاد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفياتي وتأكيد النموذج المضاد ممثلا في الماوية الصينية والحملة الفرنسية - الإنجليزية - الإسرائيلية ضد السويس . وأدى كل ذلك إلى إغفال أهم لحظة وأهم حركة (آنذاك) ألا وهي تأميم العقيد ناصر لقناة السويس في 26 يوليوز 1956 . وفي الوقت الذي كان يُنتظر فيه انهيار مصر ، شهدت النضالات الاستقلالية دفعة قوية . ولم يكن انعقاد مؤتمر باندونغ (أبريل 1955) سوى إعلان محتشم عن انتقال حركات الانعتاق (من الاستعمار) بآسيا وإفريقيا ، قبل أن تنتصر الثورة الكوبية سنة 1955 وتمتد الزحزحة لتشمل أمريكا الجنوبية من آسيا إلى إفريقيا الجنوبية ، وتُعرج على المستعمرات البرتغالية في إفريقيا لتحط الرحال في النهاية بإفريقيا الجنوبية .

يا له من انقلاب ، ذاك الذي نشهده في نهاية القرن العشرين . وبالفعل ، فوسائل الإعلام تتحدث عن الهلع والخوف والجهاد والحرب ضد الرعب ، والمثقفون لا يقسمون إلا بالديانات التوحيدية

62 - René Gallissot مؤرخ ، مدير سابق لمعهد المغرب العربي - أوروبا بجامعة باريس 8 .

الثلاث . ويحلو لهذا الادعاء الحالي في امتلاك احتكار التأويل المُحافظ (للعالم) ، بَذْل قُصارى جهده من أجل تناسي وجعل (العالم) ينسى الانفجارات الانعتاقية والتحررية التي لم تحدث .

زمن القطيعات التحررية

إن الأمر المؤكد هو أن تعبئة النزعات الوطنية للدول هي التي كانت من وراء نشوب الحربين العالميتين ، كما أن التغييرات التي طرأت على خريطة العالم في القرن العشرين وتراجع الإمبراطوريات الاستعمارية كانت من فعل النضالات الوطنية . وخط النار للقرن العشرين الطويل يسير على المنحدرات والسفوح المشتعلة المتتالية ، غير أن الجبهة معكوسة . لقد انتهى زمن نضالات التحرر الوطني حوالي سنة 1975 بعد اندحار جيوش الولايات المتحدة الأمريكية في الفيتنام . وتم بلوغ أزمنة العالم المنتهي باقتسام البسيطة برمتها ، حتى الجزر منها عبر نظام وحيد مرجعيته هي الخطاطة الإيديولوجية للدولة الوطنية . و ما زال (الناس) يقتلون (الغير) من أجل الوطن أو من أجل هوية جماعية مشتقة من الوطن ، وباسم الإله . لقد تميّز التأكيد على الوطنية بمرحلة تقدمية وكان مشروع منظمة القارات الثلاث يرمي إلى خلق أفق من أجل الخروج من النزعات الوطنية الانغلاقية .

بعد المؤتمر الأفرو- آسيوي لباندونغ ، تم تسريع وتيرة الحركة انطلاقا من مصر مع احتلال جمال عبد الناصر للخطوط الأمامية . وعلى إثر فرار المناضل المحنك محمد بن عبد الكريم الخطابي ولجوئه إلى

القاهرة ، قام بإذكاء نار العمليات المسلحة من أجل تحرير المغرب الكبير . وكانت استيهامات النزعات الوطنية الاستعمارية القديمة هي التي توجه (عمل) رجالات الحكومة في فرنسا وبريطانيا العظمى . وبما أن الصحافة التي تعمل على إثارة الأفكار المسبقة مندمجة في الإيديولوجيا الوطنية الفرنسية ، فإنها كانت تندد بالنزعة العروبية والإسلامية باعتبارهما حليفتين للبلشفية . وهكذا تحل صورة هتلر محل صورة عبد الناصر! وتساهم تعبئة الرأي العام من أجل الجزائر الفرنسية في المعركة ضد العرب والعروبة . وفي فرنسا نفسها ، يتحوّل الشمال إفريقيون إلى عرب وإلى "مهاجرين" وهو ما يساوي الدخلاء . إن اختطاف الطائرة الذي قاد الزعماء الوطنيين الجزائريين إلى السجن في 22 أكتوبر 1956 قد سبق تجهيز الحملة ضد السويس التي تبدو بمثابة تتويج لعدم التبصر الإمبراطوري الذي كانت تغذيه ، والحق يقال ، الهلوسة الأخرى ضد العرب التي انتشرت في إسرائيل . ذلك أن زمن تمييز الفلسطينيين لم يحن بعد ما عدا بالنسبة لأقلية جريئة .

انعقد في أكرا سنة 1957 ، أول مؤتمر لمنظمة تضامن شعوب إفريقيا وآسيا (OSPAA) الذي حضره حوالي 500 مندوب توافدوا من 35 بلدا ؛ وذلك يعني أنهم يمثلون الحركات والأحزاب أكثر مما يمثلون الدول . وهذا التلاقي لقوى سياسية هو الذي يُضفي على (المؤتمر) طابع حركة دولية وإن كانت هناك تداخلات وتقاطعات مع مؤتمرات الدول الإفريقية والتحضير للمؤتمر الأفرو- آسيوي الثاني . وستأتي

مؤتمرات بلدان عدم الانحياز فيما بعد ، وستبقى متميّزة في إطار التيار اليوغوسلافي لتيتو المدعوم من لدن عبد الناصر وبن بلة بعد سنة 1962 . أما صندوق التضامن لمنظمة شعوب إفريقيا وآسيا ، الذي يعقد مجلسه اجتماعات متواترة ، والذي يرأسه إسماعيل توري ، شقيق الرئيس سيكو توري ، وبمساعدة ثلاث نواب للرئيس من الاتحاد السوفياتي والصين والمغرب ، ووجود المغرب راجع لكون المهدي بن بركة كان موجودا هناك[631] .

في سنة 1958 ، بعد عودة الجنرال ديغول إلى رئاسة الدولة الفرنسية ، أصبحت المفاوضات تتم بشكل منفصل بين دولة ودولة ، أي بين فرنسا وتونس أو المغرب ، وبرز خلالها ملف الحدود والصحراء ، وتم خلق موريتانيا سنة 1959 . وفقد مغرب الشعوب حتى القوة على أن يستمر ولو كمجرد رغبة . وقلة هم رجال السياسة في جبهة التحرير الوطني (الجزائرية) الذين ساندوا محمد حربي الذي اقترح تنظيم فيدراليات للمغرب الكبير ردا على التنظيم المشترك للمناطق الصحراوية (OGRC) الذي أحدث سنة 1957 تحت وصاية الدولة الفرنسية من أجل التنقيب عن البترول والغاز واستغلالهما . وكان المهدي بن بركة هو الوحيد الذي لم يكف عن تكرار القول بأن الصحراء تشكل أساس

1 63 – عبد اللطيف جبرو ، المهدي بن بركة ، المنشورات المغربية ، الدار البيضاء ، 4 أجزاء – 1986 – 1995 ؛

المغرب الكبير . وفي مارس 1961 ، من على منصة المؤتمر 34 للحزب الاشتراكي الإيطالي صرح أن «الصحراء ، وهي مصدر (مستقبلي) لازدهارنا ، تُشكل جزءا لا يتجزأ من المغرب الكبير» .

من يتذكر يوم 14 يوليوز 1958 ، عندما تم الإعلان عن الجمهورية في بغداد ، ساطعة ، بدون حجاب ديني ، مجددة بذلك إعلان 1789 ، دولة دنيوية تجمع بين الأقليات وتعد بالتعددية في الفكر والتعبير؟ وإندونيسيا سوكارنو التي تعلن عن اشتراكيتها الوطنية الخاصة والتي تحمل مخلفات باندونغ الذي يُنتظر انعقاد مؤتمره الثاني . وأكثر من تكوين الجمهورية العربية المتحدة (بين مصر وسوريا والمنفتحة على اليمن فيما بعد) في سنة 1958 . وقد أدى انتصار الثورة الكوبية سنة 1959 إلى تكاثر الثورات الوطنية وبؤر الاضطراب والانتفاضات المسلحة في الجنوب الاستوائي . وكانت منظمة القارات الثلاث موجودة أولا في الواقع . بالنسبة لإفريقيا ، كان مركز ثقل المواجهات يقع بالكونغو الذي غادر التاج البلجيكي ، لكنه يُعاني من انفصال كاطانغا . وكان السؤال المطروح في اجتماعات منظمة تضامن شعوب إفريقيا وآسيا عندئذ هو سؤال الانفتاح على كوبا وبلدان الكارايبي وجنوب أمريكا . وطُرح السؤال ، من جديد في مارس 1961 بالقاهرة ، من لدن اللجنة الجديدة لمنظمة تضامن شعوب إفريقيا وآسيا التي أطلق عليها اسم «اللجنة الخاصة بالاستعمار الجديد» والتي أسندت (رئاستها) إلى المهدي بن بركة .

حركات تحرير أم نزعات وطنية للدول

إن الفرق بين سياسة استراتيجية وتحالف سلطات دول من جهة، وأممية لحركات تعبوية واستشرافية من جهة أخرى، قد اتضح مع تأسيس مجموعة الدار البيضاء وتكوين منظمة الوحدة الإفريقية. ففي سنة 1961 جمعت مجموعة الدار البيضاء الدول التي تسمى تقدمية في مواجهة الحكومات «المعتدلة» المكونة لمجموعة مانروفيا. فمصر التي كانت ما تزال تسمى الجمهورية العربية المتحدة بالرغم من القطيعة مع سوريا، وغانا التي تدفع في اتجاه الوحدة الإفريقية تحت التأثير المذهبي (للرئيس) كوامي نكروما، وغينيا والمالي، النشيطين والمقربين، وكذا ليبيا التي كانت مجرد ممثلة ومكانا للقاء أو اللجوء، والمغرب المستفيد من حكومة اليسار لعبد الله إبراهيم الذي تمت إقالته أخيرا. ومع الإعلان عن (تأسيس) منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1963 التي اعتمدت في مؤتمر أديس أبابا في مايو، ميثاقا يربط بين الدول، اختفت مجموعة الدار البيضاء. وانطلاقا من المادتين الأولى والثانية لميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، كانت المهمة الإلزامية لهذه المنظمة هي الحفاظ على «الوحدة الترابية»: دولة واحدة، شعب واحد وتراب واحد. وبما أن منظمة الوحدة الإفريقية لم تكن لديها سلطة، تمت التضحية بها لمواجهة المطامع التوسعية المبنية على الحق التاريخي، مادام الإرث المتمثل في الحدود التي رسمها التقسيم الاستعماري واضحا. وهكذا وجدنا أنفسنا في خضم الدولة الوطنية، لشعب

فريد يكفل الدّولة ويضمنها . والواقع أن الحديث باسم الدولة ، يعني الحديث باسم الشعب وتملكه كذلك ، ولذلك نجد أن النزعة الشعبوية للدولة هي إذن الأساس الإيديولوجي .

وكان عمل منظمة تضامن شعوب إفريقيا وآسيا يرمي ، على عكس ذلك ، إلى تمكين الاستقلالات من مشروع وطني للتنمية ، وإلى القطيعة بواسطة التضامن مع الانعزالية الوطنية .

صار المهدي بن بركة يعيش في المنفى بين القاهرة وجنيف لأن حكمين بالإعدام كانا قد صدرا في حقّه بالمغرب . وطوال الشّهور الستّة التي قضاها في الجزائر عام 1964 ، عمل على إعطاء الارتباط بين معارك التّحرّر الوطني أفقاً أمميّاً . وكانت مُعاداة الاستعمار أساس فعل خلاّق وحركية جماعية ينفيان ما كان يفعله الاستعمار من نفي الكيانات والهيمنة على الجماهير واستغلال الفئات الشعبية . ولم يكن يستلهم في ذلك غضبَ فرانز فانون (Franz Fanon) فحسب ، بل الإلهام كان مستمدا من أبعد من ذلك : من الخطاب حول الاستعمار (Aimé Césaire، 1955) ، وفي مؤلَّف Albert Memmi صورَة المُستعمَر وقبله صورة المُستعمِر (1957) وذلك في قطيعة تامة مع فكرة شمال إفريقيا الفرنسية وخضم تصاعد حركة الثورة الجزائرية ، وكذالك في ملازمته الفكرية للحركة الوطنية في المغرب . كان المهدي بن بركة ما زال حديث العهد بالتجربة التي انتهت بالتّضحية بجيش تحرير المغرب الكبير (من 1953 إلى 1956-1958) ، كما أنّه استقى

من ينابيع الحوار مع الفكر المعارض للسيطرة الإمبريالية البريطانية على إفريقيا (جومو كينياتا Jomo Kenyata ، كوامي نكروما Kwame N'Krumah ، جوليوس نييريري Julius Nyerere) : الاستعمار ينفي الإنسانية ، ينفي حقوق الإنسان والحق في النّماء ، والمذهب السوفياتي يساند النهج الوطني للنمو غير الرّأسمالي ، والاختيار الصيني لماو تسي تونغ يستقي من منابع جماهير الفلاحين ويبشّر ب«ديمقراطية جديدة» ، ونظريات التنمية تنادي بالإصلاح الزّراعي وتأميم الاقتصاد وإعداد الشّبيبة لبناء الاشتراكية .

في الجزائر ، في هذا الوقت ، كان يوجد الشباب من أنصار وقادة حركات التّحرّر المنضوين تحت لواء الماركسية الأرثوذوكسية ، وفي مقدّمتهم المنفيون القادمون من المستعمرات البرتغالية بعد ما حدث من اضطرابات وما تلاها من قمع ، في أنغولا عام 1961 ، وفي غينيا بيساو عام 1963 ، وفي الموزمبيق عام 1964 ، وفي بقايا الإمبراطورية الإسبانية . ولأنّ المثقّفين ، لاسيما في جزر الرأس الأخضر ، كانوا أقلّية ومخضرمين ، فقد لقيت الماركسية التحرّرية الأمريكية في صفوفهم صدى كبيراً . كان مالكولم إكس (Malcolm X) حاضراً في الجزائر عام 1964 ، أمّا تشي غيفارا فقد عرّج على الجزائر وهو ذاهب للقاء مقاتلي أحراش إريتريا والكونغو في ربيع 1965 . وكانت الرؤية تَسع التّحريك الدّاخلي في إفريقيا وبؤرَ المقاومة المتحدّية للقوّة العسكريةِ والرّجعية للولايات المتّحدة الأمريكية . ومنذ الغارة على

السّويس ابتعد المهدي بن برْكة عن فكرة اتّخاذ دولة إسرائيل مثلاً رائداً لاقتصاد بديل مطبوع بالاشتراكية . وفي التقارير التي قدمها إلى لجنة منظمة تضامن شعوب آسيا وإفريقيا عمِل المهدي بن بركة على تتبع أوجه التسلّل الإسرائيلي إلى شرق إفريقيا بواسطة المساعدات ، تمويلاً كانت أم تسليحا أم خدمات متشعّبة ، تبلغ حد الارتباط بأشدّ القوى رجعية أو بجماعات المرتزقة ، وعلاقات الأجهزة السرية لإفريقيا الجنوبية – BOSS– بما كان يجري في المغرب على يد أوفقير[64] .

ليست القطيعة مع التّخلّف مشروعاً وطنيا وحسب ، وإنما هي أيضاً عمل منسجم ينافي التبعية للنظام الرأسمالي مختلف الأقطاب ، حسب الماضي الاستعماري لكل منها ، والمرتبط بالهيمنة الاقتصادية والسّياسية للولايات المتّحدة الأمريكية . كان بن بركة يردّد أنّ « إفريقيا بالنّسبة إلى أوروبا هي أمريكا اللاّتينية بالنّسبة للولايات المتّحدة » ، ولذلك كان العمل على توثيق العُرَى بين بلدان المغرب ، وبينها وبين إفريقيا يتخذ بعداً منافياً للمنظومة ، ويندرج في مناهضة سياسة سيطرة الشّمال على الجنوب . هكذا نخرج من نطاق القومية التنموية التي تسجن اليسار في جدران الدّول النّاشئة وتربطها بمصالح هذه الدّول برباط القومية أو برباط النُّخبوية التّقنوقراطية . ولذلك نلاحظ أن حركة القارّات الثّلاث لم تكن تنتمي إلى الاتجاه السوفياتي ، مما يثير احتكاكات بالأحزاب الشّيوعية ، ولم تستسلم للماوية ، فقد

64 Agnès Bensimon, Hassan II et les juifs, histoire d'une émigration secrète, Le Seuil, Paris, 1989. (الحسن الثّاني واليهود ، قصة هجرة سرّية)

حاول المهدي بن بركة أن يزاوج بين دعم كل منهما وبين الحركية الذّاتية ، وكانت مقدرته تتجلى في اهتدائه لنقطة التّوازن بين الصين والاتحاد السوفياتي .

نَحوَ تضامن أُممي : منظَمة القارَات الثَلاث

كانت النقاشات تدور في الجزائر العاصمة حول إصدار «المجلّة الإفريقية» La Revue africaine . وقد قلب المهدي العنوان القديم للمجلة الاستعمارية لإفريقيا الشمالية ليجعل منها منبرا للإعلام والتحريض والتفكير للجنة مناهضة الاستعمار التابعة لمنظّمة تضامن شعوب آسيا وإفريقيا ، ثم اتّسع مجال النّظر إلى هافانا وجنوب القارة الأمريكية . وما كان يثير حماس بن بركة في كوبا هو محاربة الأمية ، التي كان يحلم أن تصير ممكنة التّحقيق في المغرب . وكان مشروعه الأكثر اكتمالا إذّاك هو إحداث مركز للدّراسات والتوثيق عن حركات التحرر ، ليكون منطلقاً لجامعة القارات الثلاث . وهنا نلمس ثقته في الطاقات الثورية للشباب المثقف ، وذلك قبل «أحداث» مايو 1968 بكثير .

الحركة فكرية ، وفي موقف قطيعة سياسية واجتماعية ، وقد قامت بناء على إجماع دولي في مجتمعات مختلفة ومارست نشاطها دوليا على أساس منظمة للتضامن . ومصطلح «التّضامن» كان في ذلك الوقت دالاً على تلك الرّوح الأممية المنبثقة من قضايا التحرّر الوطني . وبِمُوازاةِ ذلك حرّك هنري كورييل Henri Curiel شبكته التي كان

اسمها «تَضامُن» في الجزائر العاصمة، وكانت منشغلة إذّاك بأمرين : مساعدة الأمريكيين الهاربين من حرب فيتنام، وتنظيم دورات تدريبية لتكوين مناضلي المؤتمر الوطني الإفريقي (ANC)، المحظور منذ سنة 1962، الذين يقومون بأعمال سرية في جمهورية جنوب إفريقيا . ولربّما كان كورييل بذلك يوقع على قرار الحكم عليه بالإعدام، والذي تمّ تنفيذه عام 1978 [652] . وبالنّسبة للمهدي بن برْكة فقد اقتربت السّاعة، سواء من خلال ما كان يجري في المغرب أو الدّلالة التي تكتسيها منظّمة القارّات الثّلاث التي تتأسّس في هافانا .

«أفكار الاشتراكية هي الأفكار الثّورية للحقبة الحالية من التّاريخ»، بهذا كان فيديل كاسترو يتحدّى الولايات المتّحدة الأمريكية في خطاب طويل إلى مجلس الشّعب يوم 16 أبريل 1961، بعد فشل غارة خليج الخنازير (La Baie des Cochons) التي أمر بها الرئيس كينيدي . قرّرت الحكومة وقرّر البرلمان في الولايات المتحدة الأمريكية حصار كوبا الذي لم يُرفَع لحدّ الآن . فمن يستنكر اليوم وجود قاعدة غوانتنامو العسكرية، هذا العار الاستعماري المستمر؟ سُكّر مقابل النّفط، هكذا ستتوطّد الرّوابط بالاتّحاد السوفياتي وتصمد أمام أزمة الصواريخ في خريفَ 1962 . وفي فبراير 1962 تم طرد كوبا من منظّمة الدّول الأمريكية، فرَدّ كاسترو على ذلك بمناداة الشّعوب إلى التّحرّك . وقد عرفت الخمسينات من القرن الماضي سقوط الديكتاتوريات في بوليفيا

652 Didar Fawzy, « Ben Barka, Curiel, la Tricontinentale et Solidarité afro-asiatique », communication au colloque Ben Barka, 1995, op. cit.

(1952) والأرجنتين (1955) وبيرو (1956) وكولمبيا (1957) وفنزويلا (1958) . وتم إعداد الثّورة المُضادّة في الولايات المُتّحدة الأمريكية ، ثم شرعت في القيام بانقلابات عسكرية : غواتيمالا في مايو 1963 ، حيث ردّت عليها مقاومة الفلاّحين والعمّال التي استمرت حتّى 1966 ؛ البرازيل في 1964 ، حيث أطيح بالرّئيس چولار Goulart ؛ بوليفيا في 1965 ، ثم سان دومِنغو في السّنة نفسها . وقد تداخلت تلك الانقلابات مع الاغتيالات السّياسية . وكما قال المهدي بن برْكة في 3 أكتوبر 1965 في النّدوة الصّحفية التحضيرية لندوة القارّات الثّلاث : « سيكون التّياران الرّافدان للثّورة العالمية حاضرين : التيار الذي انبثق من ثورة أكتوبر وتيار ثورة التّحرّر الوطني » .

لم يكن حال المغرب يحتل مكان الصّدارة ، اللّهم إذا تعلّق الأمر بارتكاب ما لا يمكن تداركه ، وهو ما جرى بالفعل . فتلاميذ التعليم الثانوي والطلبة الذين قاموا يومي 22 و 23 مارس 1965 لِيَستَنكِروا تقييد نِسَب متابعة الدّراسة التحق بهم في الشوارع آباء التلاميذ . وتم قمع مظاهرات جماهير الدّار البيضاء بقوّة السّلاح تحت إمرة الجنرال أوفقير ، الذي كان على متن طائرة مِروحية . وسَلك منهج الحَسن الثّاني مسلكه المزدوج : نُفّذ حكم الإعدام يوم 26 مارس في 14 شخصاً من الذين كانوا يمثّلون استمرار جيش التّحرير ؛ الحكم عليهم بالإعدام كان إثرَ محاولة تسلّل اعتبرت مُنطلِقة من الجزائر ، في مارس 1964 ؛ ثم أعلِنت حالة الاستثناء . ومن جهة أخرى أعلِن

عن تغيير حكومي وأُرسِل مبعوثون من الملك إلى المهدي بن بركة . وفي استعراضه لشروط الانتقال الدّيمقراطي التي لم تتحقق أتى بن بركة بجواب سياسي أودعه إذّاك لدى فرانسوا ماسبيرو لِيُنشر مع التّقرير الذي رفعه إلى المؤتمر الثّاني للاتحاد الوطني للقوات الشّعبية (1962) ، والذي ظلّ في غالبيته غير منشور ، ولم يُقرأ على المؤتمر سوى الجزء الرّابع منه ، الذي حمل فيما بعد عنوان "الاختيار الثوري في المغرب"[66] ومع حلول شهر يونيو أغلقت النافذة المُزوّرة وانتهت مشاورات القصر الملكي بتوثيق العُرَى مع الأجهزة السّرّيّة والدّبلوماسية للولايات المُتّحدة الأمريكية .

ندر بن بركة نفسَه لإعداد مؤتمر القارّات الثّلاث . كان المؤتمر الرّابع لِمُنظَّمة تضامن شعوب آسيا وإفريقيا قد انعقد في أكرا من 6 مايو إلى 19 منه ، وقرّر المؤتمر ضمَّ أمريكا اللاّتينية إلى صفوف الحركة وعقْدَ المؤتمر التأسيس في هافانا مع بداية 1966 ، وأن يَرأس المهدي بن بركة اللجنة التحضيرية للمؤتمر . وفي يوليوز ضَمن مساهمة كلّ من السّوفياتيين والشيوعيين الصينيين . واجتمعت اللجنة التحضيرية في القاهرة يوم فاتح شتنبرٍ وحدّدت الأهداف : مساعدة حركات التّحرر الوطني ، وخصت بالذكر حركة التحرير الفلسطينية وتكثيف مختلف أشكال النضال ، بما فيها الكفاح المسلّح لشعوب القارّات الثلاث ، ومساندة كوبا ، وتصفية القواعد العسكرية الأجنبية ، ومناهضة

66 Mehdi Ben Barka. Option révolutionnaire au Maroc. Collection Cahiers libres. Maspero. Paris. 1966. Texte repris dans Ecrits politiques. 1999. op. cit.

التسلّح النووي ، ومناهضة الأبارتايد والتمييز العنصري . وتتمثل الغاية في تحقيق «التّحرّر الشّامل» . وفي نهاية شتنبر كان بن بركة في هافانا ليضع اللّمسات الأخيرة ويعلن عن موعد افتتاح المؤتمر يوم 3 يناير المقبل .

خطا السياسة الديغولية

في مايو 1965 ، بأكرا ، وبمُوازاة مع انعقاد مؤتمر منظّمة تضامن شعوب آسيا وإفريقيا ، قرّر مؤتمر الدّول المستقلّة ، المُسمّى مؤتمر شعوب إفريقيا وآسيا ، عقد مؤتمر باندونغ الثّاني بحضور مندوبين عن الدّول وملاحظين عن الأحزاب المقاتلة في سبيل الاستقلال من آسيا وإفريقيا ، وذلك في 29 يونيو 1965 بالجزائر العاصمة . وفي تقريره بتاريخ 10 يونيو 1965 إلى أحمد بن بلّة[673] قدم المهدي بن بركة ، الذي لم يكن يفكر في هذا المؤتمر الشكلي بقدر ما كان يفكر في تحويل منظمة تضامن شعوب آسيا وإفريقيا إلى منظمة القارات الثلاث ، قدم تحليله لما سمّاه «الخطّين المتوازيين» لسياسة الجنرال ديغول De Gaulle . « الخط التّقليدي للسّياسة الديغولية... يريد إظهار فرنسا كدولة تحبّذ تحرّر الشّعوب مع الحفاظ على علاقات تعاون معها ، ومع انتقاد سياسة التدخّل والعدوان الأمريكية . أمّا خطّ فوكار «Foccart» فيسعى إلى الحِفاظ على هيمنة الأجهزة السّرّية الفرنسية على تدبير شؤون الدّول الإفريقية جنوب الصّحراء ، على الأقلّ ، مع وقايتها من

673 وهو منشور مع تعليق عليه ضمن مجلّد أعمال مناظرة عن بن بركة : Colloque Ben Barka (Karthala 1997), op. cit.

عدوى الرّوح الثّورية المتمثّلة في الجزائر... » ، ثمّ يمضي هكذا متحدّثاً عن كوت ديفوار والنّيجر وفولطا العليا والطوغو ومدغشقر ، والقاعدة العسكرية في الغابون... أي عن «فرنسا الإفريقية» المرتقبة التي تكون ميداناً مقصوراً على قصر الإيليزي . وكان المستشار في شؤون إفريقيا ، فوكار ، من بيض أرخبيل الأنتيل ، وهو استعماري بامتياز ، يشعر بالقلق إزاء ترسّخ الثورة في بحر الكارايبي وتجاوب أمريكا اللاّتينية وإفريقيا .

يعتبر المهدي « تناقض السياسة الفرنسية سطحياً » بما يكفي للتّوفيق في حكم ديغول De Gaulle بين الخطّين وإبداء بعض المرونة إزاء سياسة القوة العسكرية والسرية الأمريكية «التي تتصلّب في مواقفها يوماً عن يوم في معاداة المدّ الثوري » . ولنُشِر هنا إلى أنّ ميول الدّيغولية إلى العالم الثّالث أقلّ تقليدية ممّا قيل ، فهي نوع من الظهور تُرجى من ورائه الاستفادة لدى العالم الثّالث من الاعتراف باستقلال الجزائر ، الذي كان أمراً لا مفرّ منه . فمنذ 1958 سمح ديغول De Gaulle لنفسه ، وهو في قصر الإليزي ، بأن يفاتح بن برْكة بضعة مرّات مُستشيراً وساعيا إلى التّقرّب من قادة جبهة التّحرير الوطني ؛ ففي 1964-65 توجّه إلى زعيم حركات التّحرّر الذي يقدّم بديلاً عن الدّعم الفاسد للأنظمة النّاشئة عن الاستعمار والمقيّدة بقدماء وحدات جيش المستعمرات وخلف منفذي الأعمال الدّنيئة والاستبداد والمعاملات التّجارية المشبوهة ، من أضْراب الحسن الثّاني

في المغرب .

هذا الاتّجاه الدّيغولي ، كما اعتبره بن بركة ، ظلّ في مستوى إعلان النّيات حتّى انتهى إلى التّسليم بما أجازته القوّة ، بل وبالأمور التي لا سبيل إلى تدارُكِها ، سواء ما صدر منها عن واشنطن ووكالة المخابرات المركزية أو عن الأجهزة السرية الفرنسية نفسها ، هذه الأجهزة التي ورثت تقاليد اليمين القديم ؛ تقاليد استمرت راسخة كذلك في القيادة العامة والشؤون الخارجية ، اللتان ظلّتا متشبعتين بروح نظام فيشي وعهد الاستعمار . واستمرّ هذا الاتّجاه على نهج تَعَقُّب من صنّفهم البوليس قائمين «بأعمال معادية لِفرنسا» وتصفيتهم . وكان هذا حال المهدي بن بركة منذ وثيقة المطالبة بالاستقلال سنة 1944 . ولكلّ غاية مفيدة ، وبمساعدة Henri Curiel ، اعتبر المهدي بن بركة أن استقبالاته في الإليزي تمكنه من ملاحظة ألاعيب الجنرال ، الكبرى منها والصّغرى ؛ لذلك قبل وساطة وسطاء مشبوهين أحياناً ووثِق رغم كل شيء في بوليس فرنسيين .

الاغتيالات السياسية والانقلابات : عمل الثورة المُضادّة

الأسباب العميقة لاختطاف بن بركة وتصفيته تكمن في المدّ الثّوري الذي بشّرت به منظمة القارّات الثّلاث . التّواطؤ الذي أبان عنه تنفيذ الجريمة كان تواطؤاً معادياً للثّورة موجّهاً ضدّ العالم الثّالث . وفي قمّة الطّرف المغربي المُنفّذ للجريمة كان أفقير يلعب مع الملك لعبة «أقبضْ عليّ أقبضْ عليك» . ولمّا صرّح ديغول De Gaulle للصّحافة في

سياق حملة انتخاب رئيس الجمهورية عن الدور «السوقي والثانوي» للمشاركة الفرنسية في تنفيذ الجريمة كان يرمي من وراء ذلك إلى الحدّ من مدى الفضيحة التي أحدثها تنفيذ هذه الجريمة في فرنسا . غير أنّ شعوره بالمرارة يجعله أقرب إلى الحقيقة عندما تحدّث عن «تسابق أوساط فيشي ومنظمة الجيش السّرّي إلى الأخذ بالثّأر» . ومع أن سير الأمور كان منفلتاً من يديه فإن وزير الدّاخلية روجي فْري Roger Frey ، كان بإمكانه أن يتتبّع على الخرائط التي تغطي مكتبه مسارات المجرمين السرية جيئة وذهاباً في الطّائرات ، بما في ذلك المطارات العسكرية . إذن ، هناك ، على أقلّ تقدير ، تواطؤ سلبي . هكذا ترتكب الدّولة الجرائم بالمشاركة فيها . إنّ ديغول De Gaulle كان يعلم هذا ، إلا أنه يضع فوق كلّ اعتبار ما يعتبره مصلحةَ الدّولة .

تسارعت الأحداث وعواقبها في بلدان المغرب الكبير وفي العالم الثّالث . وفي 19 يونيو جاء انقلاب الكولونيل بومَدْيَن ليلغي دعم أحمد بن بلّة للمهدي بن بركة ولاجتماع منظمة القارّات الثّلاث . ومؤتمر بلدان إفريقيا وآسيا ، باندونغ الثّانية ، لم ينعقد في الجزائر العاصمة يوم 29 يونيو ولا في تاريخه المؤجّل يوم 2 نونبر 1965 . في أكتوبر من نفس العام أطيح بالرّئيس سوكارنو في إندونيسيا ، التي كانت من أولى قواعد الحركة . وفي 29 أكتوبر كان اختطاف بن بركة . انعقد مع ذلك مؤتمر منظمة القارّات الثّلاث في هافانا من 3 إلى 15

يناير 1966 [68] ونصّ الإعلان الختامي للمؤتمر على « حق الشّعوب في أن تواجه العنف الإمبريالي بالعنف الثوري باعتباره الوسيلة الوحيدة في بعض الظّروف للحفاظ على السيادة والاستقلال الوطنيّين» . كان للمؤتمر بعد أممي . وبعد موت تشي غيفارا (8 أكتوبر 1967) ستُنشَر «رسالة تشي غيفارا إلى مؤتمر القارّات الثّلاث» ، التي تتضمّن نداءه إلى « خلق فيتنامين اثنين ، وثلاث ، بل وعدّة فيتنامات » .

على الأمد المتوسط ، وحتى ندرك الوسائل والغايات ، يكفي أن نحصي ، ولو مع بعض الهفوات ، سلسلة الاغتيالات السّياسية والانقلابات العسكرية التي أرادت إعادة النظام الرّجعي إلى نصابه . وحتّى تكون الصّورة في إطارها ، لنُذكّر باغتيال پاتريس لومُمْبا في الكونغو يوم 7 يناير1961 ؛ بعد اغتيال روبين أوم نيوبي Ruben Um Nyobé ، مؤسّس اتّحاد شعوب الكامرون ؛ ثمّ فِلِكس رولان مومْيِي في جنيف ، في شهر نونبر 1961 . وتتوالى التّصفيات سِراعاً عام 1965 : قتل علي منصور ، وزير إيران الأول ، يوم 21 يناير ؛ مالكولم X ، يوم 21 فبراير في هارلم ؛ مانويل ديلغادو Manuel Delgado ، أحد زعماء المعارضة البرتغالية ، يوم 24 أبريل ؛ نائب وزير الدّفاع في غواتيمالا ، إرنيستو مولينا أراخكا Ernesto Molina Arrajca ، يوم 21 مايو ؛ الخ... الخ... حتى نصل إلى اغتيال أمِلْكار كَبْرال ، رئيس غينيا بيساو عام 1972 . وفي القائمة التي وضعتها الأجهزة السّرّية

68 أنظر كتاب : Albert-Paul Lentin. La lutte tricontientale. Collection Cahiers libres. Maspero. Paris. 1966 .

الإسرائيلية وسُمِّيت قائمة غولدا (غولدا مايّير) أربعة اغتيالات منها قتل محمود الهمشري ، ممثل منظمة التّحرير الفلسطينية ، في دجنبر من سنة 1972 .

أمّا الانقلابات العسكرية المتوالية فإنّها حافلة بدلالات أكثر: بعد انقلابات البرازيل وبوليفيا عام 1954 ، جاء دور سان دُومِنغو في 1965 ، ثمّ نيجيريا ، ثم أطيح بأحمد سوكارنو مع حملات تقتيل واسعة النّطاق ، ثم الانقلاب على كوامي نكروما في غانا وجومو كينياتا في كينيا عام 1971 ، وموديبو كيتا في مالي عام 1968 ؛ ثمّ استولى إيدي أمين دادا على السّلطة في أوغندا عام 1971 . وينبغي الاستمرار حتى 1973 وتصفية سلفادور أليندي Salvador Allende في الشيلي ، وإرهاب المشانق في الخرطوم عام 1974 لسحق النقابيين والشيوعيين السّودانيين . والحق أن حلقات السّلسلة متّصلة ؛ إذ أنّ الاعتماد على قدماء الجيش الاستعماري أو اللجوء إلى القوات المسلّحة سمح بتقوية أو إقامة أنظمة حكم فاسدة وعسكرية بوليسية تستجيب لمتطلّبات دعم الليبرالية المتوحشة أو العودة إليها... لحساب القوى المستعمِرة السّابقة والولايات المتّحدة الأمريكية والشّركات الكبرى ، وعلى رأسها تكتّلات شركات البترول . ولنتذكّر ما حلّ بنيجيريا بعد الحرب الأهلية ، وزايير والغابون وكوت ديفوار وكينيا . لقد صارت منظّمة القارّات الثّلاث مقلوبة رأساً على عقب ، تنقصها القارة السوفياتية المزدوجة والصّين الشيوعية وتكملها إيران الشّاهنْشاه

ودكتاتوريات أمريكا اللاّتينية .

هذا البُعد الدُّوَلي واللجوء إلى قوّة السلاح والأجهزة السرّية وسرايا الظّلام ، وفَرْض المتسلّطين الطّغاة ، والتّدخّل العسكري المصحوب بخطاب معاداة الثورة ، كانت هذه وسائل خوض صراع الطّبقات على صعيد العالم كلّه . ولئِن كنا لا نستطيع ضبط معنى ما هو ثوري في كلّ الأحوال ، فإن معنى ما هو معادٍ للثّورة يظلّ جليّاً ، مُستنِداً إلى الوعي بالمصالح المُهيمِنة التي تحتاج إلى التوسع «بحسن نية وبسوء نية» بقدر ما تحتاج إلى الضمير البائس وإلى مباركة الإيديولوجيا المحافظة .

ما أسهل أن نصطلح اليوم على الحديث عن تصادم الأديان وعدوى الرّعب وشرعية مكافحة الإرهاب ، وأن نتبارى في إطلاق النعوت والصّفات على التيارات الإسكاتولوجية («الغائية») أو التّنوّعات الإتنية ، حتى لا نكلّف أنفسنا عناء البحث في مصدر هذه الفوضى العارمة . إنها تَرِكة الاستعمار أو ثمرة سياسة إمبريالية قوامها التفرقة والتسخير حسب الأهواء .

غايةُ القوى الإمبريالية كانت قطعَ الطّريق التي تُفضي إلى قيام مجتمع مدني وتكريس الحقوق السياسية حتى يتيسّر لها استغلال المجتمعات الخاضعة للهيمنة ؛ وكانت الوسيلةُ كبح جماح هذه المجتمعات وتفريقَها بتركها تحت رحمة ما هو ديني أو عُرفي محلّي . هذا ما دأبت عليه ، من إمبراطورية الهند إلى شمال إفريقيا... كبح

التطوّر يؤدي إلى الانفجار، أو ينقلب مقاومة للغزاة توظّف الدين والهويّة لحساب الحركات الوطنية. الفتنة الكبرى والشّقاق والتفرقة والحديث عن قيام السّاعة، كلّ هذا تشكّل تحت ليل الاستعمار.

في عزّ شبابها ونضالها لنيل الاستقلالِ كانت حركات التّحرّر الوطني متطلّعة إلى الأمام، وهذه الطّاقة التّقدّمية هي ما كانت منظمة القارات الثلاث تسعى إلى استقطابه. الثورات المضادّة تعيد بناء صروح الرجعية والطغيان ثمّ تتحدّث عن الديمقراطية. وهي بهذا تثير أفعال الدمار وتحيل اليائسين على آفاق عهود اليأس. إذا كان فرانز فانون يخطئ في كتابه (المعذبون في الأرض) عندما يعتقد أن العنف ثوري في حد ذاته، فإنه لا يخطئ فيما يتعلق بمواقع العنف في مجموعة السكان التي تحطم إنسانية الإنسان، وكذلك حدة العنف في العالم المهيمن عليه. منظمة القارّات الثّلاث كان لها هدف ثوري، كان أفقها هو إيجاد بديل، وبديل ثوري. هذا البديل هو الذي تعرّض للاغتيال. لكن حركة العولمة البديلة الفتية تقول اليوم: كلاّ! إن عالما آخر ممكن أمر ممكن.

× المهدي بن بركة، قضايا بناء المغرب والمغارب، لقاءات مع ريمون جون، بلون، باريس، 1959؛ حيث استعمل المهدي بن بركة التحليلات الاجتماعية للجغرافي الشيوعي جون دريش، وقد أشار إليها في كلمته (شروط الإصلاح الزراعي) في الجلسة الختامية للندوة حول الإصلاح الزراعي في المغارب التي نظمها الاتحاد الوطني لطلبة المغرب بباريس في يناير من سنة 1962.

نُشرت هذه الكلمة في:

. Paris، Syllepes، 1999، 1965-Mehdi Ben Barka، Ecrits politiques، 1957

الملاحق



موعِدُنا غداً، يا السّي المَهدي!

جان زيكلير[69]

يشكل الجهاز السياسي العسكري للولايات المتحدة الأمريكية اليوم الذراع المُسلّح والضّامِن الحامي لِسلطة أُولِيغَارْشِيّات رأس المال المصرفي المُعَوْلَم .

كتب طوماس فريدمانThomas Friedman ، المستشار الخاصّ سابقاً لِكاتبة الدّولة مَدْلين أُولْبرايتMadeleine Albright ، في عهد إدارة كلِنتون ، كتب قائلا : «إذا أُريد للعَولمة أن تفعل فِعلَها فإنه يتوجب على أمريكا ألاّ تُحجِم عن التّصرف تَصرُّفَ القُوة العظمى التي لا تُقهر ، وكذلك واقع حالِها (...) . فيَدُ السّوق الخفِيّة لا تفعل فعلها أبدا بدون قبضة مرئية . وما كان لِماك دُونَالْدز أن يُوَسّع مداه دون وجود ماك دُونيلْ دُو غلاس McDonnel Douglas ، صانع الطائرة الحربية F15 . والقبضة المرئية ، التي تضمن السّلامة العالمية لِتيكنولوجيا السّلكون فالي Silicon Valley بالجيش والطّيران ، هي جيش الولايات المتحدة الأمريكية ، أي القُوّات الجوية والقوات البحرية وقوات المارينز[70]» .

ما يحفظه التّاريخ للمهدي بن بركة في سجلّ حسناته الحافِل أنّه

69 - Jean Ziegleالمقرر الخاص للأمم المتحدة عن الحق في الغذاء، ومؤلف كتاب L'empire de la honte (إمبراطورية العار) ، 2005 .

70 - Thomas Friedman. «A manifesto for the fast world». New York Times Magazine. 28 Mars 1999

استطاع ، في بداية الستينات من القرن العشرين ، بقُوّة قناعاته ووضوح تحليله للأوضاع وعزمه الملحاح وما حَمّل نفسَه من كدّ ومشقة ، وإيمانه الراسخ ، أن يوفر لاستراتيجيات أهمّ حركات التّحرّر الوطني في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية ظروف التلاقي والتنسيق .

وقد نجح بن بركة ، كما يتبيّن ذلك من دراسة عُثمان بنّاني في هذا الكتاب ، حتّى في إقناع ماوُ تسي تونغ Mao Tsé–Tong ، إثر حوار شخصي دار بينهُما في پكين ، بضَرورة ألاّ يكون مُؤتمر القارّات الثّلاث مُؤتمر حُكومات ، وإنما مؤتمر شُعوب إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، ممّا يفترض حُضورَ شُعوب آسيا السوفياتية .

انفجر الاتّحاد السّوفياتي من داخله في غشت من سنة 1991 ، وحلّ محلّ الصّين التي خلفها ماوُ نظامٌ نيو ليبرالي رأس مالي مُستَبِدّ وفاسد .

ولم تعُد حركات التحرير المسلحة اليومَ الفاعلَ الرئيسي لمقاومة نِظام القَتَلة العالمي .

لم يعد هناك مُقاتِلو حرب العصابات المُتشبّعون بمُثُل فكر الأنوار ، والمُثقفون والقادة من طينة المهدي بن بركة الّذين يجسّدون آمال الشّعوب ويكيلون أشد الضّربات للجهاز السّياسي العسكري الإمبريالي . والقادرين اليوم على إكراه سادة عالم الرّأسمال المالي العالمي وكلابهم الأمينة على التّراجُع ، أو الذين يخلقون لهُم على الأقلّ مشاكل في بعض المواقع الاستراتيجية من العالم هم أناسٌ من

طينة جديدة كل الجدة ، لا يثيرون التعاطف معهم إلا في ما ندر ، إنها المُنظّمات الجِهادية وجماعات إرهابية صغيرة تستوحي فكرها وقوتها من إسلام رِجعي ودُغمائي .

وعلى العكس من ذلك ، فإن الإرهاب الدموي الّذي تمارسه منظمات عابرة للقارات أو مجموعات محلّيّة صغيرة ، من أصل عربي إسلامي في غالبيتها ، يثير في الغرب انحرافا من صنف جديد ، هُو إرهابُ الدّولة . وهو الإرهاب الذي تمارسه الولايات المُتَحِدة الأمريكية في أفغانستان والعِراق ، وإسرائيل في فِلسطِين ولُبنان .

تعكس همجية بوش وأولمِيرت همجيةَ الحركات الإسلامية . والعكس بالعكس . ويلخص رِيجِس دُوبْري Regis Debray هذه الوضعية بقَوْلِه : «الخِيار اليومَ هو بين إمبراطورية لا تُثير غير الحنق ، وعودةٍ لا تُطاق إلى القرون الوُسطى .»[71]

لا بُدّ هُنا من تقديم توضيح : ألجأ هنا إلى استعمال مصطلح «إسلاموي» لأنّ استعمالَه أصبح شائعاً ، سواءٌ في العالم العربي أو في الغرب . إذ أنه من نافلة القول التأكيد على أنّ التّقتيلَ الأعمى للصِّبيان والنّساء والرِّجال وهَوس الاستبداد الدّيني والتّعصّبَ العنصريَ المعاديَ لليهود والنّصارى أمورٌ مُخالِفة للإسلام وتعاليمِ القُرآن تمام المُخالفة .

---

71 Régis Debray, Les États unis d'Occident, tout va bien ... (الولايات المتحدة الغربية ، كلّ شيء على ما يُرام...) ، Paris, 2004 .

في هذه الحَرب الّتي أعلنتها الحُكومة الحالية للولايات المُتَحدة على الإرهاب ، الّتي لا يحدها زمان ولا مكان ولا حدود معيارية ، تقوم هذه الحكومة بتقويض أركانٍ برُمّتِها من القانون الدولي . فهي تُمارس الحَرب الوِقائية وتنتهك حُرمة ميثاق الأُمَم المُتَحِدة وتستعمل التّعذيب على أوسع نِطاق .

أتذكر عَصرَ يوم من أيّام الخريف في نيويورك ؛ حينما تناول الكلمة تِيو فان بوفن Théo Van Bowen ، بصفته مُقرِّراً خاصّاً للَجنة حُقوق الإنسان حول التّعذيب ، متحدثا أمام الجمعية العامّة للأمم المتحدة في جلسة 27 أكتوبر 2004 . ففي جوّ من الصّمتِ المطبق أمام قاعة يتملكها الفزع ، صار يُفصّل القول بعناية ودقة في طُرُق التّعذيب الّتي تسلُكُها القُوّة المُحتلّة في العراق وأفغانستان سواء مع أسرى الحرب أو مع مُجرّد المُشتَبَه فيهم : الحِرمان من النّوم لأَمدٍ طويل ، الحبس في أقفاص يستحيل الوقوف فيها كما يستحيل الجُلوس أو التّمدّد فيها ، ترحيل الأسرى إلى مُعتقلات سرّية أو إلى بُلدان تقترِف أفدح طُرُق البتر والتّشويه ، الاغتصاب والإهانات الجنسية ، الإيهام بالإعدام ، التّعريض لِعَضّ الكِلاب ، وهَلُمّ جَرّا...

وما أكْثَرَ حالات المُشتَبَه فيهم الّذين عُذّبوا حتّى الموت[72] .

من الآن فصاعِداً صار الرّئيس الأمريكي يقرّر بكلّ حرّية أيّ الأسرى الّذين وقَعوا في قبضة السّلطات الأمريكية يُمكِنُهم التّمتّع

72 Cf. aussi: Avery F. Gordon، « D'où viennent les tortionnaires d'Abou Ghraïb ? » (من أين يأتي زبانية أبي غريب؟) in Le Monde diplomatique، novembre 2006 .

بحماية معاهدات جنيف والبروتوكولات المُلحَقة بها والقواعد العامّة للقانون الإنساني ، وأيُّهم يُباح «شَرْعاً» تعريضهم لِعَسْف جلاّديهم وبَطْشِهم .

في عدد 19 شتنبر 2006 من صحيفة International Herald Tribune يطرح پول كرُوغمان Paul Krugman تساؤلا هاما : «لماذا تصر إدارة بوش كلّ هذا الإصرار على تعذيب النّاس؟ لِتبيّن أنها قادرة على ذلك . أول ما وجّه هذه الإدارة – وأكثر من أيّة سياسة كانت – هو السّعي إلى مَحْوِ كل ما من شأنه أن يحُدّ من سلطة الرّئيس . وفي رأيي فإن التّعذيبَ يُمارسُ على الرّئيس جاذبيّةً خاصّة لأنّه ، هو بِعَيْنِه ، انتِهاكٌ لِلقوانين والتّقاليد . وهم عندما يجعلون ما لاَ يُبيحُه القانون ولا تقبله الأخلاق في صميم سياسة حكومة الولايات المتّحدة فإنهم يؤكّدون أنّ لهم الحقّ في فعل كلّ ما يرونه ضرورياً .»

ويُضيف كرُوغمان قائلا : «لقد وجد بوش شيئاً أراد للأمريكيين أن يُضحّوا به ، وهذا الشيء هو مبادئُنا وكرامتُنا» .

ثارت الشُّعوبُ منذ غابرِ الأزمان ، وما تزال . فهل «القاعدة» حركة تسعى إلى تحرّر البشر وانْعِتاقهم؟ إنها ليست كذلك بطبيعة الحال

ميشِيل وافارشافسكي Michel Warschawski هو من قادة حركة «السِّلام الآن» في إسرائيل ، ومن أكثرهم تأثيرا هناك . خَبَر سُجون بلده ، وأبان عن شجاعة ووضوح في الرؤية يحمِلان على الإعجاب . وقد بلغ إشعاع مؤلَّفه الأدبي الذي يحمل عنوان : «على الحدود نحو

الهاوية» (Sur la frontière Vers l'abîme) (دار النّشر La Fabrique ، باريس) أوروبا بأكملها . وهو الذي أسس بالقدس «مركز الإعلام البديل» ومَجلّة «أخبارٌ مِن الدّاخِل» . وقد رافق منذ عهد قريب ليلى شهيد ، ممثلة فِلسطين في بروكسِل ، في جولة محاضرات أُلقيت في ضواحي المدن الفرنسية .

وعند عودته وَدّ أن يُشاطِرَني حَيْرتَه المتمثلة في أن آلاف المسلمين الشباب من مُستمِعيه – ذكورا وإناثا –يعتبرون الحركاتِ الإسلاميةَ الإرهابيةَ -حركاتِ تحرّر حقّة . وهذا خطأ مأساوي . وأنا أتساءل عما بإمكان هذه الحركات أن تقترحه على النّاس؟ أحكام الشّريعة وأيدي السّارقين المبتورة ورجُم من رُمِيَتْ بالزنا وحطّ قدر المرأة إلى ما دون البشر ، ورفض الدّيمقراطية والنكوص الفكري والاجتماعي والروحي الأكثر فظاعة .

يُعاني شعب فِلسطين المعذَّب مُنذ سنة 1967 من وطأة أقسى احتلال عسكري وأَشَدِّه تكالُباً . ففي شهري يوليوز وأغسطس 2006 وحدهما ، اغتالت «كتائب الموت» الإسرائيلية 243 شخصاً في قطاع غزّة بمفرده ، جُلّهُم من النساء والأطفال[73] . فمن هُم اليومَ المقاوِمون الفِلسطينيّون الأشدّ بأساً على النّظام الإسرائيلي المُستعمِر القائم على إرهاب الدّولة؟ إنّهم مُناضِلو الجهاد الإسلامي ، أولئك الرّجال والنّساء الّذين لو تمّ النّصرُ لَهُم بصفة نهائية لأغرقوا المجتمع الفلِسطيني الرّائع ،

73 تعبير "كتائب الموت" من نحت ميشِلْ وَرْشَ ْسكي نفسه .

ذلك المُجتمع المُتعدِّد الأديان والأعراق ، في لُجَّة أشدّ الأُصوليات تَقَهْقُراً .

مُنذُ بداية العُدوان الروسي الأول عامَ 1995 ، أباد قتَلة موسكو 17 % من أهالي الشّيشان . فالجنود الروس يقترفون في إطار الإفلات الكلي من العقاب الجرائم الأكثر فظاعة : تَعذيب المعتقلين حتّى الموت ، الاعتقالات التعسفية والإعدام في جُنح الظّلام ، «الاختفاء القسري» للشباب ابتزاز الأُسَرِ التي تسعى إلى استِعادة جُثث أبنائها المُشوَّهة .

لكن ، من هُم الخصوم الأشدّ بأساً والأبلَغُ أثراً لِزَبانيَة بوتين؟ إنهم لَيْسوا سوى الوهّابيين (سعوديون وأُردُنيون وأتراك وشيشان) ورثة شَميل باسايِيف Schamil Basajew ، قائد قواعِد بويِيفكي Boiviki ، المُقاومون الذين استقرّوا في الجبال الجنوبية للبلد .

هل الوهّابيّون مُحرّرون؟ لو شاءت الصُدَف أن يصيروا سادة غروزني لَخَضَع شعب الشّيشان لِنَيْر نظام استبداد ديني رهيب .

وماذا نقول عن الأثر الذي خلفه في الذاكِرة الجَماعية المغاربية والإفريقية أناسٌ كنَبيل الصّحراوي ، المدعو مصطفى أبا إبراهيم ، أو عمارة سَيف ، المدعو عبد الرزاق الپارا ، أو عبد العزيز عبّي ، المدعو عُقادة الپارا ، القادة الثّلاثة للحركة السّلَفية للدّعوة قبل قتلِهم؟ فقد كان أوّلُهم ، وهو من مواليد قسنطينة عامَ 1966 ، فقيهاً علامة ومُغرماً بالإعلاميات ، في حين كان الآخَران من السّفلة السّفّاكين المارِقين

من الجيش الجزائري . وسيَظلّ اسم الثّلاثة مقروناً إلى الأبد بالمذابح وأفعال التّعذيب والنّهب التي طالت الرعاة والفلاّحين في طرفي الصّحراء .

كان عبد العزيز المُقرن قائد «القاعدة» في شبه جزيرة العرب ، وشاءت غرابة الصُّدَف أن يُردى قتيلاً يومَ قُتل نبيل الصّحراوي ، أيْ يوم 18 يونيو 2004 ، وقد قُتلَ المُقرن في أحد أحياء الرّياض الأنيقة وسقط الصّحراوي صريعا في غابة من بلاد «القبايل» .

هل سيبقى المُقرن حيّاً في القُلوب كما لو كان تشي غيفارا أو پّاتريس لومُومْبا العرب؟ لا ، ولا رَيْب في ذلك! فما خلّفه هو تلك الشرائط المشحونة بالمَواعظ الغامضةً الخانقة ، والأجسامَ التي تحولت إلى أشلاء مطحونة فوق طرق مُدُن السّعودية إثر انفجار شاحنات مفخخة وقنابل يدوية محشُوّة بالمسامير .

الإرهاب الإسلاموي حطبٌ للعُنف الهيكلي والحرب الدّائمة اللّذيْن ترتكز عليهما الإمبراطورية الأمريكية . فهو سَندٌ لمَنطقها . وهو يكسبها ، بهذا الشّكل أو ذاك ، مشروعية الأفعال التي تمارسها .

سنوات ضوئية تفصل بين الجِهاديّين والمهدي بن بركة وغيره من المناضلين في سبيل العدالة الاجتماعية الكونية . فالمُجاهدون يحلمون بالتدمير والثأر والجنون والموت ، في حين يحلم المهدي ورفاقه بالحرّية وبالسعادة المشتركة .

عُنف الجِهاديّين الّذي لا يقبَلُه العقل هو مرآةٌ لهمجيّة السّاعين إلى

بْسط سُلطانِهم على الكون . والحركة الديمقراطية الثورية وحدها ، ودون غيرها ، بإمكانها التغلب على هذا الجُنون المُضاعَف .

كانت استقلالية الضّمائر أفضل فُتوحات عصر الأنوار . فإن اجتمعت هذه الضّمائر وتحالَفَتْ يصير بوُسعها أن تُحْدِث مَوجةً كاسِحة قادِرةً على نَخْر إمبراطورية العار ، بَلْ وعلى مَحوها .

أسلحة التّحرير هي ما ورثناه عن الثورين الأمريكيين والفرنسيين الذين عاشوا في نهاية القرن الثّامِن عشر : حُقوق البشر رجالاً ونساء وحُرّياتُهم ، الاقتراع العامّ ، مُمارسة السّلطة بتفويض يُمَكِن إلغاؤه ، العدالة الاجتماعية والتضامُن مع الشعوب . وهي أسلِحة متوفرة وفي مُتناول اليد . وعلى كل من يرى أن الدّنيا قابلةً للتّحوُّل وأنها محكومةً بالتّضامُن ألاّ يَتوانى لحظةً واحدة في حملها .

كان المهدي بن بركة مسكوناً بِواجب أخلاقي . وقد عرَّف الفيلسوف إمانُويل كَانْط Emmanuel Kant هذا الواجبَ الأخلاقي على النحو التّالي : «إنْ أتيْتَ أمراً فلا تأته إلاّ وأنت مُستَحضِرٌ للحكمة التي تقتضي أن يصير هذا الأمر - بمحض إرادتك - قانونا كونياً .»[74] لأنّ كَانْط كان يحلُم « بعالَم من طينة أخرى ، تختلف عما هو قائم اختلافا جذريا »[75] («Eine Welt von ganz anderer Art») . وهو عالم

74- Emmanuel Kant. Kritik der Vernunft. Gesamtausgabe. Preussische Akademie. 1902. vol. II. chap. IV (Critique de la raison pure. Paris. Gallimard. «Bibliothèque de la Pléiade». 1980.
(نقد العقل المحض)

75- Ibidem.

لا يتأتى إلاّ مِن تمرد الضَمائِر الحُرّة وتَحالُفها .

وأوّل الواجِبات وأكثرُها استِعجالاً في أيامنا هذه هو استعادة الشّعب لسيادته وإعادة فتح سبيل السعادة المشتركة .

لقد أصبح العالم مستعصيا على الفهم . لكن سيْر المرء في نفق مظلم لا يعني أنه قد أصيب بالعمى .

أتذكر ، كما لو أن الأمر حدث البارحة ، تلك الأُمسيات الطّوال التي قضيناها سنتا 1964 و 1965 في الطّابق الأوّل لِمَسْكَنٍ ريفي مُتَواضِع بِبَلدة شامْبيزي Chambésy . وقد كان «السّي المهدي» ، كما كُنّا ندعوه احتراماً له ، معين كرم وضيافة لا ينضَب . وكُنّا نمثل ثُلّة من الطُلاّب والطّالبات الذين كان يفتح لهم باب بيتِه ، مساء في الكثير من الأحيان ، ليخوضوا في مناقشات تأخذ بالألباب . وهي مناقشات تركت أثرها فِيَ إلى الأبد . وما زلت أكن للسي المهدي إعجابا وتقديرا يستعصيان على الوصف ، وإنّي لمدين لَه بِقَدْرٍ كبير من تكويني السّياسي .

كان السّي المهدي أستاذاً مِعطاء وصَبورا . ولم أعلم سوى بعد زمن طويل أنّه كان مكلّفا ، بتفويض من جمال عبد النّاصر وأحمد بن بلّة ، بالتنظيم اللوجستيكي للمجلس الاستراتيجي للثورة اللّومومبيّة (نسبة إلى پَاتْريس لُومُومْبا) في شرقَ الكُونغو وجَنوبَهُ . وبطبيعة الحال فإنه لم يخبرنا بأي شيء عن ذلك ، أبدا .

وراء المناقشات السياسية كانت لنا أعمال تطبيقية : كان السّي

المهدي وَوداد التي كانت زوجتي آنذاك ، وكانت شابة مصرية ، يُهَيِّئان لنا أطباقاً مصرية رائعة . وقد تبدو مثلُ هذه الذّكرى ضرباً من العبث ، لكنّها تشهد على عِشق الحياة وعلى الدفء الإنساني وفرط عناية المهدي بغيره (حتى ولو كانوا بُرجوازيين صغاراً وطّلاباً سُذّجاً من سويسرا مِثلَنا) .

وبعد مضي ردح من الزمن سأعرف كذلك أن السّي المهدي كان قد نجا في نفس شهور شتاء عام 1964–1965 من مُحاولتي اغتيال بفضل صداقة ويقظة وفعالية مناضلي جبهة التّحرير الوطني الجزائرية الّذين كانوا يسكنون في بيتين من بيوت بيلفي Bellevue ، البلدة المُجاورة لِشامبيزي .

تم اغتيال جان جوريس Jean Jaurès يوم 31 يوليوز من سنة 1914 . فهل كان بإمكانه ، لَوْ ظل على قيد الحياة ، أن يصون الأُممية الاشتراكية ، وأن يَقِيَ كذلك الطّبقة العاملة في أُوروُبّا شرّ الانزلاق نحو التعصب الشّوفيني الأشدّ مقتاً؟ وهل كان بإمكان الشعوب المستضعَفة أن تَسلم من ضلال الجهاديين لو أنّ السي المهدي استطاع بعد أكتوبر 1965 أن يُواصِل عمله المُنقِذ للتّدرُّج في توحيد معارك التحرير الشّعبية والتنسيق المؤسّساتي في ما بينها؟

لا أحد يملك الجواب .

لقد كتب عثمان بنّاني : «هكذا خاب الأمل في إنشاء مُنظّمة تقدمية وثورية للعالم الثّالث ، على نحو ما سعى إليه المهدي بن بركة ،

ضاع الأمل في نفس اللّحظة الّتي رحل فيها إلى دار الخُلود»[76] . غير أنّي لا أشاطِره هذه النظرة المُتشائمة .

يختِم پابلو نِيرودا «النّشيد الشّامل» بهذه الأبيات :

«بإمكانهم (أي أعداؤنا) أن يقطعوا كُلّ الزّهور

لكِنهم لن يصبحوا أبدا سادة الرّبيع» .

فغداً ، سَيُزهِرُ الرّبيع من جديد . وسيحمل المشعل رجال ونساء متضامنون ، في القارات الثلاث ، ليستأنفوا النضال من أجل انعتاق الشّعوب . وستكون رُؤى المهدي بن بركة وبُعد نَظره وذكرى تضحيته نِبراسا يقود خُطى الثّائرين .

76 – أُنظر في هذا الكتاب مساهمته في أعمال النّدوة .

مهدى بن بركة . . من باندونج لهافانا

حلمى شعراوى[77]

احتفلنا منذ بضعة شهور في أكثر من عاصمة أفريقية وآسيوية ، ومنها القاهرة بالذكرى الخمسين لانعقاد المؤتمر الأول لدول آسيا وأفريقيا فى باندونج- أبريل 1955 ، وفى يناير 2006 سوف نحتفل بمرور أربعين عاما على انعقاد مؤتمر شعوب القارات الثلاث ، آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية بهافانا . وفيما بين ذكرى الحدثين تقع الذكرى الأربعين لاغتيال الشهيد مهدى بن بركة في باريس في 29 أكتوبر 1965 . يتذكره شعب المغرب بطلا للاستقلال ومناضلا ضد الاستبداد ، ويتذكره ممثلو شعوب القارات الثلاث مناضلا في قلب حركة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية ، ساعيا بصلابة واقتدار لبناء صرح التضامن الشامل لشعوب الجنوب في القارات الثلاث لمقاومة الإمبريالية والاستغلال على المستوى العالمي

لابد أن نسجل منذ البداية أن تحرك «مهدى بن بركة» إنما كان نموذجا مباشرا لوضع مفهوم حركة التحرر الوطني العالمية كمعادل موضوعي ناضج للإمبريالية العالمية التى تأكدت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية لها فى منتصف الستينيات على وجه الخصوص . لم يكن

77*مركز البحوث العربية والإفريقية- القاهرة- ت-ف : 5714785-7744644 ، إيميل : info@aarcegypt. org

مهدى بن بركة ، ولا الموقف بين شعوب ما سمى بالعالم الثالث فى حاجة لانتظار طويل ليجرى الحديث عن العولمة ، والإمبراطورية العالمية بقيادة واشنطن . وقد يكون الصراع «الدولى قد دفع بعض الآمال فى عدم استقطاب «النظام» فى العالم تحت راية لرأسمالية المتصاعدة ، أو الأمل فى أن «نظما أخرى ممكنة» فى مواجهة هذا الوحش الذى كان ينبش أظفاره فى أكثر من جسد بالقارات الثلاث ، وبأمل أن تكون دول الاستقلال الوطنى ، ضمن نقيض عالمى لبناء هذا «النظام الآخر» تحت شعارات مقاومة «الاستعمار الجديد» الذى طرحته مؤتمرات الدار البيضاء والقاهرة وأروشا بين 1961 و1963 مثلا . لكن أظافر الوحش كانت تغوص بقوة فى فيتنام وجنوب أفريقيا والمستعمرات البرتغالية وفلسطين وأمريكا والجنوبية ، بما لم يخفى - مع غيره من المظاهر - عن أعين مناضل لماح بذكاء وحيوية مهدى بن بركة . وكان وجود ورؤى مهدى بن بركة وشى جيفارا وكابرال ودوس سانتوس وأليفر تامبو من العوامل القوية لدفع شعوب القارات الثلاث للتطلع إلى جيل آخر جديد ذى دلالة جديدة إلى جانب زعماء باندونج نهرو عبد الناصر وسوكارنو .

ولم يكن وجه الجدة هنا هو فقط الانتقال بوسائل مقاومة الاستعمار والإمبريالية من بناء الدولة لوطنية الحديثة ، والمستقلة إلى توسيع قاعدة النضال من فيتنام إلى أمريكا اللاتينية عن طريق العنف المضاد ، و«خلق أكثر من فتنام» ، بل ونقل بؤرة التركيز من الدول

الاستعمارية التقليدية إلى رأس الحربة الإمبريالية ممثلة فى الرأسمالية الأمريكية . ومن هنا تبدو مساهمة «بن بركة» تاريخية ، ليست لمجرد حجم دفعها لحرارة النضال ، وإنما لأنها جرت حركة النضال كلها إلى آفاق جديدة ، ورؤى جديدة وبوسائل رآها مع آخرين ممكنة وأن صعبت مثل بؤرة «الكفاح المسلح» التى عرفتها آسيا طويلا ، وتفجرت فى أفريقيا فى أعقاب اغتيال مهدى بن بركة مباشرة فى المستعمرات البرتغالية ثم فلسطين وناميبيا . ولم يرصد عليها الفشل الذى يتحدث عنه البعض إلا بسبب تطورات أخرى تطوق أعناق دول الاستقلال الوطنى مثلما تقف وراءها قوى الإمبريالية نفسها .

لقد تحدى «مهدى بن بركة» ، بل اخترق كثيرا من أشكال الصراع على كافة المستويات المحلية والإقليمية والدولية ؛ بصلابة لم تتكرر كثيرا فى عالم التحرر الوطنى . شملت اختراقاته ثنائية «الوطنى والاجتماعى» بخوض معركة الصراع الطبقى فى المغرب نفسه ، ومشاركته القيادية فى بناء الاتحاد الاشتراكى للقوات الشعبية فى هذا البلد الأصيل ، كما شملت اختراقاته قوى الكفاح المسلح متحولة إلى الدولة والدوليته فى الجزائر نفسها ، بل ونفذ إلى صراعات الدول الوطنية المستقلة أو المتحررة فيما بينها فى المشرق العربى ، حيث كانت أيديولوجيا الوطنية (أو القطرية) والقومية من معالم الصراع شرق المغارب العربية وكان ذلك ضروريا ليخوض مع قيادات مصر وبقية أفريقيا ، والمقاتلين فى شرقى وجنوبى آسيا معاركهم المستدامة

مع قوى الإمبريالية والاستعمارية . وبهذه المحصلة التى قد تكون بلورتها حركة تضامن الشعوب الأفرو آسيوية منذ أواخر الخمسينيات انطلق من القاهرة وباريس وجنيف وبكين وموسكو ليدفع بالحركة إلى الالتقاء بنضالات أمريكا اللاتينية . وقليلون ممن نعرفهم بحق ، على المستوى العربى أو الأفريقى أو الآسيوى ممن توفرت له هذه «الدينامية التاريخية» التى لم تجعل «هافانا» مجرد «بؤرة» قابلة للانسحاق أمام الماكينة الإمبريالية بل خلقت بجنوبها العديد من «البؤر» التى دوخت هذه الماكينة لوقت ليس بالقليل ، ومن ثم نقل «بن بركة» معنى قيادة التحرر الوطنى من «الكاريزمية» الضيقة إلى آلية للحركات الشعبية خلقت بعد اغتياله- ورغم اغتياله- تنوعات على طريق المقاومة حتى تحررت فتنام ، وتحرر الجنوب الأفريقى ، واستقرت الثورة فى كوبا وشاع تراث المقاومة والصلابة فى أمريكا اللاتينية ، بما نستطيع رصده الآن بقدر من التفاؤل فى المستقبل رغم خيبات العقود الأخيرة التى لا تعتبر زمناميئسا فى عرف التاريخ الطويل المالوف لحركة الشعوب .

2- كيف نجدد باندونج وحركة القارات الثلاث؟

يقولون أن الرأسمالية تجدد نفسها ، وهذا حق ، ولكن لماذا لم يطرح أيضا السؤال عما إذا كانت حركة التحرر الوطنى تجدد نفسها أوانه يتوجب عليها أن تفعل؟ لابد أن يكون فى الحسبان أن الظاهرتين ليستا جديدتين فى تاريخ البشرية الحديث ، ولكنها نقائض متفاعلة منذ انفتحت الرأسمالية على العالم وخاصة عالم الجنوب ، ومنذ

تنوعت جهود شعوب الجنوب هذه فى المقاومة . ولابد أن الظاهرتين فد تنوعت تمثلاتها فى العالم بقدر تنوع آليات العصر ومجالات الحركة ، بل وتنوعت المسميات . لقد مضى نصف قرن تقريبا على مقولة "أيزنهارو" عن مخاطر المركب الصناعى والعسكرى فى الولايات المتحدة ، ويبدو أن "الجنرال" كان عميق الفهم لتطور الظاهرة الرأسمالية ، ولكنه بدا بالتحديد متخوفا من قهرهما ضد الديمقراطية الغربية من جهة وفى اتجاه التوسعية المدمرة من جهة أخرى ، وهذان المفهومان تحديدا هما ما نحشاه الآن على شعوب الجنوب من جراء تجديد صور الرأسمالية ، ولا نقول أنما طها ، سواء بالنسبة لشعوبها أو شعوب الجنوب ، وسواء بالنسبة لمفاهيم "الديمقراطية" المشوهة أو بالنسبة للتوسعية والهيمنة الوقحة . ولست بحاجة لأية تفصيلات هنا عما يجرى من أساليب الهيمنة فى ظل ما يسمى بعولمة "الليبرالية الجديدة" هيمنة تقيد الانشقاقات داخل معسكر الرأسمالية نفسه بدرجة أو بأخرى ، وتقوم بالتجميع والتفتيت فى ظل التنظيمات الإقليمية التى تحكمها فى النهاية قواعد منظمة التجارة العالمية لمحاصرة أية شرعيات دولية على مستوى الأمم المتحدة وحتى المنظمات النوعية المرتبطة بها ، ولتجعل الاقتصاد والثقافة ووسائل الاتصال والتعليم فى سلة واحدة . وتجعل "العسكرة ضمن آلية الهيمنة الشاملة وليس مجرد التدخل أو التغلغل هنا هنالك للردع عندما يتطلب الموقف . وأظن أن حالات الهجوم الاقتصادى فى آسيا ، والعسكرى والثقافى

فى العالم العربى والإسلامى ، مثل حالات الحصار فى أمريكا اللاتينية شاهدة على ذلك . فما هو التنوع فى الحركة التى يمكن أن تشهده "ساحة الجنوب"؟ وكيف نستدعى إبداعات مهدى بن بركة فى هذا الصدد؟

إن الاستقطاب المركزى القائم تحت رحمة رأس المال يكاد يحجب إمكانيات الاختراق التى قام بها زعماء الجنوب "الكاريزميين" أو غيرهم من قبل ، لكن "مهدى بن بركة" حاول وقتئذ ترتيب الأوراق المناهضة لوحشية الاستعمار والإمبريالية باختراقاته داخل كافة المعسكرات الوطنية والدولية . ولكنه لم يعد ممكنا أن نستدعى من باندونج صيغة ذلك المؤتمر الذى قام فى أبريل عام 1955 ، ذلك أن البدء ثانية "بالحكومى" لن يفيد نظريا وإن بدا نجاحه عمليا لبعض الوقت على نحو ما تبدو كتلة عدم الانحياز . وتقول خبرتنا أن هذا النمط أضر بشكل ضار حركة الشعوب وتمثيلها السياسى الديمقراطى داخليا وخارجيا . ويكفى مثالا لذلك إلغاء اجتماعات مؤتمرات الشعوب الأفريقية بمجرد قيام منظمة الوحدة الأفريقية ، كما لا يمكننا تجاهل وهن حركة تضامن الشعوب الآسيوية الأفريقية ، بعد أن اختلط التمثيل الحكومى فيها مع الشعبى من قبل الدول الاشتراكية الأعضاء فى الحركة . لذلك لابد أن نستفيد من درس "اختراقات" "مهدى بن بركة" مباشرة فى هذا الصدد ، ونقلته التاريخية لحركة التضامن بالإبداع فى صياغة الأهداف وأفق الحركة وهو ما أزعج بشكل لافت

دوائر الإمبريالية الأمريكية كما يبدو فى تقارير الكونجرس وقتها وكما تجسدت فى تنوع المشاركة فى مؤامرة اغتياله . وقد نشارك القول بأن الصمود المحدود لبعض "الأنظمة" إزاء الإرهاب الاقتصادى والسياسى المباشر لها عبر نظم التجارة الدولية أو مسألة الديون ، أو فى أطر الشرعية الدولية هذا الصمود بمقاومة مفاهيم الحدود المفتوحة أو الرخوة والسيادة المحدودة ، والتدخل الإنسانى ، ومجالس حقوق الإنسان . . الخ قد تحمل لنا إشارة إلى الإمكانيات الكامنة فى بعض الأقاليم المعنية فى الجنوب ، وقد تجعلنا ننظر بالتقدير لتحركات لا تبدو بعيدة كثيرا عن مبدأ الاختراق على المستوى الرسمى وهو ما يبدو فى بعض أشكال التجمع بين بلدان الجنوب بدءا من مجموعة الـ 77 إلى اختراقات مجموعة الأربعة" : الهند/ جنوب أفريقيا/ البرازيل وفنزويلا" ، إلى غير ذلك من أشكال "اللوبى" الجنوبى المتواضع هنا وهنالك . ولكننا سرعان ما نلحظ أن ثمة شعور برد ذلك إلى الفعل الاقتصادوى" أكثر منه السياسى" بسبب مخاوف غير مبررة من "طيف الأدلجة" القديم فى حركة بلدان العالم الثالث رغم أن الليبرالية الجديدة لم تعد إلا أدلجة محضة فى ظل الحرمان من نتائجها المادية فى العالم الثالث . ومن ثم فليس الخوف هنا من عملية التسييس بقدر ما هو مخاوف من أبعادها الاجتماعية لصالح الشعوب فى العالم الثالث .

ربما كان ذلك عنصرا من عناصر عدم الاطمئنان لكثير مما يرد نتاجا لاجتماعات أو تكتلات فى بلدان الجنوب على أساس بناء

"الاستقلالية" فى إطار العولمة . وقد رأينا وهن ذلك الموقف واضحا فى البنى الإقليمية فى شرق آسيا ، كما نراه فى الاتحاد الأفريقى ، ومشروع الشراكة الأفريقية "النيباد" NEPAD . وقد انعكس كل ذلك على إعلان جاكرتا نفسه (احتفالا بذكرى باندونج الخمسين) لإقامة "نيباد" أفرو آسيوية باسم الشراكة الأفرو آسيوية الجديدة NAASP . ويظل الأمل الوحيد أن تكون هناك ثمة أصوات لصالح نداء المقاومة الجديدة بتجديد مواقف الاستقلالية والتحرر داخل تنظيمات العولمة القهرية . وأن تلك التحركات بين بعض "دول الجنوب" نافذة على طريق هذه المقاومة . ومن يستدعى مناقشات مؤتمر وينبيا غانا) للشعوب الأفريقية الآسيوية مايو 1965 والذى أطلقت فيه الدعوة لعقد مؤتمر القارات الثلاث يمكن أن يلحظ قلق الكثيرين . وفى مقابل هذا الحيز الضيق للحركة لا بد أن يتوفر داخلها قدر كاف من "النفس الديمقراطى" الذى لا ينتظر شخصيات كاريزمية حكومية أو شعبية ولكن يعتمد آلية من حركات التضامن التى تضخ الزخم الديمقراطى فى عروق الحركة . قد تتجه الأنظار مباشرة لحركات مناهضة العولمة وبلوغها قمة المواجهة فى بورتو أليجرى" مقابل تنظيم الرأسمالية لنفسها فى "منتدى دافوس" ؛ وهذا على سبيل المثال لسهولة التحليل ، ولست بحاجة لبيان متانة تنظيم "دافوس" ولكنى بحاجة لاستدعاء كل منطلقات "مهدى بن بركة" ودروسه إزاء مثال "المنتدى الاجتماعى العالمى" فى "بورتو أليجرى" ؛ بل وتفرعاتها ، فى العمل الشعبى

الديمقراطى على ساحة الجنوب . وعلينا هنا أن ندقق فى التحليل النقدى سواء للمنطلقات أو الآفاق التحرك .

دعونا نبدا- ونحن نستدعى ذكرى مهدى بن بركة- بالقيمة الإيجابية لانعقاد المنتدى الاجتماعى فى مبادرته الأولى على أرض أمريكا اللاتينية . كما لابد أن نستدعى أن ذلك الحشد الرائع جاء تتويجا لانتفاضات شعبية فى إطار فكرة المناهضة المباشرة لتجمعات "العولمة" فى أكثر من عاصمة فى العالم الأول والثالث على السواء إن جاز التعبير- وليس تعبيرا عن حركة تنظيمات قائمة بالفعل وهى التى قد بدا يصيبها الضعف منذ منتصف الستينيات . هذا "التجديد" على الساحة الدولية لحركة مناهضة الإمبريالية الجديدة أو الليبرالية المتوحشة فى تعبير آخر ، يستدعى تجديد مقولات مهدى بن بركة عن حركة شعوب الجنوب وحلفائها ، والتى حكمته صيغتها الواقعية ساعتئذ . فنحن هنا أمام تضامن عالمى شعبى ، قد يضمن قدرا من ديمقراطية الحركة لم تتوفر بسهولة أمام مهدى بن بركة ، الذى حاصرته مناورات الكتل الدولية التقدمية والتنظيمات الحكومية على امتداد القارات الثلاث . لكن ألا يثير ذلك تساؤلا عن إشكالية انسلاخ "الشعبى" الذى يبدو أحيانا شعبويا فى بورتو أليجرى عن "الوطنى الرسمى" الذى بدا سندا للتحرك الشعبى أو الثورى على يد بن بركة؟ وهل يكفى تبنى حكومة تقدمية فى البرازيل لضيافة المؤتمر للإجابة على هذا التساؤل بالإيجاب؟ وماذا سيكون الرد عندما

نرى أن تجمع "بورتو أليجرى" فى طريقه للتوزع على عواصم القارات الثلاث ؛ وتحت رحمة نظم فى بعض المواقع لا نجهل تناقضها مع هذه الحركات؟ .

إن ثمة جدل كبير هنا حول طبيعة التمثيل فى حركة المناهضة الجديدة وأظن أن مهدى بن بركة قدم بعض الإجابة المبكرة حين حدد مركزية العدو ومركزية المعركة حول الإمبريالية والتحرر الوطنى ، بينما يتسع الآن أفق التحرك الجديد لمواجهة آفاق للعولمة لم تعرفها الستينات بالطبع .

إن "مهدى بن بركة" لم يكن بعيدا عن الحركات الاجتماعية والمنظمات الشعبية وهو يدعو لانعقاد مؤتمر القارات الثلاث ، ورغم أنها تعرف الآن بالحركات الاجتماعية القديمة فقد بلغ عدد المنظمات المدعوة ثلاثة وثمانين تنظيما من القارات الثلاث ضمت حوالى ستمائة عضوا بما فيها الشخصيات لم تكن غالبيتهم من أمريكا اللاتينية نفسها- لم يكن الحشد فى القارات الثلاث إذن بعيدا عن مفهوم القوى الشعبية التى ساندتها حكومات الدول الوطنية ، التى توفرت فى ذلك الوقت ، بل لم يكن تحرك "بن بركة" بعيدا عن فوره الحركات الأوروبية ضد تخطيطات الرأسمالية وعدوانها الاستعمارى والاجتماعى ، حيث كانت الحركة واسعة ضد الحرب فى فتنام ، وضد النظام العنصرى فى جنوب أفريقيا بقدر ما كانت مقدمات الحركات الاجتماعية الجديدة ممثلة فى حركة الحقوق المدنية ، والاحتجاجات

الشبابية والحركة النسوية فى بلدان الشمال عموما . وبرزت رمزية مثقفين كبار على المستوى العالمى مثلما كان الحال مع بروز الزعامات الكاريزمية فى وسط بلدان العالم الثالث . هذا التحالف العالمى الذى نتطلع إلى إعادة خلقه وقف مع عدد كبير من حركات تحرير وطنية فى القارات الثلاث مدعومة- بحركة تضامن علنية ومتوارية على المستوى الأوروبى . ولم تكن حركات التضامن الأوربية مجرد "منظمات مانحة" للتسهيلات غير محدودة الهوية أحيانا ، ولم تكن علاقاتها مع حركات التحرر ومناهضة الرأسمالية مجرد "اختراقات" للحركات الاجتماعية الأصيلة بدفع تنظيمات مازال معظمها هامشيا من وجهة النظر الاجتماعية فيما نعرفه باسم المنظمات غير الحكومية .

وإذا كانت احتشادات المنتدى الاجتماعى العالمى ، تعود مؤخرا فقط لمناقشة وضع "السياسى" إلى جانب الاجتماعى ، وتناقش وضع الأحزاب السياسية. بل والتمثيلات شبه الحكومية فى إطارها فإن تحرك "بن بركة" وجماعة القارات الثلاث" فى هذا الإطار كان مبكرا بدوره بل ويعود فى ذكرى اغتياله الأربعين ليطرح علينا كثيرا من تساؤلاته . إن بعضنا قد لا يكون قد انتبه لمسمى الحزب الذى قادة "بن بركة" فى المغرب "الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية" تلك التسمية التي جعلت "محمد اليازجي" يقول فى ذكرياته عن "بن بركة" إن اتحاد القوات الشعبية ثمرة لبن بركة . والمسمى يشير إلى منتج حقيقى تسعى له جميعا حين يصبح التنظيم السياسى

تحالفا فعالا "للقوى الشعبية" وليس هرما بيروقراطيا معوقا لانطلاقة الجماهير نحو أهدافها ولعل ذلك هو الذى جعل هدف بن بركة تجاوز حلاقات الكتل الاشتراكية بضمها معا إلى جوار قوى التحرر الوطنى بل جعله يصرح علانية فى اجتماع للحزب- مايو 1962 بالرباط" أن حركتنا تشكل جزءا من النضال العالمى الذى يمتد من الصين لهافانا .

نقول ذلك لأنني لا أتصور نهوضا لحركة مناهضة الرأسمالية المتوحشة والعولمة الضارية إلا إذا استعدنا التعامل مجددا مع كثيرا من مفردات الثقافة السياسية التي صاحبت حركة بناء الكتلة الشعبية للجنوب فى "هافانا" 1966 وبالمفهوم الواضح للمسعى الفعال للمهدي بن بركة ورفاقه والحركات الداعمة لهم وذلك لاستثارة القوى الشعبية ، والجبهات الوطنية الديمقراطية ، والمنظمات النقابية النوعية . قد يكون الشعار هو "عالم شعوب الجنوب" لكنه فى النهاية عالم آخر ، شامل وإنساني وممكن . . وهذا التمني ليس مثاليا فى ذكرى "بن بركة" الأممي والمناضل الدءوب من أجل تحرير شعوب القارات الثلاث ، ولو كان معنا اليوم لقاد معارك النضال الرئيسية الآن ضد الإمبريالية فى فلسطين والعراق .

ولذا قد اختم نجاتمة "مهدى المنجرا" يوما فى ذاكراه : إن التذكر في حالة مهدى بن بركة هو من أعمال المستقبل أكثر من للماضي ، مستقبل الحرية وما بعد تصفية الاستعمار ، بل وما بعد البن بركية"!

المهدي بن بركة المربي
شهادة لتخليد الذكرى الأربعين بعد اختفائه

المهدي المنجرة

منذ اختطاف مناضل كبير من العالم الثالث ، كان يناضل ضد إذلال مواطني البلدان «المستقلة حديثا» ، عشنا عدم احترام كامل لأبسط معايير حقوق الإنسان من جانب عدة هيئات وطنية ودولية . وبهذه المناسبة الحزينة ، ستكون شهادتي قبل كل شيء ، علامة غضب ضد نظام دولي يجيز مثل هذه التجاوزات المفضوحة .

عرفت المهدي بن بركة خلال فترة نفيه ، التي بدأت في يناير 1960 ؛ لأنني كنت أتواجد بباريس كموظف دولي ، وغالبا ما كنت أراه خلال زياراته لفرنسا ، وكان آخرها في أكتوبر 1965 ، ربما قبل اختفائه بقليل ، وكنت كذلك أزوره في شامبيزي عندما أكون في جنيف بمناسبة مؤتمرات دولية .

إن تاريخ 29 أكتوبر ، هو تاريخ يوم للذكرى والترحم بالنسبة لكل المدافعين عن الحرية ومناضلي حركات التحرر . لقد فهم المهدي بن بركة ، مبكرا أن استقلال دول العالم الثالث ، لم يكن سوى محطة هشة في طريق طويل جدا .

لقد كان أيضا واعيا[78] بأن التحرر يتطلب تعاونا وثيقا بين دول

78 - «نحن أعداء الاستعمار سنحاربه بكل الوسائل حتى وإن كان يعتقد أن بإمكانه أن يعول على أذناب

الجنوب ، وكذا جمع كتلة انتقادية قادرة على وقف إمبريالية وحشية لم تغادر المكان إلا ظاهريا حتى تتجذر فيه أكثر . ولذا خصص جزءا مهما من مجهوداته لتشجيع وحدة الدول الإفريقية ، كخطوة مهمة نحو التعاون بين دول الجنوب .

وكأستاذ سابق للرياضيات ومربي مشهود له ، تحضرني قولة جميلة ومفيدة لأحمد خان (وهو أحد زعماء الإصلاح الحديث) ، كان يقول فيها «انظروا إلى الإنجليز ، كلما زادت تربيتهم زادت ثروتهم» . والمهدي بن بركة كان ينوي إصدار مجلة إفريقية ، كان يتصورها كـ « أداة للتوجيه والتوضيح » ، لأنه حسب قوله ، وصل إلى خلاصتين :

« الأولى ، هي أن الوحدة السياسية مستحيلة حاليا ، بسبب مخلفات الاستعمار التقليدي ، والثانية ، هي أن الوحدة ممكنة وضرورية في الميدان الاقتصادي بالمقارنة مع المساعدة الخارجية وفوضى التجارة الدولية والتجارة » .

كان المهدي بن بركة رجلا ذا ثقافة واسعة وحيوية فكرية نادرة ، كان يتقن عدة لغات ويستوعب دون عناء قيم الحضارات الأخرى دون أن يفقد قيمه الخاصة ، وكانت له خصال تساعده على التواصل وإقناع مخاطبيه . إن محاربة الاستعمار من جهة وإعطاء الأهمية

يحرفون الوقائع من خلال البحث عن إضفاء صبغة الانشقاقات الحزبية على الكفاح الوطني ... التجارب علمتنا أن حجب الحقائق لا يمكن أن يؤدي إلى كشف الذين يقفون وراءه وأن المتآمرين الاستعماريين وأذنابهم هم الذين يتلقون الهزيمة» محاضرة المهدي بن بركة خلال لقاء مع الطلبة في الدار البيضاء في بداية يناير 1960 ، قبل أيام على رحيله إلى المنفى ، نشرت بجريدة «الرأي العام» يوم 10 يناير 1960 .

اللازمة لدور التربية والبيداغوجية للتحرير من جهة أخرى ، كان من المحاور الأساسية لنشاطه . وقد بدأت بوادر نشاطه تعطي ثمارها نظرا للاعتراف بنضاله في إفريقيا ودوره الأساسي بصفته رئيسا للجنة التحضيرية الدولية للمناظرة بالقارات الثلاث التي انعقدت بهافانا شهر يناير 1966 بعد اغتياله ، وهذا التزامن يدفع إلى التفكير .

لا بد من إعادة قراءة الخطاب الذي ألقاه في الاجتماع التحضيري المنعقد في شتنبر من سنة 1964 بموش بتانغانيكا ، لإدراك بعد النظر لهذا الرجل والأهداف والغايات التي كان يوليها لحركة التضامن بين دول العالم الثالث ؛ لقد قال فيديل كاسترو في افتتاح مؤتمر القارات الثلاث يوم 16 يناير 1966 :

«نريد أن نعترف بأن بن بركة بتفانيه وعمله الشخصي ،لعب دورا حاسما في تنظيم هذا المؤتمر الأول للقارات الثلاث . لقد كان مجهوده وعمله سببا فيما وقع له ؛ هناك اتفاق عام بأن بن بركة قُتل بقساوة وجبن . ومن واجب هذا المؤتمر التضامني الاعتراف بالتفاني الذي اشتغل به من أجل إنجاحه (المؤتمر) ، وعليه أن يطالب بالتحقيق في هذه الجريمة ، وأن يعاقَب المجرمون »[79] .

لقد قدم المهدي بن بركة حياته ثمنا لنضاله الفعال وإصراره على الكفاح ضد الاستعمار والإمبريالية ، ومعرفته بإشكالية علاقات شمال/جنوب وجنوب/جنوب بمعطيات دقيقة ، وإيمانه الواسع

79 - 6/196602/http. //Lanic. vtxous. eo/u/La/cb/casho/1966

بالتضامن بين دول العالم الثالث ، ومعرفة دقيقة بالمحيط الدولي الذي يتحكم في هذا العمل ، لا يمكن استعادتها .

إن بيداغوجيا التحرير عنده ، ما زالت تشكل مدرسة حتى يومنا هذا ؛ لقد أصبح أكثر فأكثر يحرج القادة الذين كانوا يتشبثون بالمستعمر حتى يحافظوا على السلطة ، وكان يكشف بطريقة مقنعة أطماع الإمبرياليين .

وهذه البيداغوجيا ، المتمثلة في إعادة النظر في السياسات المتبعة ، ربما كانت أحد أسباب المؤامرة الدولية التي أدت إلى اختطافه .

ومظاهرة اليوم ، في ذكرى 40 سنة على اغتياله ، تسمح لنا بأن نتقاسم الألم مع أقربائه ، مع زوجته غيثة وأبناءه البشير ، وفوز ، ومنصور ، وسعد ؛ الذين عاشوا وما زالوا يعيشون جحيما . لقد جعلوا من البحث عن الحقيقة والدفاع عن الذاكرة همهم الأساسي ، فكل التقدير والمواساة لهم .

يوم 29 أكتوبر ، يجب أن يخلد كل سنة في كل أنحاء العالم كيوم للذاكرة ، فالذاكرة هي أحد مفاتيح التنمية والتقدم ، لأنها تسهل تراكم التجارب والدروس التي تستخلص منها ، وتحد من مخاطر فقدان الذاكرة والنسيان لدى أولئك الذين يتحدثون عن «طي الصفحة» . ولكن لكي نطوي الصفحة لا بد أولا من قراءتها بعناية ، للتوصل إلى الخلاصات الضرورية قبل بدء الصفحة الجديدة ، وصفحة اختفاء المهدي بن بركة لا يمكن طيها إلا عندما يتم التعرف على المسئولين

عنها وأن تقول العدالة كلمتها فيهم .

وحتى بعد مرور 40 سنة على اختطافه ، ما زال اسم المهدي بن بركة يصدح لدى كل المغاربة ولدى عدد لا يحصى من الذين يعانون من ظلم وإهانات الاستعمار الجديد والإمبريالية .

المهدي ، أنت دائما حاضر وقريب جدا من كل الذين يحاربون من أجل الحرية والتحرر ، وكثير منهم يتساءلون : ماذا سيكون موقفك لو أنك ما زلت معنا ، من :

- الوضع الدولي بصفة عامة؟
- الهيمنة الأمريكية وحروبها المدمرة التي تخلف مئات الآلاف من الضحايا؟
- الانحياز الممنهج ل «غير المنحازين» إلى جانب القوى الغربية؟
- تفكك إفريقيا وإفقارها؟
- تفتيت العالم العربي وخضوع قادته الفاسدين؟
- المأساة الفلسطينية ، حيث يتزايد نهب الأراضي ولائحة الضحايا ترتفع دون نهاية؟
- الاحتلال الهمجي للعراق ، الذي يدمر ويقسم بدون خجل في واضحة النهار في خرق سافر لأبسط قواعد القانون الدولي وبتواطؤ دنيء من دول الجوار؟
- إفلاس مشروع المغرب العربي الكبير الذي كان أحد

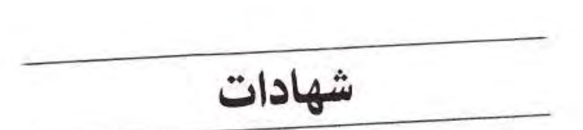
أحلامك؟

• نمو تخلف بلدك الذي يعاني حاليا من استسلام الدولة، وبيع ممتلكاته في المزاد، ومن غياب ديمقراطية حقيقية، ومن فوارق اقتصادية واجتماعية صارخة، ومن ازدهار للفساد والانتهازية لدى جزء مهم من نخبته، ومن استلاب ثقافي؛ حتى لا نذكر إلا هذه الأمراض؛ أمراض ليست حكرا على المغرب وحده، ولكنها منتشرة في معظم دول العالم الثالث تقريبا، عالم ثالث يسير إلى الهاوية؟

إلى متى هذا الانحراف يا مهدي؟

إن البحث عن أجوبة افتراضية باسمك لهذه الأسئلة، ربما يكون أفضل طريقة للاحتفال بغيابك، من خلال تواجد متواصل لأفكارك التي نحن في أمس الحاجة إليها اليوم من أي وقت مضى[80].

80 حررت هذه الشهادة يوم 25 أكتوبر 2005 ليتم إلقاؤها بباريس في الذكرى الأربعين لاختطاف المهدي بن بركة.



شهادات



الأخضر الإبراهيمي[81]

يُشكل تنظيم ندوة دولية لتخليد الذكرى الأربعين لاختطاف المهدي بن بركة واغتياله مبادرة ثاقبة . وبالفعل من المهم رفض نسيان فعل عمل شنيع بهذه البشاعة ومواصلة النضال ضد الإفلات من العقاب .

لكن من الأساسي أيضا ، اغتنام الفرصة للتكريم المستحق لشخص المهدي وأعماله ؛ وهو الذي كان حاضرا في المعارك التي ما زالت راهنة والتي كانت مساهمته فيها متميزة بكل تأكيد : المغرب الكبير ، العالم العربي ، إفريقيا ، المجموعة الأفرو- آسيوية ، حركة عدم الانحياز ، والعالم الثالث ، بالإضافة إلى المغرب ، طبعا .

خلال السنوات الثلاث التي سبقت اختفاءه ، كنت محظوظا بلقاء المهدي بن بركة باستمرار ولمدة طويلة . وأثناء مروره بالقاهرة ، حيث كنت أشغل منصبا هناك ، كثيرا ما كنت ألتقي به وكانت مذاكرتنا ، نحن الاثنين أو مع آخرين ، تدوم في الغالب إلى ساعة متأخرة من الليل . وعشية هذا السفر الذي كان سينتهي بكيفية مأساوية بباريس ، كنا معا إلى غاية الصبح وقد صاحبته مباشرة لامتطاء طائرة الخطوط السويسرية التي نقلته إلى جنيف .

تحدثنا كثيرا عن هذا السفر ، وعن اللقاءات التي قيل أنه تم ترتيبها له في جنيف وباريس على حد سواء . ونعلم اليوم أنه تردد طويلا

81 - سفير الجزائر بالقاهرة سابقا وممثل خاص سابقا للأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة .

قبل القبول بالذهاب إلى العاصمة الفرنسية . وتبين ، مع الأسف ، أن تردداته وتخوفات أصدقائه الذين نصحوه بالحذر ، كانت مبررة .

إننا نعرف الدور المركزي الذي اضطلع به المهدي على طول امتداد التحضيرات لمؤتمر القارات الثلاث ، وكنت شاهدا على كنوز الطاقة والمثابرة والدبلوماسية والإبداع التي بذلها من أجل تجاوز ، على الخصوص ، التأثيرات السلبية للنزاع الإيديولوجي الصيني - السوفياتي الذي انفجر أخيرا في واضحة النهار . وخلال انعقاد هذا المؤتمر بهافانا ، في يناير 1966 ، كان اسم المهدي على كل الشفاه . ولا أحد كان يتخيّل - أو يقبل - بأنه لن يعود إلينا . وبعد هذا اليوم المقدر 29 أكتوبر 1965 بزمن طويل كانت عائلته وأصدقاؤه والرأي العام بالمغرب وفي بلدان المغرب الكبير ، ما تزال ترفض الاعتقاد بأن رجلا من حجم المهدي يمكنه أن يختفي في واضحة النهار ، وفي قلب فرنسا الجنرال ديغول ، دون أن يترك أي أثر . وما زال من الصعب الاعتقاد إلى حد اليوم ، أربعين سنة بعد ذلك ، أنه لم يتم بعد الاعتراف بالأحداث والإقرار بالشفافية التي يدعي الجميع تبنيها ، مع ذلك .

يعتبر وفاء زوجة المهدي بن بركة وأبنائه لذكراه مؤثرا للغاية ، وهم يستحقون مع الذين يحيطون بهم داخل معهد المهدي بن بركة إكبارنا واعترافنا .

إن هذه المبادرة ؛ التي تجمع اليوم هذا القدر من الرجال والنساء الذين جاءوا للتعبير عن تضامنهم ودعمهم ؛ تندرج في إطار معركة

يتم شنها بإصرار يثير الإكبار من أجل تسليط الأضواء على هذه الجريمة التي لا توصف . وترمي هذه المبادرة أيضا ، وقد قيل ذلك ، إلى إبقاء ذكرى ورسالة نضال المهدي بن بركة حية على الدوام .

أتمنى النجاح لهذا اللقاء ، ومرة أخرى أنحني مع كثير من التأثر والاحترام أمام ذاكرة المهدي بن بركة .

مع تحياتي الأخوية ومودتي الخالصة .

هنريان دي شابوني[82]

يبقى الاختفاء المأساوي للمهدي بن بركة من الأحداث التي كان لها تأثير بالغ على شخصي . لقد كان أخا لي ؛ وذلك هو ما حفزني لأتحمل بنشاط مسئولية كتابة «اللجنة من أجل الحقيقة حول قضية بن بركة» . وقناعتي بالأهمية التي تكتسيها التربية الشعبية وتكوين الأطر تَدين بالكثير للمهدي . ذلك أن اهتمامه بالتنمية المحلية والوطنية دفعته إلى دعم مبادرتنا للتنشيط القروي بمراكش عام 1959 عندما كان يرأس المجلس الاستشاري ، وأعطى انطلاقة ورش طريق الوحدة . وقد ساعدني أيضا فيما بعد على فهم وإدراك العلاقات الدولية بتعقيداتها وتوترها الدائم عندما كان يُمارس نشاطه لإعداد مؤتمر منظمة القارات الثلاث ، وكان احتدام التوترات بين الصين والاتحاد السوفياتي يؤثر بشكل قوي على ذلك التحضير .

82 - Henryane de Chaponay عضو مؤسسة لمعهد البحث وتطبيق المناهج . مؤسسة ورئيسة حاليا لمركز دراسات التنمية بأمريكا اللاتينية .

كان نشاطه يتسرب إلى الآخرين . وبدون شك ، فإن طموحه في تحويل بلده كان سابقا لأوانه نظرا لموازين القوى القائمة آنذاك ، بما في ذلك في حزبه أيضا ؛ وأدى به نفاذ صبره أحيانا إلى ارتكاب أخطاء في التقدير . إلا أنه يبقى مرجعا أساسيا من بين كل اؤلئك الذين ناضلوا آنذاك لتكون تصفية الاستعمار مناسبة لانعتاق حقيقي للشعوب ، وهي معركة تبيّن أنها معركة هائلة بالنظر إلى المصالح الاقتصادية القائمة . والأمر الذي لم يكن الكثير منا يفهمه بما فيه الكفاية في ذلك الوقت هو ذلك الارتباط القوي بين المصالح السياسية والاقتصادية التي تظهر اليوم ، وفي كل مرة ، أكثر وقاحة في الساحة الدولية وفي السياسات الوطنية .

جيل مارتيني[83]

تعرّفت على المهدي بن بركة في فترة كانت فيها مجموعة صغيرة من المناضلين والصحفيين وكذا المثقفين أمثال مورياك Mauriac وماسينيونMassignon يساندون قضية استقلال المغرب ويندّدون بالنفي المفروض على السلطان . وفي فرانس أوبسرفاتور والحزب الاشتراكي الموحد ، كنا على اتصال دائم مع يسار الحركة الوطنية وعلى الخصوص مع بن بركة وبوعبيد . لقد حضر بن بركة إلى جانب سلفادور أليندي أول مؤتمر للحزب الاشتراكي الموحد . والتقيت به

83 - Gilles Martinet سفير لفرنسا سابقا وعضو مؤسس للحزب الاشتراكي الموحد .

من جديد بالمغرب غداة الاستقلال عندما كان يرأس المجلس الاستشاري . وبدون شك فمنذ ذلك الحين أصبح الأمير الحسن ، الذي كان بن بركة أستاذه ، يرى فيه خصما تجب تصفيته ، وكان يُسرّ لمحيطه أنه «لا يمكن أن يوجد رجلا دولة على رأس المغرب» .

امتد تأثير بن بركة ليشمل العالم الثالث برمته وكان أحد المحركين الرئيسيين لمنظمة القارات الثلاث . وقرر الأمير الحسن ، الذي أصبح ملكا غداة وفاة أبيه ، أن يتخلص من الذي كان يعتبره بمثابة منافس له . تعرض بن بركة لعدة محاولات اغتيال ، وكنت موجودا بسيارة المهدي بن بركة بالدار البيضاء عندما تعرضنا للمطاردة من لدن ثلاثة سيارات ، كان من الواضح أنها كانت تريد إقبارنا في الخندق . ولم تتوقف المطاردة إلا عندما تمكنت سيارتنا من أن تدلف إلى حديقة فيلا صديقة ، والكل يعلم كيف انتهت القصة .

اختطف بن بركة ، بتواطؤ شرطيّين فرنسيين ، وتم اغتياله في فيلا بضواحي باريس ، ومعه اختفت لردح من الزمن فرص دمقرطة المغرب .

جيل بيرو[84]

يحتل المهدي بن بركة موقع الصدارة بين جميع أولئك الذين كانوا يجسدون أمل العالم الثالث ومستقبله والذين تم اغتيالهم عمدا حتى

84 - Gilles Perrault كاتب

لا يتغير أي شيء .

منذ أربعين سنة خلت كانت لنا فرصة الوقوف على هول الفراغ الذي خلفه في المغرب وفي بقاع أخرى على حد سواء ، وعلى الإمكانات التي تم القضاء عليها بقتله ، وكذا على فصول من التاريخ كان سيُساهم في كتابتها ولم تُكتب أبدا . من الأكيد أن التاريخ تصنعه الجماهير ، لكن من ذا الذي يمكنه أن ينكر أن تصفية المهدي بن بركة أو باتريس لومومبا ، من بين آخرين وهم كُثر ، كان يعني ضربة لإيقاف نضالات التحرر الوطني والانعتاق الاجتماعي لشعوب تحررت على التو من نير الاستعمار؟

إن الصعوبات دائما ، بل الاستحالة في الغالب على تحديد هوية الزبانية تشهد على أن هذه الاغتيالات المحددة الهدف بدقة قد استفادت بالأمس ، وما زالت تستفيد اليوم من تواطؤات سياسية من أعلى المستويات . وبدل تسليط الضوء الذي قد يهدد بالكشف عن وجود علاقات ، يتم تفضيل العتمة التي تُصان بفضل اللجوء المتواتر إلى منطق المصلحة العليا الدولة . وإذا لم يكن هناك ثمة شيء يستدعي الإخفاء ، فلماذا تأسست أمية الصمت هذه ؟ من يمكنه أن يعتقد أنه بعد ثلاثة أو أربعة عقود من ارتكاب الجريمة ، وفي الوقت الذي انتقلنا فيه من قرن إلى آخر ، أن الحقيقة إذا ما كشفت أخيرا حول اغتيال المهدي بن بركة أو هنري كوربيل سوف تلحق ضررا بالمصالح الحيوية لفرنسا ؟

كثيراً ما يتم الحديث عن واجب الذاكرة، غير أن دوافع عقد هذه الندوة ليست هي ممارسة هذا التمرين في المقام

الأول .إذ ليس من الضروري الالتزام بواجب الذاكرة من أجل تذكَر الذين قتلوا منا، فالحزن وصعوبات الزمن التي نعيشها تضفي عليهم بريقا ساطعا لربما أكثر من ذاك الذي كانوا يتمتعون به وهم أحياء، لأنهم كانوا يمثلون أملا مازال الكثيرون منا يحنون إليه . ولئن كان ثمة درس يجب أن يلهمنا من نموذجهم، فهو بدون شك أن النضال وحده هو الذي يُمكّن من تغيير العالم . ولقد أدرك المهدي بن بركة ذلك جيدا وقدم الدليل على ذلك بالتضحية بحياته .

محمد منصور[85]

الأخت العزيزة أرملة الشهيد المهدي بن بركة المحترمة

الإخوة الأعزاء أبناء المهدي بن بركة،

الحضور الكريم، كان بودي أن أكون بينكم اليوم لإحياء الذكرى الأربعين لاختطاف واغتيال القائد الفذ المهدي بن بركة ،لكن ظروفي الصحية حالت للأسف الشديد دون الحضور المباشر معكم .

أود في البداية أن أعبر عن تقديري الكبير لمبادرة مجلس الشيوخ الفرنسي بتبني إحياء هذه الذكرى لشهيد الحرية والديمقراطية، وإن كان يعبر هذا الموقف عن شيء ،فإنه يعبر عن موقف الشعب الفرنسي

85 - مقاوم، عضو سابق في قيادة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بالمغرب.

وقواه الديموقراطية النبيلة التي كانت دائما لجانب القضايا العادلة للشعوب ، ولا يفوتني بهذه المناسبة كذلك أن أسجل المواقف المشرفة الذي اتخذها الرئيس الفرنسي آنذاك الجنرال ديغول ، والتي أبانت عن الوجه المشرف لفرنسا .

إنني عبر هذه الرسالة أود أن أؤكد لكم أن فقدان الشهيد المهدي بن بركة لم يكن فقط خسارة للشعب المغربي أو للأمة العربية أو لشعوب العالم الثالث ، وإنما كان خسارة كبرى في حق الإنسانية كلها .

إن الفقيد كرس حياته لمقاومة الاستعمار والإمبريالية ولدعم حركات التحرر الوطني وكان حاضرا في قلب المعارك الكبرى التي عاصرها آنذاك ، وكيف لا وقد كان المنظم والساهر الدائم من أجل عقد مؤتمر شعوب العالم الثالث الذي كانت تعتبره القوى الإمبريالية خطرا على مصالحها ضد شعوب وحركات التحرر الوطني .

وإذ نقف اليوم لإحياء ذكراه فإننا نستلهم خصاله وتضحياته وجهوده التي لم تتوقف في خدمة مثل الحرية والمساواة والديموقراطية والاشتراكية .

وإنني من هذا المنبر أود بصفتي كأحد المقاومين وأحد رفقاء الشهيد المهدي بن بركة أن أرفع صوتي لأطالب بكشف الحقيقة الكاملة حول منفذي ومرتكبي جريمة اختطاف واغتيال الشهيد المهدي بن بركة .

وإن هذا الملف لن يطو بالصمت ذلك أن رفاق المهدي عبر العالم ورغم مرور السنين سيواصلون المطالبة بكشف الحقيقة حول الجريمة النكراء .

إن الأمر لا يتعلق بالانتقام أو الثأر بل يتعلق بحماية المثل التي كرس المهدي حياته للدفاع عنها والتي تتطلب اليوم وليس غدا الكشف عن الحقيقة كاملة في ملف المهدي بن بركة .

أشكركم على انتباهكم وأتمنى لأشغالكم كامل التوفيق والنجاح وتحية لعائلة الشهيد المهدي ، وتحية للحضور الكريم .

ذ . محمد بنسعيد أيت إيدر[86]

يشرفني بمناسبة الذكرى الأربعين لاستشهاد القائد الفذ المهدي بن بركة أن أسهم مع رفاقي وإخواني في إحياء هذه الذكرى الأليمة التي نستحضر فيها بألم جامح روح الشهيد الذي طالته يد الغدر والبطش وهو في عز عطائه النضالي على كافة الأصعدة الوطنية والجهوية والدولية .

لقد كان المهدي أحد الرموز القلائل التي استطاعت أن تخرج من دائرة الضوء الوطني إلى دائرة الشعاع العالمي ، واستطاع بذكائه السياسي وحنكته وبُعد بصيرته ووضوح أهدافه أن يبصم بمبادرته وأعماله ومحاضراته وتحركاته وتدخلاته فترة هامة من تاريخ المغرب

86 - مقاوم ، والرئيس الشرفي للحزب الاشتراكي الموحد بالمغرب .

ومن تاريخ الفضاء المغاربي، وينخرط بوزن كبير ومؤثر في المسارات السياسية العالمية لفائدة تحرر الشعوب ضد الرأسمالية الزاحفة آنذاك ببطشها وجبروتها في مرحلة اتسمت بالخروج من جراح الحرب العالمية الثانية ومن أوحال بؤر التوتر والاستعمار، وتأجج الصراع القطبي وتشوق الشعوب إلى تحررها وانعتاقها من ربقة الاستعمار والهيمنة الإمبريالية الصاعدة والمتصاعدة.

وهكذا نجد الشهيد يقود بحنكة عالية وكفاءة متميزة الحركة الوطنية من أجل الاستقلال إلى جانب قادتها التاريخيين. وقد كانت من مميزاته الكبرى تلك القدرة الفائقة على استقطاب النخبة المثقفة والشباب، وتبسيط اللغة والخطاب السياسي في شرح الأهداف المرحلية والمستقبلية للحركة. فكان بذلك المحرك الأساس للنضال المغربي انطلاقا من مرحلة الثلاثينيات حيث لعب دورا قياديا رغم سنه الصغير إلى جانب القادة التاريخيين. وإذا كان الشهيد المهدي بن بركة قد نجح في الكثير من المواقف في تجسيد العلاقات بين الطبقات الشعبية والنخب السياسية، فإن وعيه السياسي المبكر طبع سلوكه بتواضع نضالي كبير قل نظيره في تاريخنا السياسي. وكان يغتنم بذكائه كافة الفرص لتوظيفها لخدمة الأهداف الوطنية الكبرى، سواء داخل السجن أو في الحرية، داخل الوطن أو خارجه، داخل الحزب أو في الإطارات الجماهيرية.

إن الخلاصة الأولى التي يمكن الوصول إليها ونحن نتتبع حياة

المهدي هي كونه شخصية نادرة سابقة لأوانها . فقد ظل بفكره الثاقب ودينامية تحركاته مؤثرا في الأحداث بشكل كبير متسما في رؤاه السياسية ببعد النظر والاستباقية ، حيث ظل يبشر بقضايا عديدة في الصراع السياسي والاجتماعي قبل أوانها . ولعل كونه رجلا سابقا لأوانه فقد كان هدفا مركزيا للاستعمار وللتسلط الإمبريالي .

إن العائد إلى المسار التاريخي لهذا المناضل الكبير ليعجب من قدرته الفائقة على الحركة وعلى التنظيم . ومن ذلك دوره الكبير في تنظيم رحلة طنجة للملك محمد الخامس ودوره في استقبال الملك عند عودته من المنفى وخاصة ما قام به من ضبط مع القوات الشابة لحفظ الأمن متعاونا مع أجهزة الأمن التي كانت متخوفة من الحماس الشعبي العارم ، لكن تنظيم المهدي وفريقه ساهم ، بشكل كبير في توزيع المهام وإنجاح الاستقبال . وكان في كل ذلك رجلا مفتوحا على كافة الحساسيات السياسية من المشارب المختلفة كالشيوعيين والاستقلاليين والشوريين . سلاحه الأساس في كل ذلك الحوار والإقناع لكسب المناضلين وكسب الرأي العام . وقد كانت هذه القدرة على الإقناع متجلية بشكل لافت في خطبه أمام الجماهير التي كانت تستجيب له بتلقائية وتتجاوب معه بحماس سواء في الحملات الانتخابية أو الأعياد الوطنية .

إن تاريخ الصراع ضد الاستعمار الفرنسي يشهد للمهدي بدور فاعل وديناميي على كافة الأصعدة وخاصة في التنظيم السياسي ومن

ذلك أنه بعد الانفراج الذي وقع في سنة 1946 وعودة القادة المنفيين في عهد إريك لبون عمل المهدي على إنشاء جريدة «العلم» وقام بدور أساسي وفاعل في الواجهة الإعلامية نظرا لإيمانه بالحوار والإقناع والدور الثقافي في كافة المعارك وتحريك الطاقات الجماهيرية . وكان في نفس اللحظة محركا أساسيا للحركات الجمعوية الشابة والطفولية والنقابات المهنية والفلاحية . و من ذلك أيضا أنه في عهد «جوان» سنة 1950 قرر الحزب المشاركة في الانتخابات فكان المهدي الفاعل المركزي في وضع البرنامج والتخطيط للمواجهة ضد الاستعمار مما دفع «جوان» إلى طرد الغزاوي آنذاك . ورغم المضايقات فقد استطاع المهدي أن يقيم مجلس شورى للحكومة وأصبح هذا المناضل العدو الأول للجنرال «جوان» فقرر نفيه إلى منطقة تافيلالت (أغبلو نكردوس) رفقة الأستاذ المختار السوسي .

ولكن المهدي كان أكبر من أن يحاصر بحيث ظل فاعلا في الأحداث ولعب الدور الأساس في تهييء المفاوضات وخاصة مفاوضات إكس ليبان . وكانت القيادة خارجة للتو من السجن ، ومع ذلك تم التفاوض بأقل الخسارات وأكبر الأرباح حيث كان المهدي يحاول مع رفاقه استثمار العوامل الجديدة في تأجج المقاومة وتحرك النقابة وهو من استطاع بعد ذلك في المؤتمر الاستثنائي سنة 1956 أن يغلب جانب عبد الرحيم بوعبيد في الخروج بموقف المشاركة في حكومة البكاي الأولى (7 وزراء للاستقلال و 5 وزراء للشورى) وهو ما

لم يرض به حزب الاستقلال لتنطلق المفاوضات من أجل الحكومة الثانية .

ويبدو لي أن المشكل الأساسي مرتبط بكون ذلك التحالف لم يكن برنامجا بقدر ما كان تحالفا هشا محكوما بالقبول بالتقاليد المخزنية مع أن المهدي كان يؤمن بتحديث المجتمع وكان يعد الأجواء للحوار والتفاوض في لقاءات إيكس ليبان التي أثمرت الاستقلال رغم المواقف المختلفة منها ورغم الملابسات التي أحاطت بها في تلك الظروف التي سجلت للمهدي بن بركة حضورا متميزا في تقريب وجهات النظر خاصة بين تنظيمات المقاومة والتنظيم السياسي .

وكان رجوع محمد بن يوسف إلى عرشه وحصول المغرب على استقلاله محطة أساسية في هذا المسار الذي سيتوج بتلاحم تعاقدي بين الملك والحركة الوطنية ، تمثل في العديد من المظاهر كالمشاركة في حكومتي البكاي والاتفاق على تكوين المجلس الاستشاري المعين من طرف الملك تحت قيادة المهدي ، وقد لعب هذا المجلس دورا أساسيا في إقرار مشاريع اقتصادية واجتماعية كانت ترمي إلى إرساء دعائم الاستقلال الحقيقي بوجه تقدمي ينحاز إلى قوى التحرر في العالم وكان ذلك بفضل دينامية الشهيد المهدي . وإن كان هذا العمل قد توقف ، فإن حكومة عبد الله إبراهيم والمجلس الاستشاري كانا وجهين لعملة واحدة استهدفتا تحرير المغرب من النفوذ الأجنبي ، وإقامة اقتصاده المستقل ، ووضع البلاد على سكة التقدم . وقد كان للشهيد المهدي

دور أساسي ومحوري في الحكومة والمجلس على السواء حيث لعب دورا أساسيا في توجيه السياسة الخارجية إلى جانب عبد الله إبراهيم وتوجيه الاقتصاد إلى جانب عبد الرحيم بوعبيد .

وكان المهدي يولي أهمية كبيرة للتعبئة الجماهيرية في بناء مشاريع متعددة في السنوات الأولى للاستقلال كتشييد المدارس والمستشفيات والمرافق العمومية . وما طريق الوحدة إلا نموذج لتلك الأوراش التي استثمرت بشكل جيد حماس المواطنين والقوات الشعبية . ولو توفرت - إلى جانب هذا العامل - الحماسة السياسية والإرادة الضرورية لتحقق الكثير لحماية المغرب من السقوط في التبعية التي ستظهر أثارها بعد هذه المرحلة ، ولتم بناء الدولة الحديثة الديموقراطية في زمن مُبكر ، ولتجنبنا الكثير من الصراعات والمآسي وربح الوطن الكثير من الوقت والجهد والأنفس .

وقد كان الشهيد المهدي ميالا إلى الواقعية في التفاوض وتصريف المواقف التي تخدم في النهاية مصلحة الوطن . وقد خبرنا هذا السلوك الثابت في شخصية المهدي في العديد من المواقف سواء خلال فترة الصراع مع المستعمر أو في فترة الاستقلال . سواء في العلاقات التنظيمية لحزب الاستقلال أو في الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، سواء على الصعيد المغاربي في العلاقة مع الأشقاء أو على الصعيدين العربي والعالمي ، مما بوأه مكانة متميزة ولافتة جلبت عليه حنق وغضب وبطش القوى الرجعية والمحافظة ومراكز الاستغلال الرأسمالي العالمي .

فعلى المستوى الداخلي لحزب الاستقلال كان المهدي بوصلة أساسية في التفكير والمنهج والتنظيم ، فعندما اختتم الصراع الداخلي حول طبيعة العلاقة مع حكومتي البكاي حاول المهدي وعبد الله إبراهيم وعبد الرحمان اليوسفي وعبد الرحيم بوعبيد البحث عن الحلول الوسطى الممكنة بتنسيق مع المقاومة والاتحاد المغربي للشغل وكان حريصا في كل ذلك على جعل الحلول الوسطى حلولا جماعية ، يتوصل إليها بالطرق الديموقراطية . وهو نفس النهج الذي سار عليه في تأسيس اللجنة السياسية في 1957 والتي كان عليها أن تحضر وتنظم مؤتمر حزب الاتحاد الوطني 11 يناير 1959 ، بعد أن بدأت معالم الصراع تتضح ، وبدأ الفرز يفعل فعله في الأحداث وعلى أرض الواقع ، حيث بدأت التكتلات الكبرى بين قوى المحافظة وقوى التحرر والتقدم ، خاصة بعد سقوط حكومة عبد الله إبراهيم وتكوين الجامعات المتحدة لحزب الاستقلال في 25 يناير 1959 بعد فشل مؤتمر الحزب . وتتسارع الأحداث ليؤسس حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في شتنبر 1959 ، علما أن المهدي كان مع الرأي القائل بالصراع من الداخل والتصحيح الداخلي ، وبذلك كان ذا رؤية وحدوية تتجنب التشتت والتشرذم ما أمكن ، ومع ذلك ظل على الدوام ينضبط لرأي الأغلبية . وبذلك كان نموذجا للمناضل المنضبط لآليات الديموقراطية وهو الدرس الذي ما أحوجنا إلى استيعابه اليوم .

وإذا كان الشهيد بن بركة نموذج المناضل الوطني والمغربي فإنه كان

على الصعيدين العربي والدولي أحد القادة البارزين الذين يتحركون بدينامية فريدة ، فقد لعب أدوارا طلائعية في التنسيق بين قوى المقاومة في المغرب العربي وخاصة في المقاومة بالمغرب والجزائر وتونس ، وكذا نسج علاقات متميزة مع التجربة الرائدة في مصر للزعيم جمال عبد الناصر الذي سيلعب معه الدور الوازن في بناء قطب عالمي واسع لدول عدم الانحياز إلى جانب رواده الكبار من أمثال شوان لاي وسيكوتوري ولومومبا وكاسترو وموديبو كيتا وغيفارا ونيكروما .

هذا إضافة إلى لعب نفس الدور الفاعل في التقارب بين الصين والاتحاد السوفياتي . كما لعب نفس الدور التوفيقي بين سوريا وعبد الناصر . وبذلك كان من بناة الفكر الوحدوي وفيا لنهج الوحدة وهو نفس النهج الذي وراء التقريب والتنسيق بين القارات في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية . كما أهله لترأس «منظمة تضامن الشعوب الإفريقية الأسيوية» التي يقول في دورتها السادسة المنعقدة بالجزائر في مارس 64 «إن اهتماماتنا ينبغي أن تكون على الدوام هي اهتمامات شعوبنا التي تتخطى أحيانا حدود السياسات الحكومية وهذا يتضمن أن كل موضوع لا يتعلق بالكفاح ضد الاستعمار ينبغي استبعاده استبعادا تاما عن مناقشاتنا حتى لا تدع سبيلا لأي مناورات قادرة على إيجاد انشقاق في بنيان وحدتنا وتضامننا» . من هنا إذن يتضح تشبث الشهيد المهدي على وحدة الصف وصلابة التصميم لتصفية كل أنواع الاستغلال الاستعماري أو الإقطاعي بكل ألوانهما .

وإنه مما يدعو إلى الإعجاب والاعتزاز بهذا المناضل الفذ كونه كان يسترخص الغالي والنفيس في سبيل المصلحة العامة ، متفانيا في مهامه النضالية بالتطوع ونكران الذات ولا شك أن دينامية تحركاته من أجل التحضير العملي والسهر على الترتيبات الأخيرة لعقد المؤتمر الإفريقي/الأسيوي لقوى التحرر قضت مضجع مراكز التسلط الإمبريالي العالمي ، فتكالبت جميعا على تصفيته لتبقى ذكراه شاهدة على الدوام على هذا النموذج النادر من المناضلين المخلصين .

إن هذه الذكرى التي تتزامن مع أوضاع دولية ومحلية خاصة تقتضي اليوم عملا وطنيا ودوليا لتجلي الحقيقة كاملة ورفع كافة الحواجز لكشف أسرار استشهاد هذا المناضل الفريد . وإن كافة القوى الوطنية والتقدمية اليوم مطالبة بالعمل على كشف الحقيقة الكاملة ورد الاعتبار لأحد أبناء هذا الوطن البررة وأحد رموزه الكبار ، الذي طبع بسلوكه ونضاله أجيالا تطلعت للديمقراطية والتحرر .

محطات في حياة المهدي بن بركة
(1920 - 1965؟)

ولد المهدي بن بركة بمدينة الرباط في يناير 1920 . وهو ينتمي لعائلة رباطية بسيطة مثل معظم عائلات الرباط في ذلك الوقت . التحق في سن الرابعة بمدرسة قرآنية حيث حفظ القرآن ، ثم التحق متأخرا في سن التاسعة بمدرسة ابتدائية فرنسية .

كانت بداية المهدي بن بركة في الحركة الوطنية سنة 1935 ، وأصبح عضوا نشيطا في لجنة الشباب بالحزب الوطني عند تأسيسه في أبريل 1937 . قطع المهدي بن بركة بسرعة سنوات دراسته الابتدائية والثانوية وحصل على البكالوريا الثانية من ليسي كورو بالرباط وسنه 18 سنة . التحق بعد ذلك بالجزائر العاصمة وحصل من جامعتها على ليسانس في الرياضيات في يونيو 1942 .

عاد المهدي بن بركة إلى المغرب وانخرط في التعليم أستاذا للرياضيات في ليسي كورو ، كما انضم إلى هيئة التدريس بالمعهد المولوي حيث تتلمذ عليه ولي العهد الأمير مولاي الحسن مدة أربع سنوات .

كان المهدي بن بركة أحد الفاعلين الأساسيين خلف تهيئة وثيقة المطالبة بالاستقلال التي قدمتها الحركة الوطنية لسلطات الحماية الفرنسية في يناير 1944 . وقد تم اعتقاله والزج به في السجن نظرا للدور

البارز الذي قام به قبل وخلال وبعد التوقيع على الوثيقة الذي كان أصغر مُوقعيها سنا . وبمجرد إطلاق سراحه ، أصبح المهدي بن بركة من أنشط زعماء حزب الاستقلال ، وبما أنه أصبح مسئولا عن إدارة حزب ممنوع ، فقد ترك وظيفته الرسمية كأستاذ للرياضيات في ليسي كورو ، وأصبح منذ ذلك الوقت المسئول عن نشرة حزب الاستقلال باللغتين العربية والفرنسية . وقد استمر الأمر كذلك إلى بداية عام 1951 عندما أمر الجنرال جوان باعتقاله ونفيه بعيدا عن الرباط .

وباعتباره أحد زعماء الحركة الوطنية المغربية ، قدم المهدي بن بركة في أكتوبر 1948 تقريرا مُفصلا عن "حقوق الإنسان وأحوال الحريات العامة في المغرب" للجمعية العامة للأمم المتحدة بقصر شايو بباريس .

كان المهدي بن بركة في مقدمة صفوف المناهضين للاستعمار الفرنسي للمغرب ، وكان يعلن عن ذلك قولا وعملا ، ويترجمه في كل لحظة وفي جميع المناسبات إلى مواقف تزعج الإقامة العامة وسلطات الحماية . ولذلك اعتبره المقيم العام الجنرال جوان عنصرا خطيرا يجب إبعاده عن دائرة الضوء ، فتم اعتقاله ونفيه في فبراير 1951 إلى ميدلت فقصر السوق ثم بودنيب فتالسنت ثم أغبالو نكردوس . وبمجرد إطلاق سراحه في أكتوبر 1954 ، قام المهدي بن بركة بدور مشهود في المشاورات التي أدت إلى استقلال المغرب في 2 مارس 1956 . وقد كان ضمن وفد حزب الاستقلال الذي شارك في

مشاورات إكس ليبان في غشت 1955 .

ونظرا لقدرته الخارقة على التنظيم والضبط والربط ، ولخبرته ومعرفته بالأحوال والرجال ، فقد كلفه حزب الاستقلال بالتحضير والإشراف على الاستعدادات الشعبية الكبيرة لاستقبال السلطان محمد بن يوسف وعائلته عند عودتهم للرباط في 16 نوفمبر 1955 .

أصبح المهدي بن بركة غداة استقلال المغرب يعتبر "دينامو المغرب الجديد" بكل معنى الكلمة ، وقد ظهر ذلك واضحا في جميع المجالات التي كان يعمل بها سواء في حزب الاستقلال بمختلف تنظيماته ومستوياته ، أو في الوظائف الرسمية التي تقلدها كرئيس للمجلس الوطني الاستشاري الذي لم تكن له أية سلطة تقريرية ، والذي كان المهدي بن بركة يعتبره مجالا خصبا للتمرس والتمرين على أصول الديمقراطية . وقد انتخب المهدي بن بركة رئيسا للمجس الوطني الاستشاري في نونبر 1956 ، واستمر في هذه المسئولية إلى 15 شتنبر 1959 ، عندما أقاله الديوان الملكي واحتلت الشرطة مقر المجلس .

وقد تحمل المهدي بن بركة مسئولية تحقيق مبادرته الخاصة ببناء طريق الوحدة من 5 يونيو إلى 30 شتنبر 1957 ، وهي الطريق التي كانت عنوان توحيد المغرب إذ أريد لها أن تربط بين قريتين ، إحداهما في المنطقة النى خضعت من قبل للاحتلال الفرنسي ، والثانية في منطقة الاحتلال الإسباني . وقد شق هذا الطريق آلاف المتطوعين القادمين

من جميع أنحاء المغرب الذي قسمه الاستعمار وقطع أوصاله . وقد كان ورش البناء معقلا للتعليم والتثقيف والتكوين والترفيه والتوعية ، وكان هدف المهدي بن بركة من كل ذلك هو إعطاء نموذج حي للإمكانيات الضخمة والخلاقة التي كان يحفل بها المغرب آنذاك . وقد تأكد المهدي بن بركة بعد سنوات من العمل الجاد المتفاني وسط جو موبوء بالمؤامرات ضد مصالح الشعب المغربي أنه لا بد من مجابهة عوامل العرقلة والجمود التي كانت تعرقل مجهودات البناء ، وتعترض رؤيته من أجل إقامة مغرب جديد ، ولذلك قام بالدور الأول في تأسيس الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في شتنبر 1959 ، وهو الحزب الذي كان مطلبه الأساسي في ذلك الوقت هو إقامة مجلس تأسيسي يعطي للمغرب دستورا ديموقراطيا .

وقد تجاوز فكر المهدي بن بركة ونشاطه نطاق المغرب ، وحتى قبل مغادرته المغرب وانغماره في النضال العالمي ضد الإمبريالية والاستعمار الجديد ، نجده يعالج ويهتم بالقضايا الأساسية الموجودة حينئذ والتي لا تزال ملتهبة إلى يومنا هذا ومنها : الاستقلال ، تحرر شعوب العالم الثالث ، الديموقراطية ، حقوق الإنسان ، العدالة الاجتماعية ، مشاكل التنمية وإقامة المجتمع الجديد . . .

وفي هذا السياق يكتسي المهدي بن بركة كل سمات قائد من قادة الصف الأول في النضال من أجل تحرير شعوب العالم الثالث . وقد مثل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في منظمة تضامن الشعوب الإفريقية الآسيوية منذ 1960 ، وساهم في دعم النضال الذي خاضته

حركات تحرير الشعوب في آسيا وإفريقيا . وقد كان دوره بارزا في فضح توجهات الإمبريالية الجديدة في العالم الثالث على وجه العموم ، وتوجهات الاستعمار الجديد في القارة الإفريقية على وجه الخصوص . وقد كانت إحدى المهام الرئيسية التي وهبها المهدي بن بركة جزءا كبيرا من مجهوداته ووقته وعمله هي تنمية وتقوية علاقات التضامن بين قوى التقدم في العالم من ناحية ، وحركات التحرر في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية من ناحية أخرى .

هذه المهمة هي التي كان يعمل من أجلها قبيل اختطافه ، وبالتأكيد أنها كانت أحد الأسباب الرئيسية لهذا الاختطاف ، فقد كان في هذا الوقت رئيسا للجنة التحضيرية الدولية لمؤتمر القارات الثلاث ، وهو المؤتمر الذي كان سيجمع بكوبا في يناير 1966 ، قوى التقدم والتحرر في العالم ، وفي مقدمتها الأحزاب والمنظمات التقدمية والثورية في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية .

حصلت جريمة الاختطاف يوم الجمعة 29 أكتوبر 1965 ، حيث استوقف شرطيان فرنسيان المهدي بن بركة في شارع سان جرمان بباريس ، وبعد التأكد من أوراقهما ، وافق على الركوب في سيارة الخدمة التي رافقاه إليها ،وقد كان بداخلها عميل للمخابرات الفرنسية وأحد أصحاب السوابق . اقتيد الزعيم المغربي التقدمي إلى منزل أحد المتآمرين الفرنسيين في ضاحية من ضواحي باريس حيث تم تسليمه إلى وزير داخلية المغرب الجنرال أوفقير ومدير أمنه ومرؤوسيهما وبعض عملائهما ،وبتواطؤ كامل مع المخابرات الأمريكية والإسرائيلية وبدعم

منهما .

والآن وبعد مرور أكثر من أربعين سنة على حدوث هذه الجريمة الفظيعة على التراب الفرنسي ، وبيد مسئولين ومجرمين مغاربة وفرنسيين ، وبتحالف أمريكي وإسرائيلي أكيد ، فإن مصير هذا الزعيم التقدمي الكبير ما زال مجهولا ، ولذلك فإنه من الضروري القيام بكل ما يجب عمله من أجل معرفة هذا المصير .

وإذا كانت المسئوليات السياسية للجريمة قد تم تحديدها في أعلى درجات السلطة بالمغرب ، فإن ظروف الاختطاف ثم ما تلاه من تعذيب واغتيال ، ما تزال حتى اليوم غير واضحة المعالم بشكل دقيق ، فالقتلة وشركاؤهم لم يتم كشفهم جميعا ، وما يزال قبر الشهيد مجهولا وعائلته ما تزال تعيش وتعاني هموم وآلام الانتظار .

وقد ظلت "الحقيقة" تصطدم طيلة هذه السنين بعقبات عديدة تُدعى "سر الشرطة" أو "سر الدفاع الوطني" ، وهي عقبات مرهونة بمنطق واحد هو "منطق الدولة التي لا حق يعلو فوق حقها" .

إن "الملف" ما زال مفتوحا أمام القضاء ، وقد صار من الممكن حاليا السير قدما لمعرفة الحقيقة وإقرارها لو أن الإرادة السياسية في المغرب وفي فرنسا على حد سواء ، سمحت بتخطي ذرائع الدولة ، ويسرّت على القضاء إضاءة ما هو مظلم وغامض في قضية اختطاف وتعذيب واغتيال المهدي بن بركة زعيم المغرب والعالم الثالث .

قضية بن بركة

في 29 أكتوبر 1965 وفي شارع سان جرمان في باريس ، اختُطف المهدي بن بركة . استوقفه شرطيان فرنسيان هما سوشونSouchon وفواتوVoitot ومعهما أحد عملاء المخابرات السرية لوبيزLopez ، وأحد المجرمين الذي كان يحمل اسم لونيLe Ny . اقتادوه إلى منزل مجرم آخر هو جورج بوشيشGeorges Boucheseiche في فنطني لو فيكونت ، وهو المنزل الذي كان قد سبقهم إليه مجرمان آخران هما بّاليس Palisse ودوباي Dubail .

حسب الصحفي فيليب بيرنييPhilippe Bernier ، كان الزعيم المغربي في ذلك الوقت على موعد في مقهى ليب Lipp معه ومع رجل السينما جورج فرانجوGeorges Franju ، وجورج فيغونGeorge Figon (الذي لم يكن المهدي بن بركة يعلم شيئا عن ماضيه ك «وغد») ، و ذلك لمناقشة مشروع إنتاج فيلم عن تصفية الاستعمار ، عنوانه "كفى" (Basta) ، كان من المفروض أن يتم عرضه عند انعقاد مؤتمر القارات الثلاث .

بلغ خبر "اختفاء" المهدي بن بركة ، حسب عبارة الجنرال ديغول ، للسلطات الفرنسية منذ يوم 30 أكتوبر ، وفي 31 أكتوبر وضع عبد القادر بن بركة شكوى بحدوث « اعتقال غير قانوني مع الاحتجاز » في حق شقيقه . وإثر اعتقاله أشار لوبيز بأصبع الاتهام إلى وزير داخلية

المغرب أوفقير، ومدير الأمن، نائبه الدليمي، وثلاثة من مفوضي الشرطة المغربية، وهم الشتوكي والماحي والحسوني، وضابط اتصاله بالمصالح السرية الفرنسية الكولونيل لورويLe Roy الملقب بفانفيل Finville ، وكذا فيغون (الذي كان يجب أن « ينتحر» يوم 17 يناير 1966 في باريس بعد إفلاته من أيدي رجال الشرطة المكلفين بإلقاء القبض عليه).

مثَل مختطفو بن بركة يوم 6 شتنبر 1966 أمام محكمة الجنايات بباريس، وتوقف سير الجلسات في مجرى شهر أكتوبر قبيل صدور الحكم بفعل المجيء المفاجئ لأحمد الدليمي إثر مرافعات الأستاذين بيتانButtin وبروغييBruguier ضد النظام المغربي الحاكم. ثم انعقدت محاكمة ثانية في أبريل 1967 في غياب الطرف المدني. وفي يوم 5 يونيو حكم على سوشون ولوبيز بالسجن ست سنوات للأول وثمانية سنوات للثاني، وعلى أوفقير والشتوكي والمجرمين الأربعة، غيابيا بالسجن المؤبد، وبُرئت ساحة باقي المتابِعين .

في 21 أكتوبر 1975، رفع بشير بن بركة شكوى جديدة ضد مجهول علّلها هذه المرة بقتل أبيه. أسئلة شتى أثيرت وما تزال. سلطات فرنسا وسلطات المغرب لم تبذل أي جهد لتيسير البحث عن حقيقة هذه الجريمة. وفي سياق محاكمة 1966 أشار النقيب تورب Thorp إلى كل «الأقفال» التي سدت باب التحقيق العادي في هذه القضية: "أسرار الشرطة"، "أسرار الدبلوماسية"، "أسرار الدفاع

الوطني" . أما السلطة المغربية ، في شخص الملك الحسن الثاني ، فقد أصّرت على أن القضية « فرنسية- فرنسية » .

من الجانب الفرنسي ، أصبحت "الأسرار الدبلوماسية" اليوم معروفة ، لكن "أسرار الشرطة" ما تزال طي الكتمان : مفوض الشرطة كايCaille يتمادى في عدم إعطاء أي شرح عن الدور الذي قام به في القضية ، ملف جهاز المخابرات السرية الذي ظل مختوما ومحفوظا في خزانة محكمة باريس للقضايا الكبرى منذ 1982 ولم يبلغ إلى الطرف المدني لم يفصَح عن أي شيء . وبعد مساعي كثيرة تم تسليمه بالكامل إلى قاضي التحقيق السيد بّاتريك رامايل Patrick Ramaël في ربيع 2005 . وماذا عن تصريحات مفوض الشرطة المتقاعد إيمي بْلان Aimé Blanc ؟ عمليات تصنت على الهواتف أجريت أسابيع عديدة قبل عملية الاختطاف على مسكن أحد المجرمين ، كان من المفروض أن تؤدي إلى العلم بالجريمة التي كانت تُدبّر قبل حدوثها . تدوين المكالمات المسجلة يُحتمل أن يكون قد وصل إلى أعلى مستويات الحكومة الفرنسية . وهناك سؤال آخر يظل كذلك بلا جواب : ما هو دور المحامي والنائب بّيير لومرشان Pierre Lemarchand ، الذي كتب بخط يده مخطوطا عُثر عليه في محفظة وثائق صديقه وموكله فيغون؟

أما من جانب المغرب ؛ وما دامت القضية « فرنسية . فرنسية » ، فلماذا لَمْ يُسلًم إلى فرنسا المجرمين الأربعة الذين لجأوا إلى المغرب؟ ثلاثة منهم اعتقلوا ، حسب زوجاتهم ، في مارس 1971 ، ثم اختفوا

سنة 1974 ، ومن المحتمل أن تكون رفاتهم مدفونة في المكان المشهور بالنقطة الثامنة رقم 3 (PF 3) ، موقع الحجز والتعذيب الموجود في الرباط ، والذي احتجز فيه هؤلاء . وقد وصلت إلى المغرب في شأن هؤلاء المجرمين عدة مهمات تحقيق دولي بالانتداب في السنوات 1999 ثم في 2000 تم في 2003 ، وتم تجديد الأمر سنة 2005 ، لكن كل ذلك لم يأت بأية نتيجة حتى يومنا هذا ، وكأنه لا احد يريد الكشف عن الحقيقة .

مهمة دولية أخرى للتحقيق بالانتداب صدرت عام 2003 وجُددت عام 2005 ولم تنفذ إلى اليوم . يتعلق الأمر بالشرطيين المغربيين اللذين كانت لهما يد في "اختفاء" المهدي بن بركة ، أي مفوض الشرطة الشتوكي ، واسمه هنا ميلود التونزي ، والممرض الحسوني ، وكذا مساعدا أوفقير الجنرال القادري والجنرال بن سليمان ، اللذين كان كل واحد منهما في ذلك الوقت قبطانا . لقد عيّن قاضي تحقيق مغربي ، فهل ستعرف مهمة التحقيق الأخيرة طريق التنفيذ في ظروف تسمح بالإجابة المرتقبة على أسئلة عائلة المهدي بن بركة المطروحة على القضاء؟

الاغتيالات السياسية التي تم ارتكابها في فرنسا

وضعت جمعية "الذاكرة والحقيقة والعدالة" قائمة سجلت فيها الاغتيالات السياسية التي وقعت في فرنسا . وقد اقتصرت هذه القائمة على القضايا التي تُثير مسئولية دولتين في نفس الوقت : ضلوع دولة أجنبية في اغتيال سياسيٍّ ارتكب على التراب الفرنسي ، مع ضلوع أو احتمال ضلوع الدولة الفرنسية في الجريمة ، بشكل مباشر أو غير مباشر ، بموقف ايجابي أو بموقف سلبي عند اقتراف الجريمة أو بعدها .

1965/10/29 : باريس ، اختطاف المهدي بن بركة وقتله . و ما زالت القضية قيد البحث ، والمحامي من الطرف المدني فيها هو الأستاذ موريس بيتان .

1972/12/08 : باريس ، اغتيال محمود الهمشري ، فلسطيني ، ممثل منظمة التحرير الفلسطينية .

وقد تأكد الآن أن المخابرات الإسرائيلية ضالعة في ذلك الاغتيال ، وذلك حسب التحقيق الذي أجراه الصحفي الإسرائيلي إيتان هابر Aitan Haber ، الذي كان ضابطا ومراسلا عسكريا لإسحاق رابين . وقد نشر ذلك التحقيق على أعمدة صحيفة يديحوت أهرنوت ، اليومية الإسرائيلية ، عدد 2005/10/05 ، في دراسة حول ما سُمي بـ"قائمة غولدا" .

وحول هذا الموضوع صدر حكم بعدم المتابعة في 1979/08/22 .

1973/04/05 : اغتيال باسل الكبيسي في باريس ، عراقي ، عضو

اللجنة المركزية في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين .

صدر حكم بعدم المتابعة في 1979/03/22 .

1973/06/28 : اغتيال محمد بودِيا في باريس ، جزائري ، كان على "قائمة غولدا" .

صدر حكم بعدم المتابعة .

1977/12/2 : اغتيال العيد السباعي حارس ودادية الجزائريين في باريس . ومن المحتمل أن يكون السلاح الذي استعمل لاغتيال العيد السباعي ، هو نفس السلاح الذي قتل به هنري كُورْييل Henri Curiel .

1978/05/04 : اغتيال هنري كُرْييل في باريس .

صدر حكم بعدم المتابعة في 1992/07/08 .

تنوب عن الطرف المدني في هذه القضية لندا وِيْل- كُرييلLinda Weil–Curiel .

1978/08/02 : اغتيال ممثل منظمة التحرير الفلسطينية عز الدين قلق في مكتبه بباريس (كان على "قائمة غولدا" كذالك) .

1979/07/25 : اغتيال زهير محسن في مدينة كان ، وقد يكون أحد مسئولي السايكاSaïka (المرتبطة بمصالح المخابرات السورية) .

1979/09/20 : اغتيال بيير غولدمانPierre Goldman في باريس ، ويحتمل أن تكون الجماعة الفرنسية المدعوة "شرف رجال الشرطة" ضالعة في جريمة القتل هذه .

1980/09/21 : اغتيال صلاح البيطار في باريس ، ومن المحتمل أن

تكون مصالح المخابرات السورية مشاركة في ذلك .

للإشارة : وافق البرلمان الفرنسي يوم 1981/07/29على قانون يقضي بالعفو الشامل عن الجرائم التي لها صلة بحرب الجزائر .

1982/06/19 : اغتيال طالب إيراني في باريس بواسطة طرد ملغوم ، ويشتبه في علاقة المخابرات الإيرانية بالعملية .

1987/04/07 : اغتيال أندري علي المسيلي في باريس .

ينوب عن الطرف المدني في هذه القضية المحامون هنري شكرونHenri Choukroun ، أنطوان كونت Antoine Comte وهنري لكليرك .

1988/30/29 : اغتيال دُولْسي سبتمبر في باريس .

تنوب عن الطرف المدني في القضية نكول درِيْفوس Nicole Dryfus .

حكم بعدم المتابعة في 1992/07/17 .

1991/08/06 : اغتيال شهبور بختيار في سوريسن دي شابّور بفرنسا ، وهو آخر وزير أول في عهد شاه إيران ومعارض لنظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية ، كان يحظى في فرنسا ب "حماية لصيقة" . وقد تم القبض على المشتبه فيهم في سويسرا وسلموا لفرنسا . أدين اثنان منهم وبرئت ساحة الثالث . قاضي التحقيق في القضية : جان لويس برُوغيير Jean-Louis Bruguière .

1992/06/08 : اغتيال عاطف بْسيسو في باريس ، فلسطيني ، عضو المجلس الثوري لمنظمة فتح ومسئول في المصالح السرية الفلسطينية . وقد وجهت تهمة الاغتيال إلى الموساد الإسرائيلي .

يمثل الطرف المدني في القضية المحاميان أنطوان كُونطAntoine Comte (نائبا عن منظمة التحرير الفلسطينية) وفرنسوا جبوFrançois Gibault (عن أسرة الضحية) .

قاضي التحقيق : جان لويس برُوغيير Jean-Louis Bruguière .

1995/07/11 : اغتيال الإمام عبد الباقي الصحراوي أمام مسجد في باريس ، وهو جزائري من مؤسسي جبهة الإنقاذ الإسلامية ، ومن دعاة الحوار بين أطراف الصراع .

محامي الطرف المدني : أنطوان كُونط .

قاضي التحقيق جان لويس برُوغيير Jean-Louis Bruguière .

1996/05/27 : اغتيال رضا مظلومان في كريتيل بفرنسا ، وهو إيراني ، كان نائب كاتب الدولة للتربية في عهد الشاه . وقد كان نشيطا في صفوف الحركات الملكية في المنفى ، ومساهما في مجلات معارضة النظام الإسلامي ، واكتسب صفة لاجئ سياسي في فرنسا . وهو سابع معارض لنظام الجمهورية الإسلامية يموت غيلة في فرنسا منذ سنة 1979 .

1996/10/26 : اغتيال كَنْدياه بَيرانْبَّناتانKandiah Perinpanathan وكَنْدياه كِزنْتيرانKandiah Kesenthiran في باريس ، وكانا مسئولَيْن عن قضية نمور التامول في أوروبا ، وقد حصل كلاهما على صفة لاجئ سياسي في فرنسا .

1978-1985 : تم اغتيال عدة أشخاص باسكيين معارضين للنظام الاسباني خلال تلك الفترة .

بعض القضايا

قضية محمود الهمشري

في سنة 2005 ، تكون قد مرت ثلاث وثلاثون سنة على اغتيال محمود الهمشري ، ولم يتم بعد إقفال ملف الاغتيال السياسي لهذا المناضل الفلسطيني .

كان محمود الهمشري قد أصيب في منزله بجراح في قدميه بفعل انفجار جهاز يوم 1972/12/08 ، ورقد في مستشفى كوشان إلى أن فارق الحياة يوم 1973/01/09 . وفي 1979/08/26 انتهى في باريس التحقيق حول الاغتيال بعدم المتابعة ، رغم التعرف على المسئولين عن جناية القتل هذه .

وفي سنة 1993 أقر مسئول سابق في الموساد أن حكومة إسرائيل كانت قد قررت اغتيال عدد من الفلسطينيين البارزين وذلك إثر عملية ميونيخ ، ومنهم محمود الهمشري ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في باريس . وسلسلة الاغتيالات هذه موضوع "قائمة غولدا" .

في سنة 2005 ، نشرت يومية يديحوت أحرنوت في عدد يوم 10/05 رُبورتاجا لإيتان هابيرEitan Haber ، الذي كان مراسلا حربيا لإسحاق رابين ، يشير صراحة إلى مسئولية مصالح المخابرات الإسرائيلية في اغتيال مسئولين فلسطينيين («لائحة غولدا») خلال السبعينات .

وتجدر الإشارة إلى أن عملاء الموساد كانوا قد نفذوا خطأ في عام

1973 عملية اغتيال في أوسلو راح ضحيتها شاب مغربي . وقد أصرت النرويج حينئذ على أن تقوم إسرائيل بتسليمها مايك هراريMike Harari ، مدبر الاغتيال .

وكان من واجب الحكومة الفرنسية سياسيا وقضائيا وأخلاقيا أن تتصرف على هذا المنوال ، سيما وأن المصادر المتاحة تؤكد أنه من المحتمل أن يكون لمايك هراري دور مركزي في سلسلة اغتيالات الفلسطينيين في أوروبا .

قضية أندري علي المسيلي

ما تزال قضية اغتيال أندري علي المسيلي ، بعد مرور 18 سنة على وقوعها ، تعتبر إحدى الجرائم السياسية التي تحول « المصلحة العليا للدولة » دون الوصول إلى حل عادل لها .

قتل المسيلي على عتبة داره بشارع سان ميشيل في باريس بتاريخ 1987/04/07 . وفي 1987/06/10 عثرت مصالح السلطة الفرنسية عند إجراء تفتيش في منزل قواد جزائري اسمه أملو ، إثر معلومات واردة على مصالح الشرطة ، على أمر صادر عن الشرطة الجزائرية يقضي بإنجاز مهمة ومبلغ ضخم من المال . وفي 1987/06/14 تم طرد أملو من فرنسا إلى الجزائر ، حيث أنه لم يمثل قط أمام قاضي التحقيق المكلف بملف قضية اغتيال المسيلي .

ستكشف بعض التحريات وجود مسئول من مصالح الأمن الجزائرية بباريس قُبيل اغتيال المسيلي وارتباطه بصلة وثيقة مع أملو ونادوش ، اللذيْن كانا على علاقة بوسط القوادين الفرنسيين .

ويؤكد تحويل مبلغ ضخم من المال لحساب أملو وما كشفه أقاربه الدورَ الذي قام به هذا المجرم في اغتيال

المسيلي وفي واغتيال أحد المخلصين لأحمد بن بلة الذي كان يبحث في هذه القضية .

وفي سنة 1988 ، تم إرسال أمر دولي بتوكيل قضائي في القضية للسلطات الجزائرية ، لكن ذلك ظل بدون جواب حتى يومنا هذا .

في 1992 ، أصدر قاضي التحقيق في القضية أمرا بإيقاف المتابعة ، وهو ما نقضته هيئة الاستئناف .

ومازالت القضية رهن التحقيق ، وقد جُدد أمر التوكيل القضائي الدولي في 1996 ، وعلى السلطات الجزائرية هذه المرة أن تجيب عليه .

قضية دولسي سبتمبر

في عام 2005 ، أي بعد سبع عشرة سنة من اغتيال دولسي سبتمبر ، لم ينل القتلة عقابهم بعد .

في 1988/03/29 ، قُتلت في باريس دولسي سبتمبر ، مندوبة المؤتمر الوطني الإفريقي (جنوب إفريقيا) في فرنسا بخمس رصاصات أصابتها في الرأس ، وقد أطلقت من مسدس مزود بكاتم للصوت . ولم يبق من هذه الحادثة سوى أثر وحيد هو شهادة شاهد رأى شخصين « أبيضين » يخرجان من البناية رقم 28 في درب لي بُتِتْ زكوري .

بعد البحث دون جدوى في أوساط اللاجئين السياسيين ، تركز الاهتمام على ريشار روجيRichard Rouget ، وهو مرتزق قديم عمل من قبل مع بوب بينارد Bob Benard ، عضو حرس رئيس جمهورية

القُمر ، وممثل شركات فرنسية في جنوب إفريقيا ، و صديق مناضلة في حركة الغرب وعضو جماعة GUD (أقصى اليمين) . وبعد البحث والتقصي حامت حوله الشبهات ، لكن من دون أن يتوفر أي دليل يفيد ضلوعه في اغتيال دولسي سبتمبر .

و في 1992/07/17 صدر قرار في باريس بعدم المتابعة نظرا لعدم التعرف على مرتكبي الجريمة .

في شهر أبريل 1998 ، استمعت لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب إفريقيا إلى المسمى أوجين دي كوك Eugène de Kock ، وقد أشار هذا الأخير إلى اغتيال دولسي سبتمبر ، واعتبره دليلا على التوفيق الذي حالف عمليات المصالح السرية لجنوب إفريقيا .

في 1998/05/18 ، أكد كريسطوفل نيل Christoffel Nel ، أحد المسيرين السابقين للمصالح السرية لإفريقيا الجنوبية أن اغتيال دولسي سبتمبر كان من تدبير الكمندان دافيد فوريي David Fourié وتنفيذ جان بّول غيرْيي Jean-Paul Guerrier المدعو القبطان سيام Siam ، وقد كان هو الآخر عضوا في الحرس الرئاسي بجزر القُمر .

في 1999/09/06 صدر أمر بإسقاط الجنسية عن جان بّول غيرْيي الفار من العدالة ، والذي كان من المفترض أن يمثل أمام محكمة جنايات باريس لاحتمال قيامه بالجريمة .

هل بإمكان فرنسا الاكتفاء باستنتاجات لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب إفريقيا ، والحال أن اقتراف الجريمة تم فوق التراب الفرنسي وبيد عملاء المصالح السرية الإفريقية الجنوبية؟

قضية هنري كورييل

في سنة 2005 تكون قد مرت خمسة وعشرون سنة على اغتيال هنري كورييلHenri Curiel ، وطيلة هذا الوقت ظلت "المصلحة العليا للدولة" تحول دون التحقيق في جريمة الاغتيال ، في نفس الوقت الذي تم فيه القيام بحملة صحفية استهدفت العمل النضالي الذي كان يقوم به ذلك المناضل التقدمي الكبير .

في يوم 4 مايو 1978 تم اغتيال هنري كورييل في الطابق السفلي من العمارة التي كان يقطنها بباريس من طرف كوموندو "دلتا" يتكون من شخصين يتكلمان اللغة الفرنسية . وكان السلاح هو نفس السلاح الذي قُتل به قبل عدة شهور حارس ودادية الجزائريين بفرنسا باعتباره رئيسا للودادية .

وقد أخلّت الشرطة بواجبها ، خصوصا عندما لم تستمع إلى الجارة المباشرة التي كانت قد رفضت وضع جهاز للتصنت في شقتها سنة 1972 بطلب من الدستي DST .

وتجب الإشارة إلى أن الاطلاع على الملف محجوز بشكل منهجي تحت غطاء "سر الدفاع" ، مع العلم أن برلمانيين ، ومن بينهم جان بيير شوفينومان Jean-Pierre Chevènement ، تدخلوا لمطالبة القاضي بفتح ملفات الإدارة العامة للأمن الخارجي والدستي DST .

في سنة 1981 ، أصدرت حكومة موروا Mauroy تعليمات من أجل فتح ملفات المخابرات السرية ليطلع عليها القاضي . لكن كانت لكل من وزير الداخلية بالنسبة للدستي DST ووزير الدفاع الوطني

بالنسبة للإدارة العامة للأمن الخارجي سلطة الاعتراض على ذلك ، بذريعة أن المستندات يمكنها أن تلحق ضررا بمصالح فرنسا ، وقد تبين أن المستندات الأساسية سُحبت من الملفات التي تم الاطلاع . لذلك تعثر التحقيق وأدى إلى عدم المتابعة .

و في 21 مارس 1984 بعثت مجموعة مكونة من خمسة محامين ، (أ . فييل- كوريبل A. Weil-Curiel ول . مطاراسو L. Matarasso ، و ب . دوميناك B. Domenach وف . جوليان- لافاريير F. Julien-Laferrière ود . سولي لاريفيير D. Souez-Larivière) رسالة إلى القاضي فيرلين Verleene تطالبه فيها بوضع خمسة عشر تحقيقا الموجودة في الإدارة العامة للأمن الخارجي رهن إشارتهم .

وإلى غاية 7 فبراير 1991 قام المحامون بتجديد طلبهم بدون جدوى ، ورغم مجهودات المحامين صدر في 8 يوليوز 1992 قرار بعدم المتابعة .

وقد تم تأسيس (جمعية الذاكرة والحقيقة والعدالة في الاغتيالات السياسية المرتكبة في فرنسا) في سبتمبر 1992 ، ومنذ ذلك الوقت تعمل الأستاذة ليندا فييل- كوريبل Linda Weil-Curiel على متابعة القضية ، وقد نتج عن ذلك انعقاد عدة جلسات استماع . و السؤال هو : أما يزال من المعقول حاليا أن تثار مسألة « المصلحة العليا للدولة » من أجل إفشال البحث عن الحقيقة في اغتيال هنري كوريبل؟

الجرائم السياسية الاستعمارية في الكاميرون

غليوم تيني سوب[87]

يتميز التاريخ المعاصر للكاميرون بالجرائم والاغتيالات السياسية للقادة والمناضلين الوطنيين من طرف الدولة الفرنسية . وكان هدف هذه الجرائم الاستعمارية والاستعمارية الجديدة هو القضاء على القوى السياسية والاجتماعية التي تناضل من أجل استقلال حقيقي للبلاد . ويتمثل الهدف النهائي لهذا العمل الشنيع الذي قامت به القوى الفرنسية في : تسليم مقاليد السلطة في الكاميرون "المستقل" للقوى الداخلية المحافظة والرجعية ، التي تدعمها فرنسا ، والمعارِضة لأية فكرة للاستقلال .

بعد منع "اتحاد سكان الكاميرون" UPL وحله في يوليوز 1955 بقرار من الحكومة الفرنسية برئاسة إدغار فور Edgar Faure ، اضطرت الحركة الوطنية الكاميرونية إلى الدخول في السرية و/أو المنفى . وسيتم اغتيال أمينها العام أم نيوبي Um Nyobé ، في الأحراش الكاميرونية ، لِمبوم فيجيل في 13 شتنبر 1958 من طرف الجيش الفرنسي .

وفي أكتوبر 1960 ، أي بعد مرور سنتين ، تم اغتيال الدكتور فيليكس رولان موميي ، رئيس "اتحاد سكان الكاميرون" بسم الفاليوم ، وقد قام بهذه المهمة ويليام بشتيل William Bechtel ، وهو عميل بالمخابرات

87 - Guillaume Tene Sop مجموعة من المنظمات الديمقراطية للكامرونيين المقيمين بالخارج .

الفرنسية .

توفي رولان موميي في عيادة بجنيف في 3 نوفمبر 1960 ، وأُطلق سراح قاتله بقرار بعدم المتابعة .

ومن سنة 1960 إلى سنة 1970 قام الجيش الاستعماري الجديد ، للرئيس أحيجو والجيش الفرنسي المجهز بالطائرات المقنبلة ، بحملة لتهدئة البلد ، كما ادعى الذين قاموا بذلك . وقامت تلك القوات العسكرية بحرب إبادة حقيقية لسكان الكاميرون ، خاصة في غرب البلاد وفي السناغا البحرية .

تستطيع لجنة تحقيق أن تسلط الضوء على الجرائم التي ارتكبها الجيش الفرنسي في الكاميرون خلال حرب التحرير الوطنية وبعدها (أي النضال من أجل الاستقلال) . ويقتضي هذا العمل طبعا فتح الأرشيفات العسكرية الفرنسية ورفع "سر الدفاع" الذي ما زال يُكبل الوثائق المتعلقة بهذه الحقبة المؤلمة من تاريخ الكاميرون ، وذلك ليعرف الشعب الكاميروني الحقيقة كاملة .

فرحات حشاد، جريمة دولة

نور الدين حشّاد[88]

سقط فرحات حشّاد شهيدَ القضيّة الوطنية يوم الخامس من دجنبر 1952 في تونس العاصمة.

فرحات من مواليد ثاني فبراير 1914 في قرقنّا، وهي جزيرة تونسية قُبالة الضفة التي تقع فيها مدينة سفاقس، وأسرته من الصيّادين، نال شهادة الدّروس الابتدائية في المدرسة الفرنسية – العربية عامَ 1929 ورحل إلى سوسة بحثاً عن شغل.

اشتغل مرافقاً للرحلات في الشّركة الخاصّة للنّقل بسوسة، وانخرط في الحركة النّقابية عام 1936 بفضل النّشاط المتزايد للكونفدرالية العامة للعمّال (CGT) واتّحاد هذه المركزية في مقاطعة تونس وفي ظروف جدّ مواتية: تسلّم الجبهة الشّعبية مقاليد السّلطة التّنفيذية في فرنسا. أنشأ في نفس السّنة نقابة في الشّركة التي كان يعمل بها. وبعد ثماني سنوات من الالتزام جسدا وروحاً في مدرسة النّضال النّقابي صار فرحات حشّاد أهلاً لتحمّل مسئوليات عدّة، محلياً وإقليمياً، بل وحتّى في هيأة إدارة اتّحاد المقاطعة، حيث عمل إلى جانب الأمين العام لهذا الاتّحاد: ألبير بونزانكي (Albert Bonzanquet).

88 – نائب الأمين العام لجامعة الدول العربية.

لكنّه طُرِد أيضاً من عمله سنة 1939 وعاش أيّاماً قاسية ، مثل كلّ العمّال والتّونسيّين ، في زمن الحرب وتحريم النّظام الفاشستي كلّ تحرّك سياسي أو نقابي . عاد إلى العمل إثرَ مباراة للتّوظيف في إدارة الأشغال العمومية في سفاقس واستعاد نشاطه النّقابي في اتّحاد ناحية سفاقس ابتداء من سنة 1943 . وفي مؤتمر اتحاد مقاطعة تونس للكونفدرالية العامة للعمّال في مارس 1944 ، وإزاء قصور الحركة النّقابية في فرنسا وتفرّعاتها الاشتراكية والشّيوعية عن الإجابة على ما يطرحه العمّال التّونسيون من قضايا ، استقال فرحات حشّاد من الكونفدرالية العامة للعمّال . وابتداء من نونبر 1944 بادر إلى تأسيس الاتحاد العام التّونسي للعمل (UGTT) . وكان عمر فرحات إذّاك ثلاثون عاماً . وقد أدرج الحركة النّقابيةَ التّونسية منذ بدايتها في النضال لنيل الاستقلال . وكانت حركة مستقلّة وقائمة بِذاتِها وسنداً قوياً للحركة الوطنية التي تزعمها حزب الدّستور الجديد .

في المؤتمر الرّابع ، مارس 1951 ، كان بإمكان حشّاد أن يعرض حصيلة مذهلة لِخمس سنوات من عمر الاتّحاد :

• حوالي 000 120 منتمياً من مختلف فئات العاملين من كل جهات القُطر ، وكانت ميزة الاتّحاد أنّه تجمّع للعمّال وللمستخدَمين والمُدرّسين وعمّال الفلاحة ، بل وحتّى للعاطلين ؛

• شنّ حرب غارات اجتماعية منظّمة على المُحتلّ حقّقت انتصارات مشهودة ، وقد سقط فيها كثير من الضّحايا في مواجهات عنيفة مع

قُوّات الأمن وَقوات الجيش ؛

• قوّة مبادرة لبناء المجتمع التّونسي حول مكوّنات المجتمع المدني في كل المجالات : السّياسية والحقوق الدّيموقراطية ، ومنها لجنة الضمانات الدّستورية وتمثيل الشعب ؛ والشّؤون الاجتماعية ، مع لِجَن مناهضة غلاء العيش والحساء الشّعبي ومساعدة الطّلبة المُعوِزين ، الخ ؛

• حضور دولي على إثر صراع طويل ومرير منذ سنة 1946 حول الشّكليات والإجـراءات ، انتهى بانضمام الاتّحـاد العام للعمّال التّونسيّين إلى الفيدرالية النّقابية العالمية سنة 1949 . ومع تأسيس الكونفدرالية العالمية للنقابات الحُرة سنة 1951 ، انضمّ إليها الاتّحاد العام للعمّال التّونسيّين وصار فرحات حشّاد عضواً من أعضاء هيئتها التّنفيذية ؛

• تشكيل اتحاد نقابي لشمال إفريقيا صار من أولى أهداف حشّاد وقام بعمل يومي لتشجيع النّقابيين المغاربة والجزائريين على إنشاء نقابات مستقلّة بذاتِها وحثّ الليبيّين على إحداث بنيات نقابية . وقد حضر المؤتمرَ الرّابع للاتّحاد العام للعمّال التّونسيّين في عام 1951 ، نقابيون مغاربة وجزائريون وليبيون منهم أحمد بن بلّه والمهدي بن بركة ، واعتبر التونسيون ذلك الحضور تعبيراً عن الإيمان بمستقبل المغرب الكبير وبناء وحدته ؛

• للاتحاد العام أن يفخر أنه كان رافداً لحركة التحرر الوطني منذ

سنة 1951 ، ببرنامجه الاقتصادي والاجتماعي ، ببرنامجه لمرحلة ما بعد الاستقلال السياسي ، وهو سبق بالنسبة للشعوب المكافحة من أجل استقلالها ؛

• في 1952 ، ومع إخفاق المفاوضات المباشرة بين الحكومتين ، التّونسية والفرنسية ، وما تلاه من ردّ فعل رجعي للجمهورية الفرنسية على مطلبي الاستقلال الذّاتي والاستقلال ، ومختلف ضروب القمع التي كلّلها اعتقال الحبيب بورقيبة وكافة الزّعماء ، وسفر يوسف بن صالح في مهمّة لدى الأمم المتّحدة ، وقرار حظر التّجوّل ، وإعلان حالة الحصار وحظر كل نشاط سياسي مطلبي ، وحملات التّفتيش التي قادتها فرق اللّفيف الأجنبي ، وإقالة الحكومة الوطنية واعتقال أعضائها... صار فرحات حشّاد ورفاقه في الصّف الأول من جبهة النّضال التي يحميها قانون الحرّيات النّقابية مع مساندة الكونفدرالية الدّولية للنّقابات الحرّة والحركة النّقابية الأمريكية والدّيمقراطيين الأمريكيين الذين كانوا في الحكم إذاك .

صار فرحات حشّاد زعيم الحركة الوطنية وقائد المقاومة طوال سنة 1952 ، فنظّم جماعات النشطاء في مقرّات الاتّحاد العام للعمّال في كل نواحي القُطر للقيام بغارات مسلّحة على رموز السلطة الاستعمارية . وظلّ يشنّ الإضرابات وحملات التّعبئة رغم الزّجّ بحوالي 000 12 من التّونسيّين في السّجون ومعسكرات الاعتقال .

سافر في شهر أبريل 1952 إلى بروكسيل ، لدى الكونفدرالية

الدّولية للنقابات الحرّة ، وإلى واشنطن ونيويورك ليُسمع صوت تونس أثناء نظر مجلس الأمن في قضيّتي تونس والمغرب .

صارت الحكومة الفرنسية مُضطرّة إلى عرض مشروع آخر بعد المشاريع التي سبقتها ، وعرض فرحات حشّاد على الباي أن يعقد مجلساً لأربعين شخصية تمثّل الرّأي العام ، لينظر في مشروع الإصلاحات المذكور ويبدي فيه رأيه . كان ذلك في 2 أغسطس 1952 . وكان جواب هذا المجلس الرّفض البْاتّ والمُعلّل للمشروع .

صار رأس فرحات حشّاد مطلوباً لأنّه يمثّل خطراً فعليا على مصالح الاستعمار في تونس والمغرب وكل شمال إفريقيا . وأخذت جهات مختلفة في المصالح السّرّية الفرنسية تدرس مختلف الخُطط الممكنة : إبعاد فرحات حشّاد عن التّراب التّونسي ، سَجنه ، وضعه رهن الإقامة المحروسة ، بل وحتّى اغتياله . وعلى كلّ حال صار محلّ مراقبة دائمة ، وتعدّدت التهديدات التي تضمّنتها منشورات تحمل توقيع «اليد الحمراء» ومقالات للجرائد المعبّرة عن الأوساط المهيمنة في تونس والدّار البيضاء والجزائر ، والتي كانت تطالب صراحة بتوجيه «الضّربة إلى الرأس ، وإلى فرحات حشّاد بعينه» .

تعدّدت عمليات التّخريب أو التّفجير الإرهابية ضدّ بيته وكذا التّهديدات الموجّهة لأهل بيته ، وصارت الدّعوة إلى القتل مُلحّة .

فرحات حشّاد يموت شهيداً

صباح الجمعة 5 ديسمبر 1952 نُصب كمين مُنظّم بإحكام ورُصد

له كلّ ما يلزم من الرّجال والعُدّة للتّخلّص من «هذا المشاغِب المعادي لفرنسا» .

تعقّبته سيّارة أولى عند خروجه من غادِس الواقعة في ضاحية تونس الجنوبية ، حيث كان يسكن . صدرت عن السّيارة طلقات مسدّس رشّاش ثم لاذت بالفرار . جُرِح فرحات في كتفه ، لكنّه استجمع قوّاه وترك سيّارته . ظهرت فجأة عربة أخرى يركبها ثلاثة رجال أخذوه بقوّة وأفرغوا عياراً في جمجمته قبل أن يرموا به بعد أقلّ من كيلومتر على حافة الطّريق .

« كان من اللاّزم التّخلّص من فرحات حشّاد بطريقة أو أخرى » ، ذلك ما قاله الغلاة والعتاة الاستعماريون . «حشّاد اغتالته اليد الحمراء لّما أُمِرت بذلك» ، وكانت اليد الحمراء تنظيماً تستعمله الدّولة حتّى لا تتورّط مباشرة .

ومن باب المسلَّم به اليوم أن اليد الحمراء لم تكن سوى واجهة تعمل خلف ستارها المصالح السّرّية للدّولة الاستعمارية ، وكانت تشكّلها شبكات من المنفّذين المستعدّين دوماً للتدخل ، وقد تمّ إنشاؤها سنة 1952 في تونس . والفريق الذي قام باغتيال فرحات حشّاد كان مكوّناً من شرطيّين عاملين ، مثل بْييرانجيلي Pierangéli وجيلي Gillet ، ومن فتيان معمّرين مسعورين ، مثل ديمون غاليفي Dumont Galliver ، ومن الحثالة المعروفين .

في المركز ، وفي قمّة هرم الدّولة ، من الواضح أيضاً أن بعض

أعضاء الحكومة متورطون مباشرة في اتخاذ قرارات «التخلص ، بوسيلة أو بأخرى ، من عدو فرنسا هذا» : بوني Bonnet ، وزير الدّاخلية ، مَرْتينو- دوبْلا Martinaud-Deplat ، وزير العدل ، وكذا المصالح السّرّية ، ومنها إدارة مراقبة التّراب . ويحقّ لي أن أؤكّد أن شخصيات جمهورية «لا يرقى إليها الشّك» ودخلت في تاريخ فرنسا بهذه الصّفة ، أعني رئيس مجلس الوزراء وكاتب الدّولة في الخارجية ، متورّطان في تدبير ما سُمّي « قضيّة فرحات حشّاد » . والعدّة التي أُعِدّت لذلك والخطّة التي رُسِمت « بالتّعامي عن الفعل وتغطيته وتدبير آثاره دولياً واستراتيجيا » ، كلّ ذلك يقوم دليلاً على هذا التورط .

فانتخاب المرشّح الجمهوري ، الجنرال إيزنهاور (Eisenhower) رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية في فاتح نونبر من 1952 اعتُبر ظرفاً مواتياً لاقتراف الجريمة ، سيّما وأن الرئيس المُنتخب الجديد لن يتسلّم مقاليد الرئاسة إلاّ في 20 يناير 1953 وأنّ الرئيس ترومان والدّيمقراطيين ونقابيي الفيدرالية الأمريكية للعمل لم تعد لهم سلطات حقيقية . فترة الانتقال الدستوري هذه كان من شأنها ألاّ تعرقل التحالف مع الولايات المتحدة وألاّ تترتّب عنها عواقب على العلاقات بين فرنسا والولايات المتحدة .

وبالنّسبة لاستراتيجية مستقبل شمال إفريقيا وآفاق استقلال تونس والمغرب ، كان هناك نقاش داخل الأحزاب السّياسية الفرنسية . ألم يتحدّث روبير شومان (R. Schuman) منذ أبريل 1950 في مدينة

تيونفيل (Thionville) عن «استقلال تونس»؟ من البديهي أن فرحات حشّاد « عدوّ فرنسا وعدوّ وجودها في شمال إفريقيا... لم يكن له موقع في مخطّطات مستقبل المنطقة » كما كان يرسمها المتشبّثون بسياسة فرنسية ضيقة الأفق ومتّجهة إلى الغزو .

كان ينبغي أن تمضي أكثر من عشرين سنة على الحدث ليُفصح السّيد المحترم فانسان أوريول Vincent Auriol في مذكّراته عن الدّور الذي لعبه رئيس الجمهورية سنة 1952 ، الرئيس الذي لم يستطع سياسياً أو دستورياً أن يؤثّر على مجرى الأحداث ، حتى لضمان حسن سير العدالة . كان الملفّ «مُحكماً غاية الإحكام» وظلّ حتّى عام 1955 يتخبّط في متاهات غرف التّحقيق المتوالية التي واكبتها حملات إعلام مُضِلّة وتحقيقات خاطِئة الاتّجاه وغير قليل من القذف أو التّحامل ، ثمّ أُقفِل الملف .

وأودّ هنا أن أُحَيّي ذكرى الفرنسيين الأحرار الذين كانوا ضمير بلدهم اليَقِظ فلم يدخروا جهداً في التّنديد شهوراً طوالاً بهذه الجريمة ، بمقالاتهم ، بتصريحاتهم ، بعرائضهم وبمختلف مساعيهم لإحقاق الحقيقة في هذه القضيّة ، معرّضين أنفسهم أحياناً للأذى ، وأخصّ منهم بالذّكر : دانيال غيران Daniel Guérin ،كلود ، روجي ستيفان Roger Stéphane دافيد روسي- بوردي Bourdet- David Rousset ، ألان سافاري ، Alain Savary ، روني موزون René Louzon كما أعبّر بكلّ تأثّر عن امتناني للسّيد جيل مارتيني Gilles Martinet ، الحاضر

بيننا ، على مساره كمناضل ضد الاستعمار .

تلت حدث 5 دجنبر 1952 مظاهرات في القاهرة ودِمشق وبيروت وكراتشي وجاكارطا وميلانو وبروكسيل وستوكهولم .

هذا ما نعلمه حتى الآن ، والزّوايا المظلمة التي ما زالت تحجب نور الحقيقة في جريمة الدّولة هذه كثيرة . وقد كان عمر فرحات حشّاد وقتها 38 سنة وعمر زوجته أمّ الخير 22 ، ونور الدّين 8 سنوات ، وناصر 5 ، وجميلة عامين ، وسميرة 8 أشهر . وبعد مرور بضعة أسابيع ستمر 53 سنة على اقتراف الجريمة ، أيُعقل ويُقبَل أن تظلّ الحقيقة مطموسة إلى يومنا هذا؟

تراث فرحات حشّاد

أدّى فرحات حشّاد واجبه عندما أسس الاتحاد العام للعمّال التّونسيّين في 20 يناير 1946 وأمدّه بهياكل متينة قادرة على الاستمرار وتقاليد رسخت في عمق نضال العمّال في تونس منذ ما يناهز قرناً من الزّمن ، وبرنامج اقتصادي واجتماعي لِما بعد الاستقلال ، واختيارات استراتيجية للحركة النّقابية الدولية الحرّة . لقد ضمن فرحات حشّاد دوام الاتحاد العام للعمّال التّونسيّين إلى يومنا هذا ، الاتّحاد الذي سيحتفل باكتمال عامه الستين رغم الأزمات المتكرّرة . لقد أسدى نضاله ومماته خدمات جُلّى للنّضال من أجل تحرير تونس التي استقلّت بعد مرور أقلّ من أربع سنوات على وفاته ، ومن أجل تحرّر المغرب الكبير ، عندما اندلعت حركات تمرّد في الدّار البيضاء

سقط فيها مئات الشّهداء . وتصاعدت وتيرة الحركة الوطنية والقوى الحية في المغرب ، التي كان المهدي بن بركة في قلبها ، ملتفة حول محمّد الخامس حتى الاستقلال .

كانت سنة 1952 في الجزائر أيضاً سنة حاسمة في نضج حركة التحرّر الوطني ، إذ أدّت إلى إشعال فتيل فاتح نوفمبر 1954 وإلى الاستقلال الذي كان غالياً بما تطلّبه من تضحيات .

لكن فقدان فرحات حشاد أدّى كذلك إلى افتقاده بعد نيل الاستقلال ، لأن نضاله في سبيل الدّيمقراطية والحرّيات منذ 1951 كانت توجّهه رؤية مُجدّدة لمستقبل تونس المستقلّة .

كان حشّاد يؤمن بأُخوّة العمّال المغاربيّين أساساً صلباً لوحدة مغاربية لا مناص منها . لكن خمسين سنة من استقلال بلداننا كانت إحباطاً لهذا الهدف . كان حشّاد أُممّياً وإنسانياً عن إيمان واقتناع عبّر عنه توجّهه نحو المُستضعفين إذّاك من مختلف المنابر لبناء التّضامن الأممي اللاّزم لما بعد استقلال كلّ بلد مستضعف ، الاستقلال الذي كان يَعتبر أنّه آتٍ لا ريب فيه . «على مؤتمر شعوب أوروبا وآسيا وإفريقيا أن ينشئ هيئة دائمة قادرة على ...التنسيق المثمر بين كلّ شعوبنا حتى تعيش في انسجام وحرية وسلام وصداقة» . «ينبغي أن تعيش القارات في ترابط يمكنها من التّكامل...» « علينا أن نرسي دعائم مجتمع دولي للمستقبل يكون متخلّصاً من الآراء المُسبّقة والخلفيات ، لكنّنا لن نبلغ هذا الهدف إلاّ بقدر ما تساهم الشعوب في هذه المهمّة النبيلة

بحرّية وحماس . » هذا ما قاله من مِنبر مُؤتمر شعوب أوروبا وآسيا وإفريقيا المنعقد في أكتوبر 1948 بباريس الذي كان سابقةً سيلحقها مؤتمر القارّات الثلاث .

ملفّ فرحات حشّاد

عرفت سلطات الاستعمار ، سواء سلطات الحماية أو سلطات العاصمة الحامية ، كيف تناور لتصل إلى إقفال ملف فرحات حشّاد . « ماتت قضية فرحات حشّاد» . كانت أسرة فرحات والاتحاد العام للعمّال التّونسيّين قد نصّبا نفسيهما طرفاً مدنياً في القضية منذ 6 دجنبر 1952 ولأكثر من أربع سنوات حيث عيّنَتْ عدّة محامين تونسيين وفرنسيين للنيابة عنها .

جعلتُ هذا الملفَ في مقدّمة مشاغلي الشّخصية . وبصفتي متوفرا على تكوين في مادة التّاريخ ، والتاريخ المعاصر ، فإنّي آثرته بما يناهز أربعين سنة من عمري مُستقصياً الوثائق المحفوظة في تونس وفي فرنسا والولايات المتّحدة ، وحتّى في بلجيكا ومصر وإيطاليا . اعتبرت هذا واجباً علي إزاء الشعب التّونسي وشعوب المغرب لإلقاء الضوء على هذا الملف .

اصطدمتُ بصمت السلطات الفرنسية وبإقفال الوثائق القديمة اعتمادا على منظومة تشريعات تسعى بها فرنسا إلى حماية رعاياها ، ولو في الفترات المخجلة من تاريخها . لكن تاريخ الاستعمار والمستعمرات لا يهمّ فرنسا ورعاياها وحدهم ، بل يهمّ شعوب المغرب

كما يهمّ الشّعب الفرنسي .

وعندما خرج الجنرال الكارثة أوصاريص (Aussarès) من ثنايا العتمة في مايو 2001 ليروي حكاياته البشعة عن الجرائم الفظيعة التي اقترفها المستعمرون في الجزائر ، اعتبرتها فرصة مواتية لتذكير الرّأي العام بجناية نكراء أخرى اقترفت في تونس سنة 1952 كان ضحيتها فرحات حشّاد . فعلت ذلك في مقال صدر عن صحيفة لوموند (Le Monde) يوم 18 مايو 2001 تحت عنوان : « بسمة الحرّية التي لا تُنسى » . وقد أطلقت في المقال هذا النداء « بعد ما يقارب الخمسين عاما ، ما زالت أرملة فرحات حشّاد ذات السّبعة عقود لا تضمر حقداً لأيٍّ كان وتصرّ على معرفة ما جرى حرصا على اطمئنان النّفوس وصوناً لِذاكرة التونسيين والمغاربيين . فمن أمر باقتراف هذه الجناية ومن اقترفها؟ سيكون علينا أن نعرف كيف نبني المستقبل المشترك لأبنائنا . وسيصير ذلك ممكناً إذا فتحنا ما أغلِق من ملفات الأمس وجمّعناها ودرسناها بلا محاباة ، وباطمئنان وعلو همّة . إنّه أمر يفرضه علينا واجب اليقظة » . وخلافاً لما توقّعت ، ورغم الاهتمام الحميم الذي لمسته ،لم تأت ردود الفعل بأيّ شيء ملموس .

قررت بعد هذا أن ألجأ إلى وسائل القضاء الدُّوَلي لإعادة التّحقيق في ملف اغتيال فرحات حشّاد ، وكلّفت محامياً بلجيكياً بإقامة دعوى ارتكاب جريمة في حق البشرية لدى القضاء الدّولي للمحاكم البلجيكية ، الذي كان ما يزال معمولاً به في سنة 2002 ، ضدّ فرنسا ،

الدّولة المستعمِرة .

وقد خلصت الاستشارة القضائية التي بلّغها إلي المحامي يوم 8 نوفمبر 2002 إلى ما يلي :

«أؤكّد لكم أنّ القضاء البلجيكي يصف المصير الذي لاقاه والدكم بالجريمة في حّق البشرية... وعليه فإن أسس المسعى لدى القضاء متوفرة حقّاً (قانوناً)» .

كان كل من تونس والمغرب والاتحاد العام للعمّال التّونسيّين والكونفدرالية الدولية للنّقابات الحرّة يستعدّون لتخليد الذكرى الخمسين لاستشهاد فرحات حشّاد ، وذلك في بروكسيل يوم 5 دجنبر 2002 . وجعل الرّئيس بن علي من ذلك لحظة من أكبر لحظات تاريخ تونس . وكان لفرحات حشّاد صرحه ومراسيم وطنية لتخليده في قصر قرطاج ، كما أقيم له في غادس ، وفي المكان الذي استَشْهَد فيه ، نصب تذكاري .

وقامت الكونفدرالية الدولية للنّقابات الحرّة مُمثّلة بأمينها العام السيد غي رايْدر Guy Reider بتسليم السيّدة أرملة فرحات حشّاد لوحة تذكار في حفل مؤثّر أقيم في بروكسيل .

وعاشت الدّار البيضاء يوماً مشهوداً يوم 9 ديسمبر 2002 ، إذ انتظمت مظاهرات شعبية عدّة حضرها عبد الرّحمان اليوسفي والمحجوب بن الصّدّيق والطّيّب بن بوعزّة .

وأخيراً نظّم الاتحاد العام للعمّال التّونسيّين، تحت إشراف عبد السّلام جرّاد والمكتب التّنفيذي للاتّحاد، برنامجا في مستوى الذّكرى الخمسين، حيث كان للنّقابيين والعمّال أن يكتشفوا مؤسّس مركزيتهم وتراثه الزاخر.

تتسارع وتيرة التّاريخ مع مصادفات التّقويم الدّولي. تُعِدّ الولايات المتّحدة لاجتياح العراق واحتلاله في شهر نوفمبر 2002، أما فرنسا ورئيسها جاك شيراك، بمساندة غالبية الشّعب الفرنسي، فقد قالوا «لا!» لِلْولايات المتّحدة. من قال هذا بمثل هذه الرّوعة هي فرنسا كما نحبّها. لذا عزمت في الحين على تأجيل، أو قُل: إلغاء الدّعوى القضائية التي كنت أنوي إقامتها في بروكسيل. وأحسب نفسي قد وفيت بهذا لذكرى فرحات حشّاد والتزام الشعوب المغاربية.

عندما زار الرّئيس شيراك تونس رسميا يومي 4 و 5 دجنبر 2002 حمل إكليلَ زهور إلى ضريح فرحات حشّاد، وجوابا على رسالة من أسرته أعرب عن اعترافه بسقوط فرحات حشّاد شهيداً، وبما كان لفرحات حشّاد من أياد بيضاء في نيل تونس استقلالَها، وبعظمة الإرث الذي خلّفه فرحات حشّاد للشعب التّونسي والعمّال التّونسيّين. وَسُمِح استثناءً بالإطّلاع على الوثائق المحفوظة. كما عبّر الرّئيس بن علي للرّئيس شيراك عن أمله في أن تلقى كلّ الأضواء على ملفّ اغتيال فرحات حشّاد.

مع امتناننا وتقديرنا للرّئيس شيراك وكلّ من ساهم في تيسير

مجهود الذاكرة هذا ، ومع تقديرنا لما تمّ قطعه من خطوات ، فإننا ما زلنا ننتظر من فرنسا أن تُجلي كلّ الحقيقة .

كلّنا ندرك المناخ الذي يتطور فيه مثل هذا الملف منذ سنة 2001 ، والذي يؤثّر فيه تأثيراً جوهرياً ما يجري في فرنسا من نقاش مع الجزائر عن التّاريخ والذّاكرة والمسئوليات والإطار التشريعي لكلّ هذا المسار . في هذا السّياق المنطقي يندرج قانون 25 فبراير 2005 وما أعقبه من ردود فعل...

كان أمراً مُتوقّعاً منذ سنة 2001 ، وإني لسعيد بهذا الجدل الذي تدخّل فيه المؤرّخون الفرنسيون ، وآمل أن يلحق بهم المؤرّخون من بلدان المغرب العربي . إن الذين بادروا إلى عرض قانون 25 فبراير 2005 على الجمعية الوطنية الفرنسية والمصادقة عليه لا ييسّرون القراءة الرصينة والمتأنّية للظاهرة الاستعمارية ومسئوليات المُستعمرين والمُعمّرين ومختلف هيئاتهم ، لأن قراءتَهم قراءةُ حزبية منحازة . هذا القانون لا محلّ له ، جُملةً وتفصيلاً .

فعسى أن تكون هذه المناظرة التي نظّمها مركز المهدي بن برْكة في الذّكرى الأربعين لاختطاف هذا الزعيم العظيم واغتياله معلمة تنير طريق السّاعين إلى فسح مجال مشترك للتحاور الهادئ الرصين في أمور الذّاكرة المشتركة لضفّتي البحر المتوسّط .

كـلمة شكـر

ماري كلود فينو الهمشري[89]

بشير بن بركة

استضافت قاعة كليمانسو بمجلس الشيوخ الفرنسي، يومي 29 و30 أكتوبر 2005، أزيد من مائتين من المشاركين في الندوة الدولية حول موضوع « مِن منظمة القارات الثلاث إلى حركة العولمة البديلة» .

ويعود الفضل في نجاح هذه التظاهرة، وجميع التظاهرات، التي ميزت ذكرى مرور أربعين سنة على اختطاف المهدي بن بركة واغتياله، أولا وقبل كل شيء، إلى جودة العمل التحضيري والتنظيمي الذي قام به أعضاء المجموعة التي تشكلت لهذا الغرض .

لقد اشتغلت هذه المجموعة، منذ عدة شهور، بكثير من التفاني وعقد العديد من الاجتماعات واللقاءات وذلك بتآزر مع أعضاء عائلة المهدي بن بركة الذين اضطلعوا بدور جد نشيط .

في البداية، لا بد من تقديم الشكر لسيلفيان دي فنجين Sylviane de Wangen التي كانت، على نحو ما، العمود الفقري للمجموعة . فقد استضافتنا في بيتها بحفاوة لعقد عدة اجتماعات . وكانت قدرتها التنظيمية والتدبيرية متميزة للغاية . ثم تأتي سولانج بَربوروس Solange Barberousse التي استطاعت التوفيق بين كفاءاتها العلمية

89 - رئيسة الذاكرة والحقيقة والعدالة حول الاغتيالات السياسية بفرنسا .

ومزاياها الفنية ، واستطاعت أن تُضفي على التظاهرات السياسية بعدا ثقافيا حاسما ، وأقنعت واحداً وأربعين فنانا التزموا بإنتاج عمل متميز وأصيل للمعرض - البيان الذين تم تنظيمه برواق الأنتروبّو بباريس-. وساهم روني غاليسو René Gallissot ، المؤرخ الملتزم والمناضل العالَم ثالثي ، بفضل سعة اطلاعه وحضوره الدائم ، بشكل كبير في تحديد ووضع إطار المواضيع التي تم تناولها خلال هذه الندوة . وقدم فرانسوا ديلا سودا François Della Sudda وجيل مانسورون Gilles Manceron بهدوء ورصانة كل قدراتهما التنظيمية . وكريستيان جيلمان Christiane Gillmann ، الاختصاصية في القانون والمناضلة لصالح القضية الفلسطينية ، دون نسيان ديدار فوزي الذي كان يعيدنا دوما إلى ما هو أساسي ، وكانت تجربته النضالية الصلبة ثمينة بالنسبة لنا . وطبعا ، موريس بيتان Maurice Buttin ، محامي عائلة المهدي بن بركة الذي لا يكلّ وبرنار رافونيل Bernard Ravenel المؤرخ والمدافع الوفي عن القضية الفلسطينية .

لقد قدم كل واحد وكل واحدة تجربته وكفاءاته وأفضل ما فيه من أجل العمل الأساسي حول الذاكرة الذي تم إنجازه خلال هذه التظاهرة .

وأعطى أعضاء لجنة الرعاية للندوة بعدها السياسي والتاريخي . ومن بين هؤلاء الأعضاء رفاق المهدي بن بركة في النضال وأصدقاؤه ، ويوجد من بينهم على الخصوص فاعلون في بلدانهم يناضلون من

أجل التقدم الاجتماعي والديمقراطية وحقوق الإنسان .

وينبغي أن نسجل أيضا جودة وفعالية الدعم الذي قدمته لنا مؤسسة جان جوريس Jean Jaurès ممثلة على وجه الخصوص في شخص ألان شونال Alain Chenal .

لقد انعقدت هذه الندوة في الإطار الرائع لمجلس الشيوخ الفرنسي بفضل ميشيل دريفوس شميث Michel Dreyfus-Schmidt ، الذي يمثل مقاطعة بيلفور في مجلس الشيوخ . نتقدم له بشكرنا الخالص على تدخله كما نشكر مساعدته وكذا العاملين بمجلس الشيوخ لاستعدادهم الدائم للخدمة ولجودة استقبالهم ، وذلك دون أن ننسى الأصدقاء والمتطوعين الذين قاموا بفعالية ولطف بالترجمة الفورية وباستقبال المشاركين ولوجستيك الندوة .

استطاع جميع الحاضرين بمجلس الشيوخ خلال الندوة أن يتمتعوا بالعمل المتميز للفنان فابيان جومارون Fabien Jomaron من خلال عرضه لـ « سلسلة بن بركة » التي صممها خصيصا لهذه المناسبة . ونشكره جزيل الشكر لسماحه لنا باستعمال إحدى لوحاته كغلاف لهذا الكتاب باللغة الفرنسية .

لسنا ندري ما إذا كانت الحقيقة ستسطع يوما ما ، لكن ما يهمنا نحن هو الوفاء للأفكار والإخلاص للقيم التي تميزت بها حياة المهدي بن بركة وحياة ومحمود الهمشري ، وهي حياة المناضلين من أجل الحرية .

معهد المهدي بن بركة
الذاكرة الحية

تأسس معهد المهدي بن بركة – الذاكرة الحية ، بمبادرة من عائلته في بداية يوليوز 1999 بمدينة بيلفور . وقد حدد المعهد كمهمة له النهوض بفكر المهدي بن بركة وأعماله ، وكذا البحث في ميدان نضالات الشعوب من أجل تحررها الوطني ومن أجل الديمقراطية والتنمية .

هكذا شارك معهد المهدي بن بركة في العديد من التظاهرات ذات الطابع الثقافي والتاريخي من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان وتقويتها ، وعلى الخصوص ظاهرة الاختفاء القسري وموضوع الذاكرة . كما نشّط بشراكة مع جمعيات أخرى نقاشات ونظم موائد مستديرة ومعارض و تظاهرات أخرى حول هذا القضايا .

وفضلا عن ذلك ، يقوم معهد المهدي بن بركة بالبحث من أجل جمع واستثمار جميع الوثائق بمختلف أنواعها المرتبطة بحياة المهدي بن بركة وعمله وفكره (صور وكتابات وخطب ومراسلات) واختطافه (مقالات صحفية ومجلات ، وكتب وأطروحات ، أو مذكرات وصور وأفلام ، وكافة وسائط التواصل الأخرى) .

وهكذا ، سيكون من الممكن تجميع هذا التراث ووضعه رهن إشارة الباحثين والجمهور العريض باعتباره مساهمة في تاريخنا وذاكرتنا

الجماعية .

وقد سبق للمعهد أن نشر باللغة الفرنسية ، كتابا يضم عدة دراسات سياسية للمهدي بن بركة . (منشورات سيليبس Syllepse) ، باريس ، في شتنبر 1999 .

الذاكرة والحقيقة والعدالة حول الاغتيالات السياسية بفرنسا

ذكرت الندوة التي انعقدت سنة 1998 بمناسبة ذكرى مرور عشرين سنة على اغتيال هنري كورييل ، كيف تم إيقاف عمل المناضلين من أجل قضية التحرير الوطني أو المعارضين السياسيين في إفريقيا وآسيا بواسطة الاغتيالات السياسية التي ارتُكبت في فرنسا .

وتمتد تلك الاغتيالات السياسية ، التي نفذت في فرنسا ، من اختطاف المهدي بن بركة واغتياله سنة 1965 إلى تصفية دولسي سبتمبر سنة 1998 مرورا باغتيال محمود الهمشري وأندري مسيلي وآخرين .

والنقط المشتركة بين هذه الاغتيالات هي السهولة التي تمت بها وبقاؤها بدون عقاب .

ويُثير هذا عددا من التساؤلات حول التواطؤات بعين المكان والتحقيقات التي تم إهمالها والمساطر القضائية المتسرعة التي لا تؤدي إلى أية نتيجة .

ويتعلق الأمر بنفس المنطق الذي يشمل مفهوم «المصلحة العليا للدولة» .

وقد سمح إحداث «جمعية الذاكرة والحقيقة والعدالة» في أكتوبر 1999 بتجميع الأشخاص الذين تشْغلهم معرفة الحقيقة ، وكذلك الراغبين في نقل الذاكرة وتبليغها ، وذلك بالانخراط صراحة ضد منطق الاختفاء خلف المصلحة العليا للدولة .

إن العمل من أجل الحقيقة والعدالة يستلزم استئناف المساطر القضائية وتكوين لجان انتداب دولي ؛ كما يقتضي الرفع الفوري لجميع أنواع المنع باسم مختلف الأسرار وحصول المحامين والمؤرخين والباحثين على الوثائق والاطلاع عليها .



مطبعة النجاح الجديدة
الدار البيضاء

تظل حياة المهدي بن بركة غير منتهية، لأن اختطافه في 29 أكتوبر 1965 بباريس، لم يضع حدا لوجوده الرمزي المتغلغل في قلوب من عرفوه، وفي ذاكرة المغرب الذي كان يعيش فترة صراع محتدم بين قوى الرجعية وتيار التقدم والانفتاح على العالم الحديث. ولأن المهدي كان يحتل الصدارة في ذلك الصراع بوصفه قائدا ومربيا ورمزا، فإن تغييبه القسري لم يوقف سيل الأسئلة التي كان وراء صياغتها وبلورتها، والتي انطوت على احتمالات المستقبل بالنسبة للمغرب وقواه الساعية إلى تشييد مجتمع متحرر. غياب المهدي القسري ضاعف من حضوره، وجعل ذاكرته تتسع لتشمل الوطن والعالم: ذاكرة حضور المهدي في الوطن تحيل على انتمائه إلى المعرفة وتنظيم الصفوف لمقاومة الاستعمار، والإسهام في تشييد المغرب المستقل، وتجديد الفكر السياسي. وذاكرة حضور المهدي في العالم تسجل مشاركته المميزة في دعم حركات التحرر في العالم الثالث والمنظمة الإفريقية-الأسيوية، وتحضير مؤتمر القارات الثلاث، وترشيد المشروع القومي...

محمد برادة



الثمن: 25 درهما